جامعة 20 أوت 1955 –سكيكدة –
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

سياسات الهيمنة الإيرانية على الشرق الأوسط

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص : الدراسات الإقليمية في العلاقات الدولية

إعداد الطالب (ة) :
خطاب هدى

إشراف الأستاذ(ة) :
سالم حمزة

لجنة المناقشة :

أ/شحماط مراد	رئيسا	جامعة سكيكدة
أ/ حمزة سالم	مشرفا و مقررا	جامعة سكيكدة
أ/بوقاشبية سمير	عضوا مناقشا	جامعة سكيكدة

السنة الجامعية 2017/2016

الموافق لـ1438/1437

جامعة 20 أوت 1955 –سكيكدة –
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

سياسات الهيمنة الإيرانية على الشرق الأوسط

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص : الدراسات الإقليمية في العلاقات الدولية

إعداد الطالب (ة) :
خطاب هدى

إشراف الأستاذ(ة) :
حمزةسالم

لجنة المناقشة:

أ/شحماط مراد	رئيسا	جامعة سكيكدة
أ/حمزةسالم	مشرفا و مقررا	جامعة سكيكدة
أ/بوقشابية سمير	عضوا مناقشا	جامعة سكيكدة

السنة الجامعية 2017/2016

الموافق لي 1438/1437

بسم الله الرحمان الرحيم

قال الله تعالى:

{ نرفع درجات من نشاء و فوق كل ذي علم عليم }

سورة يوسف الآية 76

شكر وتقدير

الحمد لله المنعم المتفضل والذي بشكره تدوم النعم،

وبذكره تطمئن القلوب، الحمد لله رب العالمين على عونه وتوفيقه لي على انجازي هذا العمل،

أصلي وأسلم على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين، والشكر دائما

وأبدا لله عز وجل على ما تفضل به وتنعم في تيسير هذا العمل.

بداية يشرفني أن أتقدم بخالص الشكر وفائق التقدير لأستاذي الجليل " **حمزة سالم**" على تكرمه الإشراف على هذه الرسالة وعلى ما أحاطني به من اهتمام وتوجيه مند أن بدأت في إعداد خطة هذه المذكرة، فله مني كل الشكر والامتنان والتقدير وجزاك الله يا أستاذي الكريم عني خير جزاء. كما أتقدم بالشكر والعرفان للسادة الأفاضل لجنة المناقشة الموقرين، وكل أساتذتي في قسم العلوم السياسية. كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى رئيس قسم العلوم السياسية الأستاذ الفاضل " **بولجدري فيصل** " على دعمه لي

وفي الأخير تقبلوا مني جميعا كل فائق التقدير والاحترام والامتنان،

وجزاكم الله جميعا عني كل خير وسدد الله

على طريق الحق كل خطاكم .

إهـــــداء

إلى اللذين رسخا في نفسي محبة العلم الذي يسمو به الإنسان

اللذين أحمل اسميهما بكل افتخار إلى نور عينيا وحياتي والداي العزيزان الذي

أتمنى أن يطيل الله عمرهما، ويجعلهما تاجا على رأسي. كما أهدي ثمرة جهدي هذه أيضا إلى من لا أملك غيرهم و طالما كانوا لي سندا في الحياة إخوتي الأعزاء سمية ، إيمان ، مروة ، عدلان ، سمير و إلى شمعتا البيت "جنان و لجين" . إلى كل أفراد عائلتي الكبيرة : أخوالي و أعمامي و كل أبنائهم . كما لا أنسى أن أخص شكري إلى حبيبات قلبي و رفيقات دربي هاجر ،مريم،مروة، هاجر. و إلى كل من شاطرني هم هذا العمل، و تحمل معي مشاقه إلى كل من وقف إلى جانبي و ساندني في إتمام هذه المذكرة و دعمني بالجهد و الكلمة الطيبة وأخص بالذكر "جمال سحاب" و إلى كل من كان دعاءه سر نجاحي،دون أن أنسى زميلاتي و زملائي في قسم العلوم السياسية تخصص دراسات إقليمية دفعة ماستر 2017 . إليكم جميعا أيا من أدين لكم بالكثير لكم مني كل الشكر والمحبة، و إلى كل من هو في قلبي و لم يذكره قلمي.

خــطــة الـدراســة

مقدمة	
الفصل الأول : الإطار النظري لدراسة الموضوع	
المبحث الأول	**الاتجاه الواقعي في تفسير السلوك السياسي الخارجي الإيراني**
المطلب الأول	المصلحة القومية: سلوك إيران الخارجي من منظار الواقعية الكلاسيكية
المطلب الثاني	الواقعية الجديدة : آثار البنية الفوضوية للنظام الدولي على سلوك إيران
المبحث الثاني	**مقاربات الدور : الدور الإقليمي الإيراني من منظار الجيوبوليتيك و مقاربة الدور و البنائية**
المطلب الأول	موقع إيران من التفسير الجيوبوليتيكي لحافة الأرض
المطلب الثاني	الدور الإقليمي الإيراني من منظار مقاربتي الدور الإقليمي و البنائية
خـلاصة الفـصل الأول	
الفصل الثاني : الشرق الأوسط ضمن الاستراتيجية السياسية و الأمنية الإيرانية	
المبحث الأول	**الدولة الإيرانية بين النشأة و التطور**
المطلب الأول	تعريف الدولة الإيرانية و خصائصها
المطلب الثاني	تطور الجمهورية الإيرانية و توجهاتها الإقليمية
المبحث الثاني	**مركزية الخليج و أهمية الشرق الأوسط بالنسبة لإيران**
المطلب الأول	التحديد الجيوبوليتيكي لمنطقة الشرق الأوسط و الخليج
المطلب الثاني	البعد التاريخي و الراهن للانشغال الإيراني بالشرق الأوسط
خـلاصة الفـصل الثاني	
الفصل الثالث : مرتكزات السياسات الإيرانية تجاه الشرق الأوسط و مشاغل الهيمنة	
المبحث الأول	**احتواء الخليج والتربّع على الشرق الأوسط : الأبعاد و المتغيرات**
المطلب الأول	السياسة الخارجية الإيرانية الشرق أوسطية :المحددات و الأدوات

المطلب الثاني	الاستراتيجية الإيرانية تجاه الخليج و اندفاعاتها الشرق أوسطية
المطلب الثالث	البرنامج النووي الإيراني في خدمة مآرب الهيمنة الإقليمية
المبحث الثاني	**آثار و مظاهر مشروع الهيمنة الإيرانية على الشرق الأوسط** : التوغل و التمدد
المطلب الأول	الانعكاسات الاستراتيجية لسياسات الهيمنة الإيرانية محليا
المطلب الثاني	مظاهر الهيمنة الإقليمية الإيرانية في الشرق الأوسط : التغلغل و التمدد
خـلاصة الفـصل الثالث	
خاتمة	

ملخص الدراسة

تناولت الدراسة موضوعا مهما هو "**سياسات الهيمنة الإيرانية على الشرق الأوسط**" وهذا عبر مخطط إجابة تكوّن من ثلاث فصول، فقد تناولت الدراسة في فصلها الأول الإطار النظري للموضوع أين تم التطرق إلى المقاربتين الواقعية الكلاسيكية والجديدة في مبحث، بينما تطرق المبحث الثاني إلى مقاربات حافة الأرض كمقاربة جيوبولتيكية فرعية، في حين تم التطرق إلى مقاربتي الدور الإقليمي والبنائية التي تم التركيز فيها على عامل الهوية ودوره في صياغة السلوك الخارجي للدول، ثم اسقاط هذه المقاربات وتوظيفها في متن الموضوع .كما ناقشت الدراسة في فصلها الثاني الشرق الأوسط ضمن الاستراتيجية السياسية والأمنية لإيران، والذي تم التطرق فيه إلى وصف دولة إيران حديثا وتاريخيا، أما المبحث الثاني فتم فيه التركيز على أهمية وموقع الشرق الأوسط بالنسبة لإيران. بينما ركز الفصل الأخير من الدراسة على أهم مرتكزات السياسات الإيرانية تجاه الشرق الأوسط وذلك من خلال التطرق أولا إلى محددات سياستها الخارجية، ودور البرنامج النووي في خدمة أهداف توجهاتها الإقليمية، وثانيا إلى انعكاسات ومظاهر سياسات الهيمنة على الشرق الأوسط.

اعتمدت الدراسة في تحليل المعطيات المتعلقة بمشكلة الموضوع على مجموعة من المناهج من بينها المنهجين الوصفي والتاريخي.

وخلصت الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية بعد اختبار الفرضيات واستخدام المناهج وتوظيف المقاربات النظرية المذكورة، بحيث اتضح أن إيران ماضية بسياساتها نحو الشرق الأوسط في طريق الهيمنة الإقليمية من خلال أدواتها الناعمة والصلبة خاصة إذا مامتلكت السلاح النووي في المستقبل المنظور.

الكلمات المفتاحية؛ الدور الإقليمي، سياسات الهيمنة، القوة الصلبة والقوة الناعمة، البرنامج النووي.

Abstract

The study addressed the important issue of "Iran's hegemony policies over the Middle East" This is through a answer plan consistang of three chapters. The first chapter deals with the theoretical framework of the topic, the two appoaches dealt with classical and new reaism in a subject. As a subgeopolitical approach ,while the two approches to the regional and structual role, wich focused on the factor of indentity and its role is shaping the external behavior of state, were discussed and then dropped and used in the subject.The second part of the study discussed the Middel East within the political and security strategy of Iran, with dealt the description of the state of Iran recently and historically, while the second section focused on the importance and location of the Middel East of Iran.while the last chapter of the study focused on the most important pillars of Iran's policies towadrs the Middle East first addressing the determinants of its foreing policy, the role of the nuclear program in serving the objectives of its regoinal orientation,and secondly ,the implication and policies of hegemony over the Middel East.

The study relied on a number of approaches including descriptive and historical ones.

The study concludes that the problem was solved after testing the hybotheses and using the methods and employing the theoretical approaches mentioned,so that it turns out that Iran is pursuing its policies towards the Middle East in the way of regional hegemony through its soft and solid tools, especially if it prossesses nuclear weapons in the foreseeable future.

Keywords: regional role, policies of hegemony, solid power and soft power, nuclear program.

مقدمة

مقدمة:

تعتبر منطقة الشرق الأوسط من بين أكثر المناطق عرضة للاضطرابات وعدم الاستقرار ومسرحا دائما للصراعات والتفاعلات بين القوى الإقليمية والدولية، فهي تشهد العديد من الصراعات وانعدام جزئي للتوازن داخلها. وهو ما جعلها محل شد وجذب بين القوى الإقليمية والعالمية الطامعة في الهيمنة عبر التاريخ، وهذا باعتبارها منطقة ذات أهمية اقتصادية بحكم ما تملكه من موارد طبيعية وطاقوية وعلى رأسها النفط والغاز. إضافة إلى موقعها الجغرافي المتميز، إذ أنها الجسر الرابط بين قارات العالم الثلاثة، وتتحكم في الممرات الرئيسية في العالم. ونظرا لهذه الأهمية التي يتمتع بها الشرق الأوسط من الناحية الجيوسياسية والجيواستراتيجية فإن ذلك ترك انعكاسات وتداعيات تلقى بظلالها على المنطقة وأمنها القومي. وتعتبر إيران من الدول المحورية والفاعلة في منطقة الشرق الأوسط، نظرا لما تتمتع به من مقومات القوى الشاملة، كالمقومات الحضارية والثقافية والموقع الجيواستراتيجي بالغ الأهمية يضم داخله قدرة اقتصادية وأمنية وعسكرية وسياسية، ما يجعلها إحدى القوى الرئيسية التي يصعب تجاهلها في معادلة توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط، وبالنظر للأهمية الكبيرة التي يتمتع بها الشرق الأوسط جعلته في مركز أطماع واهتمام صناع القرار الإيراني عبر المراحل التاريخية المختلفة ، نظرا للقرب الإقليمي والتواصل الاجتماعي والأهمية الاستراتيجية للمنطقة اقتصاديا وأمنيا بالنسبة لإيران، وقد اختلف التفاعل الإيراني مع المنطقة بين الصراع من جهة والتعاون من جهة أخرى وإن كان الغالب على ذلك هو الطابع الصراعي، وذلك بسبب توجهات الهيمنة الإقليمية والمصالح لكل من الطرفين، فإيران دائما ما تحاول بسط نفوذها على المنطقة باعتبارها مجال حيوي استراتيجي وهذا بغية تنفيذ مخططها الساعي وراء الهيمنة لا سيما و أن إرادة واضحة لدى إيران لأن تصبح قوة إقليمية مسيطرة و فاعل أساسي ذو ثقل في الشرق الأوسط وقد أخذ النفوذ الإقليمي لإيران في التصاعد والبروز، فقد حاولت إيران أن تستغل كل ما لديها من مؤهلات تساعدها في بسط نفوذها داخل محيطها الإقليمي بهدف لعب دور قيادي يعكس قدراتها وإمكانياتها الحقيقية وثقلها الحضاري التاريخي معتمدة في ذلك على مجموعة من الاستراتيجيات والسياسات الناعمة والصلبة، ولعل من أبرزها الحروب التي قادتها إيران في المنطقة والتي كانت من أبرز محتواها تغيير التوجهات السياسية لإيران اتجاه دول منطقة الشرق الأوسط الضّاجة بمختلف المصالح المتشابكة الدولية والإقليمية وعديد الحساسيات والتعقيدات الأمنية المتصاعدة، وكذا تغيير الأساليب المختلفة لتجسيد هذه التوجهات الإقليمية نظرا لتزايد الأهمية الجيواستراتيجية، الحضارية، الاقتصادية

والأمنية التي باتت تشكل محورا هاما للمنشغلين بالسياسة من صناع قرار والمنشغلين بها من أكاديميين وباحثين إقليميين على نحو سواء.

1-**التعريف بموضوع البحث:** لعل عنوان موضوع البحث "سياسات الهيمنة الإيرانية على الشرق الأوسط " خير دليل على تعريفه شكليا، ولعل التعريف الضمني أغنى من التعريف الشكلي حين الغوص في البحث فيه، إذ يشير إلى أن هناك توجهات إيرانية في منطقة الشرق الأوسط، من خلال سياسيات ناعمة وأخرى صلبة، تعكسها الخطابات القومية والسلوكات الإقليمية الإيرانية في المنطقة خاصة منذ نهاية الحرب الباردة، بالارتكاز دوما على الصورة الإيرانية النقدية للشرق الأوسط واعتمادا على محدداتها القومية مجتمعة وبدائل سياسية واستراتيجية وحضارية إيرانية ذات مرجعية الفارسية التوسعية في بنيتها وقومية في خطاباتها وشيعية في تصرفاتها، وتأثيرها على رغبة إيران المخضرمة مع نجاح الثورة فيها والتي تأكدت منذ مطلع القرن الحالي في إعادة صياغة خارطة شرق أوسطية من منظار النموذج الإيراني القومي في شتى المجالات ببناء نظام إقليمي تضطلع فيه إيران بدور إقليمي مهيمن ذو مسؤوليات وواجبات إقليمية رافضة لأي وجود أجنبي في المنطقة.

2-**أهمية موضوع البحث:** تنبع أهمية الموضوع الذي نحاول تناوله من الأهمية الجيواستراتيجية للمنطقة الشّرق-أوسطية نفسهما، إذ تعتبر المنطقة الشرق أوسطية ذات التّداخل مع المنطقة الخليجية والمتوسط الشرقي ملتقى القارات الثّلاث أوروبا إفريقيا وآسيا، والتي تسيطر -فيما تسيطر- من الناحية الجيوبولتيكية على أهم المعابر والقنوات والمنافذ والمضائق البحرية الاستراتيجية مثل مضيقي هرمز وباب المندب في الخليج العربي، وقناة السويس التي تربط البحر الأحمر بالمتوسط والمتحكّمة في عبور شتى السّفن التجارية الدولية نحو الاسواق العالمية، ومرور ناقلات وإمدادات النّفط عصب الماكنة العالمية، وجسور الأساطيل العسكرية للقوى الكبرى نحو المناطق ذات الحساسية الأمنية والتوترات والنزاعات الدولية وبخاصة منطقة الشرق الأوسط ذات التداخل مع المتوسط الشرقي، فضلا عن الرّهانات الاقتصادية الحيوية وغيرها من اجتراح المنطقة على مختلف الثروات الطبيعية والموارد الأولية أهمها النفط والغاز الطبيعي ومختلف المعادن. كما يتمتع الشرق الأوسط بميزة حضارية وثقافية عبر التاريخ إلى اليوم لم تتميز بها قط أي منطقة في العالم رغم استراتيجيتها، وتتمثل هذه الخصوصية في كون المنطقة مهبط الوحي والرسالات السماوية الثلاث، الانجيل، التوراة، آخرها الإسلام، ولعل ما جعل المنطقة منطقة توتر دائم هو اجتماع كل الخصائص الاستراتيجية المشار إليها في المنطقة، ومع تزايد أهميتها خصوصا منذ نهاية الحرب الباردة وتغير طبيعة النظام الدولي، تزايد اندفاع الاستراتيجيات والسياسات الدولية والإقليمية

الموجهة صوبها بهدف واحد في نهاية المطاف وهو الهيمنة عليها، وعلى محددات وابعاد واهداف تلك الاستراتيجيات والسياسيات، من بينها الاستراتيجيات والسياسات الإيرانية منذ نجاح الثورة الإسلامية عام 1979، والتي زاد نشاطها منذ انهيار النظام العراقي السابق سنة 2003، أين برزت مظاهر الهيمنة الإيرانية الإقليمية الطموحة على الشرق الأوسط، من خلال تعدد سياساتها القومية الناعمة والصلبة، انطلاقا من الخليج وبتدافع نحو عامة الشرق الأوسط، خاصة مع تجلي السعي الاستراتيجي النووي الإيراني الإقليمي أحد مقومات قوة الدولة الإيرانية إن هي امتلكت السلاح النووي في المستقبل المنظور، الذي قد يستدعى مع فشل الادوات والسياسات الناعمة للتهديد أو الردع في أية مفاوضات أو خلافات إقليمية إيرانية شرق أوسطية أو دولية، خاصة مع مظاهر مشروع الهيمنة الإيراني الجلي.

3-أسباب اختيار موضوع البحث:

طبيعة موضوع البحث هي التي تمنح الأسباب الموضوعية سيما الذاتية، والموقف الفصل وراء اختيار الموضوع، ويمكن ايجاز الأسباب الموضوعية والذاتية فيمايلي:

*** بالنسبة للأسباب الموضوعية فتتجلى في:**

- الوقوف على مدى أهمية المنطقة الشرق-أوسطية تاريخيا وراهنا بالنسبة لإيران كدولة فاعلة في الشرق الأوسط.

- محاولة معرفة طبيعة وحقيقة وأهداف وابعاد السياسات الإيرانية الموجّهة صوب الشرق الأوسط ما إذا كانت تستهدف الٌإقليمية الهيمنة من عدمها. ومعرفة أسباب التوجه الإيراني الخارجي وتقديم تصوراتها وبدائلها للبيئة الشرق أوسطية المضطربة.

- معرفة مقومات القوة لدى إيران وخصائصها ومن ثم سلوكاتها الخارجية الإقليمية خاصة منذ نهاية الحرب الباردة وبدائية القرن الحالي، فضلا عن معرفة مظاهر وانعكاس تلك الأدوار محليا وإقليميا.

- محاولة معرفة الثابت والمتغير في توجهات السياسات الخارجية الإيرانية في الشرق الأوسط، بتغير النخب الحاكمة في إيران. ومن يصنع تحديدا تلك السياسات هل الرئاسة الإيرانية أم المرشد الأعلى للثورة أم مصلحة تشخيص النظام.

*** أما الأسباب الذاتية فتتلخص بإيجاز فيما يلي:**

- الرغبة الخاصة بمعرفة ومواكبة تطورات البيئة الشرق أوسطية المضطربة وأسبابها وابعاد الفاعلين الدوليين والإقليمين فيها بما فيها إيران ودورهم من مختلف الجوانب.

- الاهتمام الشخصي بسياسات إيران في المنطقة الشرق أوسطية في ظل تفاعل سياسات الدول واندفاعها اتجاه المنطقة الضّاجة بمختلف التعقيدات الأمنية والرهانات الاقتصادية والحضارية.
- اعتبار الموضوع ضمن نطاق التخصص كوننا طلبة دراسات إقليمية.
- محاولة تقديم إضافة علمية إلى جانب الدراسات التي تناولت الموضوع من قبل من زوايا مختلفة.

4-إشكالية موضوع البحث:

لعل إشكالية موضوع البحث في إطار المشروع الإيراني القاضي ببناء نظام إقليمي تضطلع فيه إيران بدور إقليمي مهيمن في الشرق الأوسط، ذو مسؤوليات وواجبات إيرانية إقليمية رافضة لأي وجود أجنبي في المنطقة هي:

إلى أي مدى استطاعت إيران الماضية قدما في سياساتها وأدوارها الإقليمية من فرض نفسها كقوة طامحة إلى الهيمنة الإقليمية على منطقة الشرق الأوسط منذ مطلع القرن الحالي؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ما أهمية الشرق الأوسط التاريخية والراهنة بالنسبة لإيران؟
- ما طبيعة ومبررات السياسات الإيرانية في الشرق الأوسط؟
- ما هي المحددات الحاكمة للسياسة الخارجية الإيرانية تجاه الشرق الأوسط؟
- ماهي الأدوار الإقليمية الإيرانية في الشرق الأوسط في ظل بيئة إقليمية شرق أوسطية متغيرة ذات إنزال دولي ومصالح معقدة التشابك؟
- هل البرنامج النووي لإيران هو في خدمة مآرب الهيمنة الإيرانية الإقليمية؟
- هل تريد إيران فعلا من خلال سياساتها الإقليمية استهداف الهيمنة الإقليمية؟ إن صح ذلك
- فما هي آثار ومظاهر وعائدات توجهاتها الهيمناتية على الشرق الأوسط على الصعيد المحلي والإقليمي؟

5- فرضيات موضوع البحث:

حتى نجيب على التساؤلات السابقة نفترض الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى:

- الاهتمام الإقليمي الإيراني بمنطقة الشرق الأوسط مخضرم، زاد نشاطه تبعا لتغيرات بيئة المنطقة وازدياد أهميتها الاستراتيجية راهنا.

الفرضية الثانية:

- أهداف الهيمنة الإيرانية على الشرق الأوسط ثابتة، بتغير النخب الحاكمة في إيران.

الفرضية الثالثة:

- تستخدم إيران في توجهات هيمنتها الإقليمية الشرق-أوسطية سياسات ناعمة واخرى صلبة كسياسات مكملة لبعضها البعض.

الفرضية الرابعة:

- البرنامج النووي الإيراني الطموح برغم اشكالاته وتداعياته الدولية والإقليمية ماض في تعزيز الدور الإقليمي المستهدف للهيمنة على الشرق الأوسط.

الفرضية الخامسة:

- التغلغل الإيراني في عديد بلدان الشرق الأوسط، أضحت مظاهر وآثار الهيمنة الإيرانية الإقليمية.

6-**المقاربات المنهجية الخاصة بموضوع البحث:** تم الاعتماد على المقاربات المنهجية التالية:

أ- **المنهج التاريخي:** حيث تبرز أهميته في تحليل الظروف والتراكمات التاريخية التي ارتبطت بمسألة الانشغال الإيراني منطقة الشرق الأوسط ومدى وتوافقها سياسيا وأمنيا، اقتصاديا، ثقافيا وتاريخيا منذ عصور. على اعتبار أنه سواء الوجود الإيراني في المنطقة الذي يعود الى مرحلة ما قبل الميلاد أو من خلال مدى اهتمام الحضارات التاريخية المتعاقبة في إيران أبرزها الحضارة أو الامبراطورية العالمية الفارسية التوسعية لموقعها الجيوبولتيكي المتميز وسيطرتها على مختلف رموز القوة وقتداك مرورا بالدولة الصفوية إلى عهد الشاه وما تخللها من اهتمام تاريخي إيراني ورودا إلى اهتمام نظام الثورة الإيرانية مع بداية العقد الأخير من حقبة الحرب الباردة، وبعدها مع ازدياد اهمية الشرق الأوسط استراتيجيا في السياسة الدولية والاقليمية أين زاد الانشغال الإيران بالمنطقة الشرق أوسطية.

ب - **تقنية تحليل المضمون:** حيث تمت الاستعانة بهذه التقنية في هذا الموضوع من خلال تحليل مضمون بعض تصريحات المسؤولين الرسميين الإيرانيين الموجود بعض منها أو غيرها في متن هذا البحث، لفهم سلوكات وادوار التوجهات الإيرانية في الشرق الأوسط، فضلا عن تحليل مضمون بعض مواد نصوص الدستور الإيراني، لفهم سواء بنية التصريح أو بنية الوثيقة ومضامينهما وسلوكات الممارسة في إطار توجهات السياسات الإيرانية في الشرق الأوسط.

أ- **المنهج الوصفي:** استخدم هذا المنهج لوصف الدولة الإيرانية وخصائصها ومحدداتها وادوارها الإقليمية من خلال توجهات سياساتها بهدف فهم الموضوع أكثر.

ث- **المنهج المقارن:** تمّ توظيفه للمقارنة بين مضامين وأبعاد وتاريخ ظاهرة الانشغال والاكتراث الإيراني بمنطقة الشرق الأوسط ذات الأهمية التاريخية والراهنة المتزايدة في توجهات إيران الإقليمية لمعرفة طبيعة السياسات التقليدية الإقليمية على سبيل المثال والراهنة من جهة، ومن جهة ثانية معرفة الثابت والمتغير من محددات ومقومات القوة الإيرانية، مثل الثابتين في التوجه التاريخي لإيران كمحدد الموقع الجيوبولتيكي ودوره في تشكل التوجهات الإقليمية مثل توسع الإمبراطورية الفارسية، وتوجه إيران رهنا وفق مبدأ تصدير الثورة إقليميا، وهذا الامر ثابت وجلي في سياساتها الإقليمية، والثابت ايضا رفض الوجود الأجنبي في الشرق الأوسط. لأنه قد يحد من دور إيران الإقليمي، أما المتغير فهو تغير الحكومات دون تغير الاهداف الإقليمية، والامر الآخر المتغير هو بيئة الشرق الأوسط المتغيرة بصعود قوى إقليمية واختفاء أخرى، وأثر ذلك على صياغة المحددات القومية الإيرانية الإقليمية الاخرى مثل كان تنامي العراق سابقا كمحدد لمحدد التعامل الإيراني معه. بعد سقوطه ظهرت تركيا كقوة إقليمية وكمحدد مكان العراق الذي بسطت نفوذها فيه حاليا بمعنى اخر صياغة سياسات وفق تغير المحددات والاهداف ومتغير النخب الحاكمة دون تغير الثوابت المذكورة. وكل هذا يعني أن المنهج المقارن يساعد على الفهم والتحليل والنفي عن طريق المقارنة بين الظواهر التاريخية والراهنة.

7- **الدراسات السابقة:** لا شك أن للموضوع دراسات أجنبية سابقة وأخرى عربية والتي تناولت الموضوع ربما سابقا ومن زوايا مختلفة وبإشكاليات متنوعة ومتعددة.

واهم الدراسات الاجنبية نشير إلى:

- DjallilLounnas.La sécurité collective dans l’unipolarité :la crise nucléaire iranienne. Département de science politique, Faculté des arts et des sciences ; Thèse présentée à la faculté des études supérieure, en vue de l’obtention du grade de PhD.2010.

- Payam Mohseni, The Iran Project Iran and the Arab World after the Nuclear Deal, Rivalry and Engagement in a New Era, Harvard University, Belfer Center, August 2015.

أما الدراسات العربية نشير إلى بعض منها من خلال دراسات ومؤلفات تناولت مواضيع قريبة من موضوع الدراسة وتتمثل فيما يلي:

- **دراسة الحمداني 2012 بعنوان " سياسة إيران تجاه دول الجوار**" وقد تناول الكاتب المتغيرات المؤثرة في السياسة الإقليمية في إيران، ووجدت بأن التغيرات الداخلية في إيران لها تأثير على رسم سياسة إيران، وعملت على دراسة سياسة إيران الإقليمية تجاه دول الجوار الجغرافي وانعكاساتها على الوطن العربي في الفترة (2000-1990).

- أيضا دراسة **إياد عايد والي البديري،" الدور الاستراتيجي لإيران في منطقة الخليج العربي، دراسة جيوبوليتيكية،** "مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد 11، العدد 03 مارس 2008.

- دراسة **ممدوح بريك محمد الجازي 2014 بعنوان " النفوذ الإيراني في المنطقة العربية على ضوء التحولات في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة 2003-2011.**

- نزار فاضل السامرائي، **المشروع الإيراني إقليميا ودوليا: تساؤلات مشروعة،** الطبعة الأولى، عمان: دار دجلة للنشر والتوزيع، 2015.

- رياض الراوي، **البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط،** الطبعة الثانية، دمشق: دار الأوائل للنشر والتوزيع والخدمات الطباعة، 2008.

وموضوع البحث هذا يعد اسهام متواضع في مجال الدراسات الإقليمية.

8- **حدود موضوع البحث:** تتمثل حدود الدراسة بالآتي:

1- **الحدود الزمنية:** تمتد حدود هذه الدراسة منذ نهاية الحرب الباردة إلى اليوم.

2- **الحدود المكانية:** تقتصر هذه الدراسة في حيزها المكاني على الدور الإيراني في منطقة الشرق الأوسط.

9- **صعوبات الدراسة:**

من بين أهم الصعوبات التي واجهتني في إعداد هذا الموضوع ما يلي:

- ندرة المادة العلمية والأكاديمية المتخصصة في هذا المجال خاصة باللغة العربية، وكذلك تعقد فهم السلوك الإيراني من خلال سياستها بشكل كلي.

- مهما حاولنا الإلمام بالموضوع إلا أن هناك مسائل أخرى لا تقل أهمية تبقى جديرة بالاهتمام، إلا أن ضيق الوقت حتى إطار الموضوع لا يسمح بدراسة جميع هذه الجوانب.

- ومن بين الصعوبات الأخرى فهي مرتبطة بمشكلة الترجمة التي تأخذ من كثيرا من الوقت بغية الوصول إلى نتائج دقيقة خصوصا تلك المراجع التي تحتوي مفاهيم جديدة يصعب ضبط ترجمتها.

10-تقسيم موضوع البحث:

يحتوي الموضوع على ثلاث فصول:

حيث يتناول الفصل الأول الإطار النظري لموضوع البحث، والذي يتضمن مبحثين، المبحث الأول أدرج تحت عنوان الاتجاه الواقعي في تفسير السلوك السياسي الخارجي لإيران والمبحث الثاني بعنوان اسهامات مقاربات الجيوبولتيك حافة الأرض كمقاربة فرعية فضلا عن التعرض إلى مقاربة الدور الإقليمي والمقاربة البنائية.

أما الفضل الثاني فيتناول الشرق الأوسط ضمن الاستراتيجية السياسية والأمنية الإيرانية وهو يتضمن مبحثين الأول معنون تحت اسم الدولة الإيرانية بين النشأة والتطور والثاني أدرج تحت عنوان مركزية الخليج وأهمية الشرق الأوسط بالنسبة لإيران.

بينما يتناول الفصل مرتكزات السياسات الإيرانية تجاه الشرق الأوسط ومشاغل الهيمنة وهو يتضمن مبحثين: الأول تحت عنوان احتواء الخليج والتّربع على الشرق الأوسط /، والثاني بعنوان مظاهر وانعكاسات مشروع الهيمنة الإيرانية على الشرق الأوسط.

الفـــصـــل الأول:

الإطـــار

النـــظـــري

الفصل الأول: الإطار النظري لدراسة الموضوع

إن تزايد تعقيدات السياسة العالمية، سيما السياسة الإقليمية بعد الحرب الباردة، جعل من دراستها أو تحليلها لفهم ما يجري فيها بواسطة مقاربة واحدة أمرا لا يفي بالغرض المطلوب في الفهم والتفسير، لذا فإنّه من الضّروري والأنجع التّطرق إلى جملة من المقاربات والتصوّرات النّظرية في حقل العلاقات الدولية/السياسة العالمية والإقليمية، في محاولة حثيثة للإحاطة بجوانب الموضوع محل الّدراسة. ومن ضمن هذه المقاربات والتصورات النظرية نتطرق إلى الاتجاه الواقعي بشقيه الكلاسيكي والجديد من خلال توظيف متغيرات القوة والمصلحة وآثار بنية النظام الّدولي الفوضوية، ودوروهما في تفسير السياسة الدولية عموما، والإقليمية خصوصا السلوك الخارجي للجمهورية الإيرانية، فضلا عن التّعرض إلى مقاربات، الجيوبولتيكية الفرعية (حافة الأرض) ومقاربة الدور الإقليمي والمقاربة البنائية من خلال توظيف المدخل الهوياتي لفهم السلوك السياسي لإيران على الصعيد الخارجي الإقليمي تحديدا، بالإضافة إلى محاولة إسقاط وتوظيف هذه المقاربات على توجهات السياسة الخارجية الإيرانية الاقليمية في منطقة الشرق الأوسط تحديدا.

وسنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى بعض اسهامات هذه المقاربات النظرية، وما تنضوي عليه من تصورات قد تساعدنا أكثر على فهم واستيعاب الموضوع محل الدراسة من الناحية النظرية.

المبحث الأول: الاتجاه الواقعي في تفسير السلوك السياسي الخارجي لإيران

تعتبر النّظرية الواقعية تقليدا عريقا، تعود جذوره إلى الفلسفة اليونانية، إلاّ أنّ التطوّر السّريع الذي عرفته العلوم الاجتماعية، خلال القرن 20 م من خلال بروز توجهات وتصورات جديدة وتجديدية في الفكر الواقعي، خاصة تحت تأثير التيارات السّلوكية، قسمت الفكر الواقعي إلى واقعية كلاسيكية وواقعية جديدة، كمقاربتين تفسيريتين لسلوكات الدول المتضاربة أوقات السِّلم والحرب في الساحة وكفواعل أساسية في العلاقات الدّولية، من خلال السلوك السياسي الخارجي للدول ومن بينها إيران محاولين فهم واستيعاب سلوكها الخارجي من منظار الاتجاه الواقعي .

المطلب الأول: المصلحة القومية: سلوك إيران الخارجي من منظار الواقعية الكلاسيكية

تعتبر الواقعية الكلاسيكية أوّل محاولة تنظيرية في مجال العلاقات الدولة، حيث برزت هذه الدّراسات الأكاديمية في الولايات المتّحدة الأمريكية بعد نهاية الحرب العالمية الثّانية، كردَّة فعل مزدوج "على المثالية الولسونية وعلى النُّزعة الأخلاقية الانعزالية للجمهوريين" [1] في ظلّ النّقاش الدائر في تلك الفترة حول الدّور الذي يجب أن تلعبه الولايات المتّحدة الأمريكية، والمبادئ التي يقوم على أنقاضها هذا الدّور، في ظل تنامي قوتها على المسرح الدولي.

وتعتمد الواقعية في صياغة افتراضاتها الأساسية على اسهامات المفكرين الواقعيّين الأوائل أمثال توسيديدس،(400 – 471) Thucydids ق.م من خلال مؤلفه حول الحرب، وكذلك وجدت الواقعية عند المفكر الهندي القديم كوتيليا 312 – 296 ق.م[2]، ومن إسهامات المفكر والسياسي الإيطالي نيكولا ميكيافيلي(1469-1527) في كتابه الأمير"the prince" وكذلك من عند الفيلسوف الإنجليزي توماس هويز(1675 – 1588) tomas hobbs في مؤلفه "leviathan"[3]. كما استمدت الواقعية أفكارها من اسهامات المفكر غروتيوس (1583 – 1645) Groutuos من مؤلفاته العديدة مثل law of war and peace, freedom of reas, love of prize and booy.

فمن خلال اسهامات هؤلاء المفكرين الواقعيين الأوائل، ومن خلال استقراء كتاباتهم، تبين أن الواقعية عندهم قائمة على اعتبار الصراع على القوة. وهي دافع غريزي يكمن وراء الطبيعة الإنسانية، ويجتمع هؤلاء حول أهمية متغير القوة لإدارة العلاقات البشرية، وإن كانوا يختلفون في طريقة توظيفه.

كما كان تأثير الفكر العسكري والاستراتيجي واضحا على توجه التنظير الواقعي الكلاسيكي، خاصة من خلال اسهامات "كارل فون كلاوزوفيتش " (1780-1831) في مؤلفه المعنون

---

[1] - Jean jaques (Roche), théories des relations internationales,paris montchrestien, 2eme edition , 1997, p. 19.

[2] -عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظرية التكوينية**، الطبعة الاولى، الجزائر، دار الخلدونية، 2007، ص .136.

[3] - Thomas hobbes, liviathan, oxford, basi/black well, 1994, p 93, in; james daugherty robert Pfastgraff, Contending Ttheories of International Relations, USA HAPER power publicher ,1981, p.93.

بـ: (On War)،إلى جانب الإسهام الكبير الذي قدمه البريطاني Edouard Hallet Carr من خلال بحثه المعنون بـ: [4](The Twenty Years Crisis 1919-1939).

اجترحت الواقعية الكلاسيكية في تفسيرها للسياسة الدولية على مفاهيم مركزية، مثل القوة، ميزان القوة، الفوضى والمصلحة الوطنية. بيد أن الواقعيين الكلاسيكيين يعتبرون أن لعبة ميزان القوة هي الوسيلة المثلى والأكثر عملية لإقامة السلم والاستقرار على المستوى الدولي،[5] كون السلام لا يمكن بناؤه بالاعتماد على القانون الدولي أو عن طريق المنظمات الدولية، كما يعتقد المثاليون، بل يمكن بناؤه فقط اعتمادا على واقع توازن القوى كحماية وحيدة من القوى المهيمنة، التي تسعى إلى تهديد الأمن الوطني أو المصلحة الوطنية. اذ يعتبر الأمريكي هانس مورغانتو (Hans Morganthau) أن الواقعية السياسية الدولية ميزتها الأساسية هي مفهوم المصلحة الوطنية بناء على القوة كمحدّد.[6]

ويعتقد هانس مورغانتو أنّ الواقعية السياسية الدولية ترتكز على خمسة مبادئ:

1- السياسية تحكم بقوانين موضوعية مصدرها الطبيعة البشرية أو الخلل الذي يميز العالم.
2- المصلحة هي الغاية والمرجعية الاساسية للفعل والعمل والسلوك الدولي.
3- على كل نظرية في العلاقات الدولية تجنب الاخذ بعين الاعتبار التبريرات الايديولوجية ومشاعر الفاعلين.
4- السياسة الخارجية الناجحة هي التي تقلل الاخطار وتعظم الفوائد.
5- التوتر بين متطلبات العمل السياسي والقوانين الاخلاقية غير المكتوبة التي تحكم العالم لا يمكن تجاوزه.[7]

وتبقى القوة الغاية التي تبرر السلوك العدواني للدول، لذا يعتبر مورغانتو أن:

"السّياسة الدولية ككل، هي صراع من أجل القوّة .ومهما تكن الاهداف النهائية للسّياسة الدولية، القوّة هي دائما الهدف العاجل".[8]

---

[4]- - jean jaques (Roche), Op, cit, p. 36.

[5]- Paul R. Viotti, Mark V. Kauppi. Internationale relatons Theory, Realism Pluralism, Globalism and Beyand.London,3rd:1999, pp7-4.

[6] -عبد الناصر جندلي، **مرجع سابق**، ص. 155.

[7] - J-J Roche, op, cit, p.35.

أما من حيث البناء النظري، فإن الواقعية الكلاسيكية اعتمدت على مسلّمات محددة المستويات الإبستمولوجية والانطولوجية والمنهجية، فعلى المستوى الإبستمولوجي، فإن الواقعية الكلاسيكية لم تحاول اللجوء إلى الوسائل التي تستخدمها لسلوك الأمم بل سعت أساسا إلى كشف ودراسة تأثيرات "القوانين الموضوعية " التي تحكم الأمم فيما بينها [9]، دون محاولة التأثير في هذا السّلوك أو توجيه أو تغيير الوضع القائم الناتج عن هيمنة نمط سلوك سياسي دولي معين .

أما على المستوى الأنطولوجي، فإن الواقعية الكلاسيكية تتبنى الطرح الدولي المهيمن، من حيث:

1- الدور المركزي للدولة باعتبارها منشئة المجتمع المدني على المستوى الداخلي والوسيط الوحيد لهذا المجتمع على المستوى الخارجي.

2- الدولة هي الفاعل الوحيد في الساحة الدولية.

3- سيادة الدولة كحجر الزاوية في أي بناء سياسي.

ومن الناحية المنهجية تعتمد على التجريبية (Empiricisme) باستعمالها عموما الهارمونوطيقا [*](Hermeneutics)، إلى جانب اقترابها من الوضعية الكانطية (Positivisme Kantisme)

وسنركز في هذا المجال على مدخل مفهوم المصلحة الوطنية وتأثيرها على السلوك السياسي الخارجي للدولة ومنها إيران على اعتبار أن الدولة هي الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية التي تعتمد في وجودها على القوة لضمان أمنها وتحقيق مصالحها كما تسعى إلى ذلك إيران على غرار باقي الدول القومية، فإذا كان مفهوما القوة وميزان القوى يعدان ركيزتان أساسية من ركائز التحليل الواقعي الكلاسيكي فإن مفهوم المصلحة الوطنية لا يقل شأنا لتحليل السياسة الدولية من المنظار الواقعي الكلاسيكي ، حيث يعود مفهومها إلى القرن السادس عشر في إيطاليا والقرن السابع عشر في انجلترا[10]، فهو نابع من مجموعة مفاهيم سابقة كمفهوم إرادة

---

[8] - Paul R. Viotti, Mark V. Kauppi. op.cit., pp 56-57.

[9] - J-J Roche, op, cit, p.20.

[*]**الهارمونوطيقيا**: حقل دراسة يعود تطويره إلى (Ludwing Wttegeneint)، حيث تهتم هذه الدراسة بالكيفية التي من خلالها يضفي الإنسان معان كما هي منعكسة في اللغة التي يبينها(يركبها) ويستخدمها.

[10] - jean jaques roche, op.cit, pp.24.25.

الأمير لميكيافيلي، ومصالح السلالة الحاكمة ومنطق الدولة القومية وانتقال ولاءتها. وقد استخدم مفهوم المصلحة الوطنية منذ نشأته كأداة تحليل سياسية لوصف وشرح وفهم وتقويم السياسات الخارجية للدول كما هو الحال عند الواقعيين، وكذلك لتبرير أو رفض أو اقتراح لسلوكية سياسية معينة ويعتبر مورغانتو أن المصلحة هي المقياس الدائم الذي يمكن على أساسه توجيه وتقويم العمل السياسي،[11]

ويرى "جان باريان" أن المصلحة الوطنية لها معنيين اثنين[12] معنى ذاتي subjective ومعنى موضوعي objective أما المعنى الذاتي فيتجلى في أن المصلحة الوطنية هي كل ما تسفر عليه قرارات السياسة الخارجية المعبرة عن المصلحة الوطنية والمرتبطة بالأهداف المسطرة المراد تحقيقها من قبل صناع القرار على أرض الواقع عبر توظيف مختلف الآليات والوسائل المعتمدة في السياسة الخارجية، وفي مقابل المعنى الذاتي للمصلحة الوطنية.[13]

---

[11] -ناصيف يوسف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية**، بيروت، دار الكتاب العربي، 1985، ص .28.

[12] - Jean Barrea, Theories des Relations Internationales, Jenève, Institue Universitaire de Hante Etudes Internationals ,1974, p. 22.

[13] - وينجلي المعنى الموضوعي للمصلحة الوطنية في البحث عن القوة التي هي في الأساس مرتبطة بمفهوم المصلحة الوطنية إلى حد المزج والترادف وفي هذا المقام يتفق جان باريان مع مورغانتو في تعريف المصلحة الوطنية وقد صنف الكاتب توماس روبنسون كافة أشكال ومعاني المصلحة الوطنية عند مورغانتو على النحو التالي:

1- المصالح الأولية؛ التي تشمل الحفاظ على الوحدة الجغرافية والهوية السياسية والثقافية للدولة، وحمايتها ضد الاعتداءات الخارجية، فكل الدول عندها هذه المصالح وتدافع عنها بأي شكل من الأشكال.
2- المصالح الثانوية؛ وهي تلك المصالح المتعلقة بحماية المواطنين الذين يعيشون خارج بلدهم.
3- المصالح الدائمة؛ هي تلك المصالح الثابتة نسبيا خلال فترات طويلة من الزمن، وقد تتغير هذه المصالح مع الوقت ولكن بشيء بطيء.
4- المصالح المتغيرة؛ ويقصد بها تلك المصالح التي قد تعتبر الدولة أنها مصالحها القومية في فترة معينة، مثلا آراء المسؤولين أو قطاعات واسعة من الرأي العام أو قوى ضغط معينة نافذة تجاه التعامل مع موقف معين أو هدف معين والتي قد تغير دور ومواقع الأطراف المذكورين سابقا فيما يخص القرار، أو تنتهي هذه بإنهاء الحدث أو القضية المعينة.
5- المصالح العامة؛ وتشمل تلك المصالح التي لها نوعا من المبادئ أو التوجهات في السياسة الخارجية لدولة معينة كأن يقال مثلا: دولة معينة هي مع تحرير التجارة الدولية من القيود.
6- المصالح الخاصة؛ وتنبع هذه المصالح من المصالح العامة وتكون محددة بشكل دقيق في الزمان والمكان كالتأييد مثلا، كالتأكيد على ضمان حياد دولة معينة في إطار سياسة إبقاء توازن في ميزان قوي إقليمي.

ويجد أيضا مورغانتو وحسب تصنيف روبنسون ثلاث أنواع من المصالح الدولية هي:

إذن ومهما تعددت الأشكال والأنواع من المصالح فهي تنضوي أساسا تحت لواء المصلحة الوطنية، إذ أن صناع القرار عند الواقعتين يفكرون ويتصرفون وفقا للمصلحة الوطنية بمفهومها الشامل. وبناءا على القوة كمحدّد، وهذا ما دعي باقي أحد رواد المدرسة الواقعية عمليا فيما بعد. وزير الخارجية المريكي الاسبق في ادارة "جيمي كارتر " خلال سبعينيات القرن الماضي، الى ضرورة التخلي عن أسطورة أخلقة العلاقات الدولية. عندما راحت الولايات المتحدة تتبنّى استراتيجية استخدام القوة العسكرية ضد أي تهديد أجنبي لمصالحها في الشرق الأوسط، وما عرف بمبدأ "جيمي كارتر" [14] Jimmy Carter في (23جانفي1980) حينما أدرك الرئيس الأسبق " كارتر " مدى تأثير سقوط شاه إيران محمد رضا بهلوي في "فيفري" 1979، وضياع إيران من دائرة النفوذ الأمريكي المباشر. وكان الشق الثاني، في نظرية الأمن الأمريكية في منطقة الخليج تكملة عسكرية للإعلان السياسي. وقد تمثلت بتشكيل قوة عسكرية ضاربة أُطلق عليها تسمية " قوة الانتشار السريع".[15] ونفس الأمر بالنسبة لاستراتيجية بوش الابن عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر القائمة على استخدام القوة العسكرية واستراتيجية الحرب الوقائية لدحر ما تسميه الولايات المتحدة الأمريكية بالإرهاب الذي يهدد المصالح الامريكية في أي بقعة من العالم . وهذا التحليل /التفسير الواقعيين لا يقتصران على الولايات المتحدة فحسب ،بل حتى على إيران كدولة إقليمية ساعية إلى الهيمنة الإقليمية في منطقة الخليج والشرق

أ- المصالح المتطابقة؛ بين دول معينة، وهي تلك المصالح التي تجمع بين دولتين أو أكثر والتي تمثل إحدى أنواع المصالح التي عددناها سابقا.

ب- المصالح المتكاملة بين الدول؛ وهي إن لم تكن متطابقة ولكنها قادرة على تشكل إطار اتفاق في قضايا محددة، فقد يكون لكل دولة مصلحة مختلفة عن مصلحة الدولة الأخرى في قضية معينة، ولكن المصلحتان تلتقيان بشكل معين مع قضية أو حدث قائم.

ج- المصالح المتناقضة؛ وهي تلك المصالح الدولية غير المشمولة بالفئتين السابقتين وهذه المصالح ليست ثابتة بالطبع إذ قد تتحول بنتيجة حدوث مستجدات في بيئة الدولتان ذات المصالح المتناقضة أو نتيجة نشاط ديبلوماسي إلى مصالح متكاملة أو متطابقة، كما أنه قد يتحول هذان النوعان الأخيران من المصالح بين دولتين إلى مصالح متناقضة.

[14] -ناصف يوسف حتى، **مرجع سابق الذكر**، ص .26.

[15] - تأثير العامل النفطي في السياسات الأميركية ازاء منطقة الشرق الأوسط"، يومية الناس الاكترونية، العدد 266، 08 /2012/06 ، نقلا عن موقع: http://www.alnaspaper.com/inp/view.asp?ID=8664))

الأوسط عموما والرافضة لأي وجود أجنبي فيها[16] ، فبقدر ما كان الشرق الأوسط يمثل مرتكزا للأمن القومي الأمريكي والمصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة ، فإنه كذلك يشكل مجالا حيويا إقليميا بالنسبة لإيران والذي تسعى فيه إلى بسط نفوذها فيه خصوصا بعد نجاح الثورة الإيرانية عام 1979[17] ،وهذا ما يفسر النزعة المصلحية للواقعية الكلاسيكية عموما والمصلحة الإيرانية خصوصا، بعيدا عن أخذ المعايير والقيم والأخلاق بعين الاعتبار في الممارسة الدولية.[18]

وعلى اعتبار أنّ العلاقات الدولية تحكمها إلى جانب مفهومي القوة وتوازن القوى أيضا مفهوم المصلحة الوطنية. ما يفسّر النزعة المصلحية في العلاقات الدولية ، نشير في هذا الصّدد مفهوم المصلحة الوطنية من المنظار الواقعي الكلاسيكي في إطار السلوك السياسي الخارجي لإيران بعد الحرب الباردة وخصوصا بعد سقوط نظام صدام حسين والهيمنة الإيرانية على العراق وتوجهاتها الاقليمية بدوافع سياسية ،أمنية اقتصادية وايديولوجية تنضوي في مجموعها تحت لواء واحد وهو "المصلحة القومية الإيرانية" بتعدد تشكيلاتها وأولوياتها، على اعتبار أن هذه العلاقات الدولية و الإقليمية هي عبارة عن تفاعل بين المصالح الوطنية للدول في منطقة الشرق الأوسط.[19]

و لما كانت إيران بسقوط نظام الشاه في إيران نهاية سبعينيات القرن الماضي قد خرجت من فلك التبعية للولايات المتحدة في إطار صراع شرق- غرب وقيام نظام معادي للولايات المتحدة يتبنى أفكار الثورة الاسلامية الايرانية على المستوى الاقليمي ، فإنها كانت تؤمن ولاتزال اليوم بأن المصلحة القومية الإيرانية ليست هي الحفاظ على النظام الإيراني فحسب ، وإنما الحفاظ على مكاسب الثورة وتفعيلها و تمديدها بهدف ابتداع نظام أمني إقليمي تجترح فيه إيران بدور قيادي إقليمي مهيمن ،سعت إيران من خلاله خصوصا بعد الحرب الباردة إلى توظيف كافة محددات ومتغيرات القوة الإيرانية التي تستحوذ عليها وكذا مختلف

---

[16] - وليد المبيض وجورج كتن، **خيارات ايران المعاصرة**، دمشق ، منشورات دار علاء الدين ، 2002، ص.69.

[17]- علي الدين هلال، وجميل مطر، **النظام الإقليمي العربي؛ دراسة في العلاقات السياسية العربية**، الطبعة الثالثة ، القاهرة، كتب عربية، 1988، ص.4.

[18] - ناصف يوسف حتى، **مرجع سابق**، ص .26.

[19] -**مرجع سابق**، ص .5.

تغيرات البيئة الاقليمية في الشرق الأوسط . للتعبير عن طموحاتها وتجسيد مصالحها على المستوى إقليم الشرق الأوسط ، وهذا المسعى البراغماتي والأيديولوجي اصطدم بإرادات ومصالح الأطراف الدولية الإقليمية الأخرى بسبب تشابك المصالح وتعقيدات مفاهيم الأمن القومي وبيئاته بالنسبة لها، فلازال الصراع محتدما بين إيران و القوى الكبرى تحديدا الولايات المتحدة الأمريكية بسبب الثورة في إيران منذ 1979 وبسبب أيضا برنامجها النووي الذي طفح إلى الوجود منذ 2003، فضلا عن الصراع الإقليمي كالصراع الايراني السعودي الخفي والمعلن في الغالب والعراق سابقا وتركيا الرافضة لأي دور إيراني مهيمن في المنطقة. وترى إيران أنها تمتلك من الإمكانيات الاقتصادية والأيديولوجية والعسكرية ما يؤهلها لهذه القيادة الأٌقليمية. [20]

ومن منظار تفسير الواقعية الكلاسيكية يمكن فهم أنه أصبح لزاما على إيران - مرغمة عنها بضغط مصالحها – القيادة الإيرانية الإقليمية- خاصة بعد سقوط الخصم عراق النظام السابق الذي دخلت إيران معه في حرب ساخنة دامت ثماني سنوات من بين أسبابها الكبرى في نهاية المطاف السعي الكامل لتبوء مكانة إقليمية على حساب الآخر ومن ثم الهيمنة الإقليمية، لتثمر المتغيرات الدولية ايجابا بالنسبة لإيران عند غزو العراق العام 2003 وسقوط النظام العراقي السابق الذي كان عقبة ايران في مشروع الهيمنة على العراق.[21] وبالفعل ساعدت هذه المتغيرات الاقليمية ايران على بسط نفوذها في العراق حاليا وقيام نظام موالي لإيران في العراق، بل حتى أن تسوية عراقية للصراع الطائفي في العراق جعل منها طرفا رئيسا فيه على اعتبار أن سكان العراق يبلغ عددهم ما يقارب 37,5 مليون نسمة تقريبا، حوالي 95% من السكان العراق ذي غالبية مسلمة ، يشكل الشيعة من 60 إلى 65% ، في مقابل السنة الذين يشكلون ما بين 32 إلى 37- % فيما يشكل المسيحيون والصابئة واليزيدين حوالي 5%. ومن ثم كان الاعتقاد السائد لدى إيران أن فئة الشيعة ذات النسبة العالية، كانت مضطهدة لعقود طويلة في العراق ومن مصلحتها حمايتهم ونصرتهم كونهم امتداد للشيعة الإيرانيين فرقتهم

[20] - نظير الكندوري ، " الصراع السعودي – الإيراني" ، نقلا عن موقع نون بوست:
(https://www.noonpost.org/content/11847)

[21] - Michael Eisenstadt," Iran and Iraq", the Washington Institut, policy analysis. On site, (http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/iran-and-iraq)

ظروف التاريخ والمتغيرات الدولية على مرّ السنين، ومن باب أولى أنهم الأحق في حكم العراق ما دام أنهم الغالبية.[1]

كما يفهم من خلال المنظار الواقعي الكلاسيكي، أدّت إلى توافق الظروف السياسية الثلاثة، استحضار التاريخ الإمبراطوري الفارسي ، ودوافع مصالحها الاستراتيجية في الشرق الأوسط، واخيرا تمركز مقومات القوة الإيرانية مدعمة بالبرنامج النووي، أدت وبما ليس فيه مجال للشك إلى تسطير المصلحة الإيرانية في المنطقة وتصور الدور ومباشرته فعليا وفق تعادل القدرات المستدعية لذلك.[2] فبالإضافة إلى الأدوات الناعمة التي تستخدمها إيران في محاولة منها لإدراك مصالحها الشرق أوسطية وفي مقدمتها ارتباط الأمن القومي الإيراني بمدركات النظام الأمني الشرق أوسطي بقيادة إيرانية مهيمنة [3]، وبالنظر إلى الدستور الإيراني، تتضح ملامح نظرية الأمن القومي، حيث نجد نصوص في المادة(ا) تدلل على عظم الأمة الاسلامية الإيرانية وأهمية الموقع الجيواستراتيجي للدولة الإيرانية، اما على الصعيد السياسي الخارجي فتشير المادة(3) على ارتباط الأمن القومي الإيراني بتصفية النفوذ الأجنبي من المنطقة، ودعم المستضعفين في الأرض [4]، ولذلك تبنت إيران جملة من السياسات التي تجعلها لاعب رئيسي في المنطقة، منذ الاحتلال الأمريكي للعراق، حيث انتقلت من استراتيجية الدفاع المقدس كما يسميها "أية الله خامنئي" إلى استراتيجية الهجوم المضاد، وهذا ما تؤكده الوثيقة المستقبلية التي أقرها مجلس تشخيص مصلحة النظام 2008، والتي تبين أن هناك طموح لجعل إيران إلى قوة إقليمية أساسية في غرب أسيا 2025[5]. وبالتالي فإن عوامل المصلحة الإيرانية وان تعددت اسباب إدراكها تشكل السمة الاساسية لتوجهات إيران وتحركاتها

---

[1] - علي الوردي ، **دراسة في طبيعة المجتمع العراقي**، بغداد ، المكتبة الحيدرية، ص. 100.

[2] - محمد حسنين هيكل، " نظريات الأمن القومي"، 2017/5/15، نقلا عن موقع الجزيرة نت:
(http://www.aljazera.net)

[3] - وصفي محمد عيد عقيل ، " الأمن القومي لدول المشرق العربي وإشكالية البرنامج النووي الإيراني"،
(https://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-15-2016-dafatir/3148-2016-09-21-09-36-53)

[4] - وليد عبد الحي، **مستقبل المكانة الاقليمية لإيران عام** 2020، الجزائر، 2010، ص.169.

[5] - Anoushirvan Ehteshami and Ramond A. Hinnebusch-Syria and Iran: Middle Powers in a Penetrated Regional System, Routledge,1997. p.28.

الاقليمية في الخليج خصوصا والشرق الاوسط عموما. وذلك لا يعن أنه ليس لإيران مصالح في مناطق أخرى خرج إطار الشرق الاوسط مثل المغرب العربي أو مثل آسيا الوسطى وبحر قزوين. وانما جاء التركيز على منطقة الشرق الاوسط بسبب أولوية الشرق الاوسط في الوقت الحالي بالنسبة لمصالح لإيران بالإضافة الى أن المنطقة في صميم دراسة الموضوع.

من خلال ما سبق يمكن استنتاج أن دوافع المصلحة هي أساس تحرك الدول كونها الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية، ومن ثم اقتضى التحرك الايراني في الشرق الاوسط وفق تصور الدور الإيراني ومتطلبات المصلحة الايرانية في المنطقة التي يتمثل منتهاها فيما تؤكده الوثيقة المستقبلية التي اقرها مجلس تشخيص مصلحة النظام 2008–كما أسلفنا الذكر - والتي تبين أن هناك طموح لجعل إيران إلى قوة إقليمية أساسية في غرب أسيا 2025.

لكن، وعلى الرغم من أهمية التحليل والتفسير الواقعي الكلاسيكي للسياسة الدولية والعلاقات الدولية عموما، سيما استنباط سياسات الهيمنة الايرانية على الشرق الاوسط من منظار المصلحة الوطنية/القومية لإيران. إلاّ أن الثّورة السلوكية التي عرفتها العلوم الاجتماعية خلال سنوات الستينات والسبعينات من القرن الماضي، أدت الى تنامي الانتقادات ضد الكثير من المسلمات والافتراضات التي بنت عليها الواقعية الكلاسيكية تصورها للعالم. وفي هذ المنحى ظهر تيار تجديدي ضمن الفكر الواقعي تأثر إلى حدّ كبير بالتّحليل السّلوكي والنزعة البنيوية في تفسير السياسة الدولية، سيما التوجه السياسي الخارجي لإيران في الشرق الأوسط. ويتمثل هذا التيار التّجديدي ضمن الاتجاه الواقعي في الواقعية الجديدة أو الواقعية البنيوية أو الواقعية النسقية، التي لا تركز على المصلحة بقدر ما تركز على مداخل كيفية توقّ الأمن، توازن القوى ثنائي القطبية كأفضلية لتحقيق السّلام الدّولي، إلى جانب التّركيز على النّظام الدّولي وتأثيره على سلوكات الدول وبنيات النظام الدولي عموما، سيما آثار البنية الفوضوية لإقليم الشرق الأوسط خصوصا ،وانعكاساتهما على سياسات إيران في الشرق الأوسط الرامية إلى الهيمنة الإقليمية اعتمادا على القدرات الذاتية وتعظيمها لبلوغ نظام إقليمي ذو مركزية إيرانية.

المطلب الثاني: الواقعية الجديدة: آثار البنية الفوضوية للنظام الدولي على سلوك إيران

تعرف أيضا بالواقعية البنيوية أو الواقعية العصرية، وتعتبر ذاتها امتدادا للواقعية التقليدية حتى فترة الثمانينات من القرن الماضي، ومن أهم كتابها الامريكي " كينث وولتز Kenneth

*waltz، و"ستيفن كريزنر" Stephen Krasner و"روبرت جبلين" Robert Gilpin، "روبارت تاكر" Robert Tucker، و"جورج مدلسكي" [1] George Modelski ويشكل الإطار التاريخي للواقعية الجديدة من عالم المواجهة تحت تأثير الصراع إبان الحرب الباردة بين القوتين العظميين، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي سابقا، بعد فشل سياسة الانفراج الدولي بينهما، وهو إطار تهيمن عليه إيديولوجية المعارضة والقوة العسكرية، أو كما يرى روبرت كوكس Robert Cox أن الواقعية الجديدة هي ظاهرة أمريكية تعكس الخصوصيات المتميزة للحرب الباردة، تستعمل القوة Power، العقلانية Rationality والفرضيات البنيوية Structural Hypothesis لبناء نوع جديد من التفكير[2]، فضلا عن انتقادها لأطروحات الواقعية التقليدية، بسبب منهجيتها السّلوكية، التي تمحورت حول سلوك الدولة –العنصر الأساسي في تقديرها- في السياسة الدولية، وأخفقت في استيعاب الواقع الحقيقي على أنه "نظام" له بنيته أو كيانه المميز، وبالغت في تفسيرها للمصلحة، ومفـهوم القوة، وأغفلت سلوك المؤسسات الدولية، وأطر علاقاتها الاعتمادية في جوانبها الاقتصادية [3] وبغية تكييف الواقعية التقليدية مع التطورات في السياسة الدولية، ظهرت الواقعية الجديدة وهي اتجاه داخل الواقعية طوره كنيت والتز K.Waltz وأطلق عليه اسم الواقعية البنيوية، أثار فيه العديد من الأسئلة الإضافية التي لم تكن الواقعية التقليدية قد عنيت بها.

لم تختلف الواقعية في شكلها الجديد عن الواقعية التقليدية في خصوص اعتبار العوامل النابعة من البيئة الخارجية كمحدد رئيسي للسلوك الخارجي للدول، وذلك انطلاقا من الأساس الذي يؤكد ندرة الأمن وفوضوية النظام الدولي، ومن هذا المنطلق فإن جل اهتمام الوحدات السياسية هي كيفية الحفاظ على وجودها.[4]

---

[1] - باحث مشارك في معهد دراسات الحرب والسلام، وأستاذ في جامعة كولومبيا، وأحد أهم المنظرين في العلاقات الدولية في الو.م.أ مهندس النظرية الواقعية الجديدة، وأستاذ العلوم السياسية سابقا في جامعة كاليفورنيا، بيركلي.

-ناصيف يوسف حتي، **مرجع سابق**، ص .26.

[2]- Barry Buzan and others, « the logic of anarchy: Neorealism to structural realism. In (http://www.ciaonet.org/book/buzan/outh.html) 15.01.2010.

[3] - جهاد عودة، **النظام الدولي...نظريات وإشكاليات**، مصر، دار الهدى للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2005، ص ص.43،44.

[4]- J-J Roche, op. cit. p.20.

إذن، والتز يدافع عن منظور منظومي systémique، بعبارة أخرى، عن رؤية تنطلق من منظومة ما، أي من مجمل المنظومة الدولية التي تفرض طريقة معينة على شكل وحدات المنظومة وتصرفاتها عن طريق مظاهرها الضاغطة والصائغة. إذن، فالمنظومة الدولية هي بنية تفرض نفسها على وحداتها [5]، يقول والتز بأن: "بنية النظام الدولي هي التي تشكل كل خيارات السياسة الخارجية للدولة المراعية دوما للمصلحة الوطنية " [6]، وربما في هذا المضمار نشير في ظل فوضوية النظام الدولي وتشعّب المصالح الوطنية للدول، يبقى الأمن الوطني لأي دولة من الدول والكبرى تحديدا مرهون بالبحث عن مصادر القوة وتعظيمها حماية لمصالحها أقصاها وجودها بين الدول كفواعل رئيسية ذات سيادة قادرة على التأثير في ميزان القوى. ولعل أبرز مثال حي في هذا المجال خلال الحرب الباردة والصراع الامريكي السوفياتي، أين كان كلا الطرفين يسعيان إلى امتلاك القوة حفاظا على مصالحهما وأمنهما القومي. وبعد الحرب الباردة وانهيار الغريم السوفياتي السابق، تجلى السّعي الدؤوب للولايات المتحدة الامريكية إلى تعظيم القوة ومصادرها للحفاظ على زعامتها العالمية وسبلها، والأحادية القطبية، في مقابل سعي القوى الدولية الأخرى في اتباع نفس السّلوك مثل إيران التي سعت إلى الاعتماد على الذات وتعظيم القوة والبحث عن مصادرها. من خلال سعيها عبر البرنامج النووي إلى امتلاك الطاقة النووية تقول إيران أنها موجهة للاستخدام المدني، فيما يتهمها الغرب بالاستخدام العسكري وإنتاج قنبلة نووية، الأمر الذي فرض عليها عقوبات اقتصادية خانقة قبل أن يتوصل العام 2015 إلى اتفاق بشأن برنامجها النووي في عهد ادارة الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما. و الذي انتقدته الإدارة الأمريكية الحالية " لدونالد ترامب" الذي هدد في كثير من الأحيان بنسف الاتفاق النووي مع إيران.[7]

---

[5]. - اكزافييه غيّوم، ترجمة: قاسم المقداد، "العلاقات الدولية"، مجلة الفكر السياسي، دمشق، اتحاد الكتاب العرب، العدد 11-12 مزدوج، 2003. نقلا عن موقع: (http://www.awu-dam.org/politic/11-12/fkr11-12-004.htm)

[6] - مبروك غضبان، **المدخل للعلاقات الدولية**، باتنة، شركة باتنيت للمعلومات والخدمات المكتبية، 2002 ، ص .327.

[7] - الجزيرة نت ، ترمب ينتقد الاتفاق النووي الإيراني ويشيد ببوتين ،2017/02/6 ، نقلا عن موقع:
(http://www.aljazeera.net/news/international/2017/2/6)

ومن أهم مبادئ ومرتكزات الواقعية الجديدة في تفسيرها النسقي للسّلوك الخارجي للدول، من خلال النقاط التالية:

أ-**الدولة كفاعل أساسي، وحدوي وعقلاني:** فالدولة هي الفاعل الأساسي في السياسة الدولية بسبب امتلاكها لوسائل العنف المنظم. خاصة وأن الدول تتجه إلى فهم بيئتها الدولية وليس الداخلية. وهذا ما أشار إليه هنري كيسنجر عندما قال:" تبدأ السياسة الخارجية حينما تنتهي السياسة الداخلية".[8]

شهد العالم مع بداية الثمانينيات تزايدا كبيرا لفواعل جديدة في النظام الدولي، من الشركات المتعددة الجنسية، وكذا المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، مما جعل افتراض الواقعية الكلاسيكية أمام وضع يستحيل فيه تجاهل هذا التواجد الأنطولوجي على الأقل (دون النظر إلى مدى فعاليته) لهذه الفواعل الجديدة، لذلك نجد الواقعية الجديدة حاولت التعامل مع هذا النقص في عملية تعديلية ضمت فيه هذه الفواعل واعتبارها جزء في التحليل دون أن تكون ذات فعالة أو استقلالية عن سياسات الدول وأهدافها، وكما يقول والتز "...فعلى مر التاريخ تغيرت الدول في أشكال كثيرة لكن طبيعة الحياة الدولية ظلت هي دوما نفسها صراع وتعاون..." كما هو الحال على سبيل المثال في حالات الصراع و التعاون الإقليمي بين الدول الخليجية و الشرق أوسطية كإيران وتركيا أو التعاون والصراع بين أعضاء دول مجلس التعاون الخليجي السعودية وقطر مثلا حاليا.[9]

بعد نهاية الحرب الباردة، وبعد سقوط النظام العراقي السابق وبروز إيران كقوة إقليمية في الشرق الأوسط إلى جانب الكيان الصهيوني وتركيا باحثة عن أدوار للهيمنة سياسية وأمنية وأيديولوجية في الشرق الأوسط اعتمادا على توظيف أقصى قدراتها ومختلف رموز القوة الإيرانية من خلال سعيها تصدير الثورة الإيرانية ومجاراة المتغيرات الدولية الإقليمية المتربّعة على عرش النّظام الاقليمي الفوضوي ومحاولة التّأثير فيه لصالحها من خلال رفضها لأي وجود أجنبي في المنطقة وكذا سعيها في الانخراط في حلبة الصراع التعاون الاقليمي في

---

[8] - James N.Rosenau, International politics and foreign policy, New-York, the free press, 1969,p. 261.

[9] - الأزمة القطرية الخليجية ، نقلا عن موقع: (https://arabic.cnn.com)

سوريا بعد بسط يدها على العراق ، والتغلغل في لبنان ، اليمن ...وتوظيف الورقة الشيعية لأهداف مصلحية . في مقابل ذلك نجد إيران عضوة فاعلة في منظمات دولية كمنظمة الدول المصدرة للبترول Opec تمارس فيها ادوار اقتصادية بارزة ذات ابعاد سياسية وايديولوجية خصوصا في الشرق الأوسط ، إضافة إلى عضويتها في منظمات اقليمية كمنظمة تعاون دول بحر قزوين، وتسعى حاليا عبر مشروع هيمنتها في الشرق الأوسط إلى محاولات بناء نظام إقليمي اقتصادي، سياسي وامني تكون هي مركزه نتيجة تعاظم توجهاتها.[10] وما إن شكل الاتفاق النووي الموقع بين إيران ومجموعة "5+1" اعترافا غربيا ودوليا بدور إيران المتنامي في منطقة الشرق الأوسط .

ترى الواقعية الجديدة أن أهداف الفواعل ورغباتها على أنها خارجية بدلا من كونها ذاتية النشوء.[11] وبإسقاط هذا المنحى على سياسات إيران في الشرق الأوسط وتوجهاتها قد يفهم ذلك أكثر من خلال عزمها إلى امتلاك برنامج نووي الذي بدأ منذ عقود ، واتهمت إيران فيه من قبل الغرب بأن مشروعها ذو اهداف سياسية وعسكرية تستهدف دخول النادي النووي ومحاولة الهيمنة العسكرية على منطقة الشرق الأوسط .خصوصا بعد استغلال حالة العداء الغربي مع إيران منذ نجاح الثورة الايرانية 1979، فضلا عن توظيف مسائل تصدير الثورة الإيرانية وخرق الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط بتوظيف الورقة الشيعية واستنهاض الاقليات الشيعية في دول الشرق الأوسط و الخليج وكذا تعاظم دور إيران الإقليمي سياسيا واقتصاديا وعسكريا .

وبالنظر إلى أهمية الشرق الأوسط بالنسبة لإيران التي زادت خصوصا منذ اندلاع ما سمي بثورات الربيع العربي، شغلت العديد من الدوائر البحثية والسياسية بدراسة العوامل التي قادت إلى نجاح إيران في التوسع غربا في المجال الحيوي العربي الشرق أوسطي، فقد استغلت إيران ما أدت إليه تفاعلات وتحولات المنطقة العربية وما سميت بالثورات والثورات المضادة، وما ألحقته الصراعات التي اندلعت بين القوى المختلفة (القوى الثورية والأنظمة القديمة) من أضرار ببنية الدولة وتماسكها، من أجل تدعيم نفوذها والحفاظ على مصالحها. وقد مكنت هذه

---

[10] - عمر كامل حسن ،**المجالات الحيوية الشرق أوسطية في الاستراتيجية الإيرانية** ، الطبعة الأولى، بيروت ،الدار العربية للعلوم ،2015 ، ص ص. 22-20.

[11] Volker Rittberger,"Approaches to the study of Foreign Policy derived from international relations theories", In site internet: (http://www.isanet.org/noarchive/rittberger.html.)

الأوضاع العديد من المشروعات الأصولية ذات الطابع الأممي أو على الأقل ذات المطامع التوسعية الإقليمية، مثل مشروع تنظيم الدولة، والمشروع الإيراني، وهو وضع طبيعي أن يحدث وفق قوانين التدافع المتعارف عليها بين الأمم.[1]

إذ تحاول إيران تطبيق سياسات المجال الحيوي في منطقة الشرق الأوسط، بوصفها من أكثر المناطق الجغرافية أهمية للقوى العالمية والإقليمية، باعتبارها تطبيقا استراتيجيا لقوة إقليمية مهمة تحتل موقعا، ومن ثم فالشرق الأوسط من المجالات الحيوية في الاستراتيجية الإيرانية، والصراع الجيوسياسية الإقليمي والدولي في منطقة الشرق الأوسط بين إيران من جهة، والولايات المتحدة وإسرائيل وتركيا والمملكة العربية السعودية وغيرها من الدول التي تسعى جاهدة للحفاظ على مصالحها ونفوذها في الإقليم من جهة أخرى.

ب- **فوضوية النّظام الدولي كمحدّد لسلوك الفواعل:** تنطلق الواقعية الجديدة من القول بأن بنية النظام الفوضوية تفرض على الدول كفواعل رئيسية داخل النظام الدولي نمط السّلوك المتبع في بيئة المساعدة الذاتية self help واللاأمن، والدول في هذه الوضعية تكون مبرمجة للعب دور محدد تمليه إملاءات ترتيبها في سلم القوى الدولية. ويبقى هدفها الرئيسي ليس زيادة القوة كما اعتقد الواقعيون التقليديون، بل العمل على حفظ البقاء أو المحافظة على الذات Self-preservation، وهذا ما يصيغه والتز، في معادلة أن الفوضى تؤدي إلى الاهتمام بحفظ البقاء، وهذا الاهتمام يؤدي إلى البحث عن المصلحة والقوة والأمن تحديدا [2] وهذا الطرح يفسر الاتجاه الإيراني على نزوحها نحو امتلاك القدرات النووية التي طرحت اشكالا اشكالية مع الغرب ،إذ تعد إيران دولة شاسعة المساحة، اذ تقدر مساحتها ب (1.6 مليون كم مربع)، وتضم خليطا من الأعراق والقوميات، اكبرها القومية الفارسية وتقدر ب51%، تليها القومية الآذرية ثم الكردية بنسبة 25% [3]، ولكنها تعاني من زيادة سكانية واضحة، اذ ارتفع عدد السكان فيها من 63 مليون عام 2000 الى 78 مليون عام 2014، ولذلك تدعي بأن أهدافها الرئيسية من البرنامج النووي هو تأمين ما نسبته 20% من الطاقة الكهربائية التي

[1] - عمر كامل حسن ، **مرجع سابق** ، ص ص. 28،29.

[2]- J-J Roche,op, cit,p89.

[3] - وصفي محمد عيد عقيل، " الأمن القومي لدول المشرق العربي وإشكالية البرنامج النووي الإيراني "، **مرجع سابق**، ص. 2.

تحتاجها البلاد بهدف مواجهة النمو المتزايد على الطلب المحلي، حيث ترفض الاتهامات إليها بالسعي للحصول على السلاح النووي، لكونها تسعى للحصول لإنتاج الطاقة الكهربائية.[1]

لكن الاشكاليات القائمة بين إيران والدول العربية تفرض نفسها على صعيد العلاقة الأمنية بين الطرفين، وتسع إيران إلى خدمة الأمن القومي الإيراني من خلال الأهداف الاستراتيجية للبرنامج النووي الإيراني في المعطيات التالية:

❖ **تنمية مقدرات الدولة من القوة وتعظيمها**

بحسب الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي حسب التفسير الواقعي الجديد ،تجد إيران في نفسها بأنها الدولة الطبيعية الوحيدة التي تأسست في منطقة الخليج العربي عبر التاريخ، وأن دول الخليج الأخرى تشكلت وفق ظروف غير طبيعية[2]، كما أن الحرب التي خاضتها مع العراق واستخدمت فيها كافة انواع الأسلحة، كانت غير مبررة لكونها كانت دعوات مذهبية ضد نجاح ثورتها الشيعية [3]، ومع نهاية حرب الخليج الثانية، مثل التواجد العسكري الأمريكي، وقيام دول الخليج العربي بتوقيع اتفاقيات دفاعية مع الولايات المتحدة، والتوصيفات الأمريكية لها بكونها محور الشر مزيدا من المخاوف الأمنية.

وبموازاة ذلك تصاعدت التهديدات الإسرائيلية تجاه إيران، وبرزت احتمالية قيام إسرائيل بضربة خاطفة لأهداف حيوية إيرانية، اذ ما انفكت إسرائيل تعتبر إيران الخطر الحقيقي على وجودها في الشرق الأوسط[4]، وبالرغم من أن إسرائيل تنفي امتلاكها للتكنولوجيا العسكرية النووية، إلا أن تصاعد وتيرة التهديدات الإيرانية، كان عاملا حاسما في تصريحات القادة الإسرائيليين تجاه إيران، فقد صرح وزير الدفاع "بنيامين اليعازر" في لقاءه مع جنرالات الحرب الاسرائيليين 2008، "بأن أي عمل عدواني لإيران سيقابل بنهاية الأمة الإيرانية" [5] ، اذ تجد إيران في ذلك

---

[1] - **المرجع نفسه** ، ص .3.

[2] - وليد عبد الحي، **مستقبل المكانة الإقليمية لإيران عام 2020، مرجع سابق**، ص.212.

[3] - رائد حسين حسنين، " البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على الأمن القومي الإسرائيلي 1979-2010" (رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط ، قسم الدراسات العليا ، كلية الآداب و العلوم الإنسانية ، جامعة الأزهر ، غزة ،2010) ، ص.20.

[4] - **نفس المرجع**، ص. 22.

[5] - **مرجع سابق الذكر**، ص. 213.

تهديدا صريحا لأمنها القومي، لاسيما وأن الصحف البريطانية نقلت عن الخبير النووي الإسرائيلي "مردخاي فعنونو" بأن إسرائيل لديها برنامج نووي عسكري سري منذ ثمانينيات القرن العشرين.[1]

ومن أجل مواجهة تلك المخاطر، سعت إيران لأن تصبح قوة عسكرية مركزية في الإقليم، اذ وجدت في السلاح النووي السبيل الوحيد لردع أي عدوان، ويفند القادة العسكريين الإيرانيين اي ادعاءات بالسعي للهيمنة الإقليمية، اذ يدعون بأن عقيدتهم العسكرية هي عقيد دفاعية وليست هجومية، ولذلك حاولت إيران الاستفادة من خبرات الدول النووية المجاورة لتطوير قدراتها، مع كل من باكستان والهند والصين تضمن تبادل للخبرات العلمية والأكاديمية، لكن الاتفاقيات مع روسيا كان لها الدور الحاسم في تقدم برنامجها النووي إلى مراحل متقدمة، ففي عام 2001 وقع "محمد خاتمي" في موسكو اتفاقا مع الحكومة الروسية للتعاون الاقتصادي، وفي مقدمتها التعاون التكنولوجي في المجال النووي، الأمر الذي مكنها من زيادة عدد اجهزة الطرد المركزي إلى 5000 جهاز، ودخول مفاعل "بوشهر" مرحلة التشغيل الأولي.[2]

❖ **زيادة شرعية نظام الحكم الشيعي وحفز التسيس المذهبي**

يخشى الجناح المتشدد في النظام الإيراني من تعرض النظام الشيعي للزوال في حال ضعفت القدرات العسكرية الإيرانية، والتي بات مصيرها مرتبط بامتلاكها للقدرات النووية كسلاح ردع ضد الخصوم المفترضين، إذ يعتقد هذا الجناح بأن التهديد الحقيقي يكمن في بقائها كدولة إسلامية ذات ثقافة شيعية [3]، ويجد هذا الجناح أن مصدر العداء يكمن في الحركة الوهابية السعودية التي تخلق جماعات سنية متطرفة في المنطقة، فقد شكلت حالة الفوضى والحرب الأهلية منذ ما سمي ثورات الربيع العربي 2011، ميدانا للمواجهة بينهما.

---

[1] - رائد حسين حسنين ، **مرجع سابق** ، ص.126.

[2] - جنيفر كنيبر، "الأسلحة النووية والثقافة الاستراتيجية الإيرانية"، مجلة دراسات عالمية، ابو ظبي: مركز الامارات، جويلية 2009 ، العدد 88، ص.16.

[3] - تصريحات ايرانية حول عملية عاصفة الحزم في اليمن، "جنرال ايراني يحذر السعودية من تبعات ثقيلة لعاصفة الحزم"، 2015/4/5 ، نقلا عن موقع الجزيرة نت:

(http://www.aljazeera.net/news/international/2015/4/5/)

لذلك تجد إيران بأن نظامها السياسي الشيعي مستهدف، وأن أي محاولة للمس بمكتسباتها النووية يمثل تهديدا لوجودها كدولة شيعية، حيث بات هذا الأمر مطلبا عقائديا وشعبيا، وتشير الدراسات الإيرانية الى أن 85% من الايرانيين يؤيدون امتلاك برنامجا نوويا، وأن 56% يؤيدونه حتى لو أدى لضربة عسكرية لإيران[1]، وفي ضوء هذه المعادلة، زاد النشاط الإيراني في مجال تخصيب اليورانيوم، مع مجيئ حكومة نجاد اليمينية 2005-2013، وقد ترافق ذلك بتأكيدات المرشد الاعلى "أية الله علي خامنئي" "بان ذلك يعتبر حقا شرعيا لإيران أسوة بدول الجوار النووية. وهذا إن دل على شيء إنما يدل على مسؤولية بنية النظام الدولي الفوضوية في دفع إيران إلى هذه الخطوة.

❖ **حماية السيادة القومية وتعزيز المكانة الاقليمية**

إذ تمثل الإمكانيات والموقع الجيواستراتيجي والموارد الطبيعية التي تمتلكها إيران، مؤشرات قوية لتأهلها للعب دور الدولة المركز في الإقليم، ويتلاقى هذا الطرح مع وصف الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون لإيران "بأنها تمتلك موارد تجعلها أعظم قوة إقليمية مسيطرة في الخليج. لكن التواجد العسكري الأمريكي في منطقة الخليج يعد محدد رئيس لطموحات ايران الاقليمية [2]، كما يعد توسع الحلف الأطلسي في اسيا الوسطى خطر واضح يهدد مجالها الحيوي، وهي رؤية تتوافق بها تماما مع حليفتها روسيا، والتي بات على توافق كبير مع ايران تجاه القضايا الإقليمية والدولية، ولعل تحالفهما في سوريا دليلا واضحا على مواجهة حلفاء الولايات المتحدة (السعودية وتركيا) واعاقتهما عن خلق انظمة حكم موالية لهما في المنطقة، وهو ما دفع كل منها لبناء استراتيجية تعزز مكانتها الإقليمية، من خلال إتباع سياسة المحاور، وبشكل يتجاوز المنظومة الوطنية للدول ليصل الى مستوى التنظيمات والجماعات الموالية لكل طرف.

وتعتقد إيران أن العراق كان يمثل الحلقة الأولى في مواجهاتها الأمنية مع الأعداء المفترضين، إذ عززت تواجدها فيه سياسيا ودينيا واجتماعية منذ الاحتلال الأمريكي له، لكن وعلى الرغم من أن السعودية والدول العربية كانت قد أدركت خطورة التمدد الإيراني متأخرا،

---

[1] - Ted Galen Carpenter & Ashoo Jessica-A View to A Coup, National Interest, Issue.88. May April.2007. p.64.

[2] - ريتشارد نيكسون، **ما وراء السلام**، ترجمة: مالك عباس عمان ،الأهلية للنشر والتوزيع ،1995.ص ص، 150،151.

وهو ما يبدوا من تصريح وزير الخارجية السعودي أمام مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي عام 2008 "بأن السعودية أساءت تقدير موقفها من الحرب الأمريكية على العراق، إذ سلمته لإيران دون سبب" [1]، إلا أنها سعت منذ العام 2011 للحد من التمدد الإيراني في المنطقة. ويفهم من مضمون هذا التصريح السعودي أن العربية السعودية كانت قاصرة في تفسير مدركات التدخل الإيراني في المسألة العراقية، بحيث اصبحت إيران لا يستغن عنها في أي تسوية أو أي ترتيبات فيما يخص الملف العراقي. وقد بدى هذا التأثير الإيراني واضحا عندما أحكمت إيران قبضتها واتساع تأثيرها ونفوذها في العراق بعد الجلاء الأنجلو-امريكي عن العراق بعد العام 2011. مستعينة بذلك باستدعاء كافة مقومات قوتها القومية المتعددة قصد التمدد في الهيمنة الإقليمية بعد بسط يدها على العراق. بل أكثر من ذلك كثفت إيران من افتراض العديد من الأعداء المحتملين في المنطقة، فراحت تنحو نحو امتلاك التكنولوجية النووية لتدعيم تفوقها الإقليمي.

ومن ثم تعتبر هذه الأبعاد من بين مسببات جنوح إيران إلى امتلاك القدرات النووية لخدمة أهدافها الاستراتيجية في المنطقة الشرق أوسطية في ظل فوضوية النظام الدولي والإقليمي.

وفي خلاصة هذا المبحث يكمن أن نستنتج أن المقاربتين الواقعية الكلاسيكية و الواقعية الجديدة، وعلى الرغم من الاختلاف في بعض الأفكار، إلاّ أنهما يتفقان حول بعض المسلّمات دوما منها؛ مركزية الدولة كفاعل رئيسي في العلاقات الدولية، وفوضوية النظام الدولي وغيره، حيث شكلتا إطارا نظريا مهيمنا على تفسير تفاعلات السياسة الدولية لسنوات طويلة من فترة الحرب الباردة، وغالبا ما تستدعي أفكارهما لتفسير واقع عالم ما بعد الحرب الباردة، و الذي لازالت تهيمن عليه الولايات المتحدة التي أصبحت تستخدم القوة العسكرية لمواجهة التهديدات التي تهدد أمنها ومصالحها القومية ، كون هذا الواقع أيضا لايزال يحتفظ بالمسلمات الواقعية المعهودة في الساحة الدولية، كغياب سلطة دولية فعلية قادرة على حفظ الأمن والسلم الدوليين، وضبط سلوكات الفاعلين الدوليين المرتكزة على مفاهيم القوة والمصالح المتضاربة في نظام دولي فوضوي، تتأثر العلاقات الدولية بفوضويته إما تعاونا أو تصارعا،

[1] - عطا محمد زهرة، **البرنامج النووي الايراني**، بيروت ،مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، الطبعة الأولى، 2015، ص.85.

ومن ضمنها السلوك السياسي الخارجي لإيران التي أثبت المنظور الواقعي أنّها خاضعة لاعتبارات المصلحة القومية الايرانية وكيفية استحضارها أو على الاقل الحفاظ عليها في ظل بيئة دولية فوضوية تحتم عليها الاعتماد على تعظيم مكاسب وقدرات الذات والانخراط في التحالفات بدوافع متغير المصلحة القومية.

المبحث الثاني: الدور الاقليمي الايراني من منظار الجيوبولتيكا ومقاربتي الدور والبنائية

لمحاولة الإحاطة النظرية أكثر بجوانب الموضوع بغية فهم سياسات إيران الإقليمية في الشرق الأوسط، لا يكف التحليل والتفسير الواقعي السابق لوحده لفهمه فهما دقيقا، ولذا سنعرج في خلال فهذا المبحث إلى اعتماد تفسيرات اخرى كالتفسير الجيوبوليتكي ممثلا في تحليل حافة الأرض لنيكولاس سبيكمان وكذا التفسير الدور الإقليمي الإيراني من منظار مقاربة الدور بغية الإحاطة أكثر بالموضوع.

المطلب الأول: موقع إيران من التفسير الجيوبولتيكي "لحافة الارض":

قبل الولوج في إبراز موقع إيران من التفسير الجيوبوليتكي[1] من منظار إحدى المقاربات الجيوبوليتيكة الهامة الفرعية، وما عرفت بنظرية "حافة الأرض" أو نظرية الإطار الجغرافي أو

[1] - و يفرق البعض هذا المفهوم عن مفهوم الجيوبوليتيك أو ما يطلق عليه علم سياسة الأرض أو السياسة الجغرافية أي دراسة تأثير السلوك السياسي في تغيير الأبعاد الجغرافية للدولة. ولدى هؤلاء فإن الجغرافيا السياسية تدرس الإمكانات الجغرافية المتاحة للدولة بينما الجيوبوليتيك تعنى بالبحث عن الاحتياجات التي تتطلبها هذه الدولة لتنمو حتى ولو كان وراء الحدود وبينما تشغل الجغرافيا السياسية نفسها بالواقع فإن الجيوبوليتيك تكرس أهدافها للمستقبل.

ويقول الدكتور عاطف معتمد عبد الحميد إنه إذا كانت الجغرافيا السياسية تنظر إلى الدولة كوحدة إستاتيكية فإن الجيوبوليتيك تعدها كائناً عضويا في حركة متطورة. أي أن هذا المصطلح وبعيدا عن التعقيدات العلمية يعني الطمع الجغرافي ويواصل عاطف عبد الحميد قوله حيث يلاحظ -مع خروج الولايات المتحدة من الحرب العالمية الثانية كأكبر قوة عالمية- مفهوم جديد للجيوبوليتيك وهو "الحدود الشفافة التي يقصد بها الهيمنة الأمريكية الاقتصادية والعسكرية دون حدود خرائطية للدولة. أو ما يسميه تايلور -أشهر باحثي الجغرافيا السياسية في العقدين الأخيرين- بجغرافية السيطرة من دون إمبراطورية.

ولكن ما هي عناصر الجغرافيا السياسية؟ هي تتجمع في عنصرين الطبيعية والبشرية:

فالعناصر الطبيعية تشمل: الحدود البرية والبحرية - الموقع الجغرافي – التضاريس– المناخ – الموارد الطبيعية

أما العناصر البشرية فتتكون من: عدد السكان ومعدل النمو – التركيبة العرقية والمذهبية وغيرها.

يطلق على تسميتها بـ " الريملاند" ، تجدر الإشارة إلى نظرية قلب الأرض -Heartland- لهالفورد ماكندر وصراع القوى العالمية عبر التاريخ حول أورآسيا.[1]

تقول نظرية السيرها**لفريد ماكندر** بأن من يسيطر على قلب الأرض (أورآسيا) يسيطر على العالم القديم (آسيا - أوروبا - أفريقيا) وأن من يسيطر على العالم القديم يسيطر على العالم بأكمله.

وتعد نظرية الجغرافيا السياسية من النظريات الحداثية القليلة المتسمة بالغرابة والغموض والشمولية، فضلاً عن أنها مؤهلة اليوم للتسبب في قيام حرب عالمية ثالثة جديدة.

وقد اكتسبت هذه النظرية شعبية عريضة في بداية القرن العشرين على يد عالم جغرافي بريطاني هو هالفورد ماكندر.[2]

وقد طرح الأب الروحي لشؤون الجيوبوليتك، نيوكولاس سبيكمان، تحليله الشهير منتصف القرن الماضي، والذي قدر له أن يكون قاعدة متبعة من جانب الكثير من الاستراتيجيين، وهي أن "من يحكم رملاند (حافة أوراسيا) يحكم أوراسيا، ومن يحكم أوراسيا يسيطر على مقاليد العالم"؛ وحافة الأرض أو حافة أروسيا أو ما يطلق عليها الرملاند هي المنطقة التي يطلق عليها حافة اليابسة، وحافة اليابسة هي قوس الأزمات عند بريجنسكي وهي العالم العربي الإسلامي وتسمّيه الولايات المتحدة الشرق الأوسط الكبير، والذي لا زالت تشكل السيطرة عليه نقطة السيطرة على العالم. وهي نقطة الارتكاز الجغرافي التي طرحها ماكندر في 1919. [3]

---

[1] - Halford J. Mackinder, “The Round World and the Winning of the Peace,” *Foreign Affairs*, Vol. 21, No. 4 (1943), pp. 595-605.

[2] - وقد افترض ماكندر أن الأرض سوف تنقسم إلى الأبد إلى مجالين متواجهين طبيعياً هما اليابسة والبحر، أما الممثل الطبيعي للقوة الأرضية في العالم فهي منطقة قلب اليابسة الأوروأسيوية ، أو المنطقة التي شغلتها قديماً الإمبراطورية الروسية. وذكر ماكندر أن من يملك السيطرة على اليابسة سوف يسعي حتماً وإلي الأبد للسيطرة على اليابسة الأوروأسيوية ككل، وفي النهاية سيسيطر على العالم.

نظر ماكندر إلى العالم ككل في ضوء وحدة الأرض , وعلى أساس أن العالم قد صار عالما واحدا , ومن ثم نظاما سياسيا واحدا (نظاما مغلقا) ،وبهذا كان أول من أمدنا بفكرة كوكبية عن العالم ، وهو في هذا قد جند الجغرافيا في خدمة السياسة والاستراتيجية.

[3] - Christopher J. Fettweis, ‘Revisiting Mackinder and Angell: The Obsolescence of Great Power Geopolitics’, Comparative Strategy, vol. 22, no. 2, pp. 109 –22.

لذلك ينطلق نيكولا سبيكمان في تحليله من أن مركز الدولة في إطار السياسة الدولية، لا يتوقف من الناحية الجيوبوليتيكية، على موقعها الثابت، وإنما يعتمد أيضا وإلى حد بعيد على علاقة هذا الموقع بمراكز القوى المؤثرة في السياسة الدولية، ولما كانت مراكز القوى هذه في حالة تغير لأسباب عديدة، فإن قيمة الموقع الجغرافي للدولة هو الآخر يتغير، ليس من الناحية الجغرافية، وإنما من حيث طبيعة التفاعلات السياسية، بعبارة أخرى أن التفاعلات السياسية وتغير مراكز القوى الدولية تؤثر على القيمة السياسية للموقع الجغرافي.[1]

وبعد أن درس سبيكمان بكل اهتمام أعمال ماكيندر تقدم بصياغته لمخطط جيوبوليتيكي أساسي يختلف عن نموذج ماكيندر، وكانت فكرة سبيكمان الأساسية تقوم على أساس أن ماكيندر قد بالغ في تقييم الأهمية الجيواستراتيجية لقلب الارض ، وهذه المبالغة لم تتناول فقط التموضع الحيوي للقوى على خارطة العالم، بل وتناولت المخطط التاريخي الأولي.

فقلب الأرض لا يتمتع في نظر سبيكمان بأي صفات تؤهله للقيادة "افتقاره للموارد الطبيعية والطاقوية، يقع أغلبه في مناطق متجمدة أو صحراوية..."، لذلك فإن منطقة الثقل الرئيسية لا تتمثل في منطقة القلب الأرضي –عند ماكيندر - وإنما تتركز فيما يسميه بمنطقة الإطار أو حافة الأرض، الريملاند" Rimland "، وهي من وجهة نظر سبيكمان أعظم أهمية من القلب نفسه.[2]

حافة الأرض هي ذلك النطاق الساحلي، والذي يشمل كل أوروبا -عدا روسيا- والجزيرة العربية بما في ذلك إيران و العراق وآسيا، والصين وشرق سيبيريا، واعتبر سبيكمان حافة الارض بمثابة منطقة حاجزة تفصل بين القوى المتصارعة البرية والبحرية، في زمن السلم، كما تعتبر منطقة التقاء و تصادم بين القوى البحرية والبرية في زمن الحرب[3]، والملاحظة الجيواستراتيجية عند سبيكمان هي أن منطقة الإطار الأرضي أو حافة الأرض أو الريملاند ، منفتحة على قلب الأرض ومحيطة بها، الأمر الذي يمهد، أو يمكن من السيطرة عليها من قبل

[1] - نيكولاس سبيكمان و نظرية الإطار: 1893-1943 المدرسة الأمريكية ، نقلا عن موقع :
(http://bohoht.blogspot.com/2016/04/1893-1943.html)

[2] - **نفس المرجع.**

[3]- Christopher J. Fettweis, op.cit.122.

قوى الإطار الأرضي. وبسبب هذه المزايا الاستراتيجية وضع سبيكمان فرضيته التي تقول [1]:

- من يتحكم في حافة الأرض يحكم أوراسيا.
- ومن يحكم أوراسيا يتحكم في مصير العالم.

وباعتبار منطقة الريملاند نقطة ارتكاز أساسية لتحقيق السيطرة العالمية، يرى سبيكمان أن القوى الراغبة في تحقيق الهيمنة العالمية تنطلق في التوسع وصولا إلى بسط سيطرتها على الريملاند وذلك ابتداء المواقع الأول مقاومة للتوسع حيث يتم احتلال منطقة ثم ابتلاعها لتكون نقطة ارتكاز نحو اندفاعية جديدة لاحتلال المزيد، ولذا يمكن القول أن ثمة علاقة بين حجم التوسع وسهولة حركة هذا التوسع، أي بين التوسع وضعف المقاومة، ويستمر هذا التوسع إلى أن يغطي منطقة الريملاند، وعلى الرغم من القرب والانفتاح الجغرافي للريملاند على الهارتلاند وقوى البر"

إلا أن سبيكمان يرى -في إطار التنافس بين القوتين البرية والبحرية- أن السيطرة الكاملة على الريملاند من طرف الدول البحرية سيؤدي إلى النصر النهائي الذي لا رجعة فيه على القوى البرية التي ستكون منذ ذلك اليوم وبكاملها تحت السيطرة.

وإذا اسقطنا افتراضات نيكولا سبيكمان على إيران كونها تقع على حافة الأرض بالمفهوم الجيوبوليتيكي نجد أنه بات النظام الإيراني بما يحمله من مشاريع إمبراطورية وإقليمية تحت الضوء لكثير من المحللين والدارسين لسبر أغواره وتحديد مساراته وفهم استراتيجياته وأهدافه كذلك لتعيين سلوكه في الماضي والحاضر والمستقبل.

وإذا أردنا تطبيق هذه النظريات على الدولة الإيرانية في عنصرين فقط هم الحدود و الموقع سنجد الآتي[2] :

أولا الحدود البحرية والبرية:

الحدود البحرية: من الجنوب تمتد مياه البحار بدءًا من بحر الخليج العربي إلي بحر عمان ومن هذا الطريق تتصل بالبحار والمحيطات ويمتد بحر قزوين في الحدود الشمالية.

[1] - Robert D. Kaplan, *The Revenge of Geography: What the Map Tells Us about Coming Conflicts and the Battle Against Fate* (New York: Random House, 2012), p. 60.

[2] - نكولاس سبيكمان ، **مرجع سابق** ، ص .2.

و إيران بهذا الموقع تطل على أهم ثلاث مسطحات مائية هي الخليج العربي في الجنوب الغربي والبحر العربي والمحيط الهندي في الجنوب وبحر قزوين في الشمال بطول ما يقرب من 2500 كيلو متر كما تمتاز السواحل الإيرانية بعمق مياهها بمقارنتها بالسواحل الغربية في دول الخليج .هذا الطول البحري الكبير جعل إيران في الموازين الاستراتيجية قوة بحرية كبيرة خاصة مع بناء النظام الإيراني عدة قواعد بحرية على طول هذه الشواطئ في بندر عباس و جزيرة خرج و غيرها .كما أن عمق الساحل يجعلها قادرة على بناء موانئ تتمتع بكفاءة عالية.[1] كما أن هذه القوة البحرية الناتجة عن امتداد السواحل الإيرانية جعلها تشرف على خطوط إمداد النفط الذي يعتمد عليه الاقتصاد العالمي. أما في إطلالتها على بحر قزوين فمع نهاية الحرب الباردة اعتبرت الولايات المتحدة أن بحر قزوين يعد أحد أهم منطقتين للطاقة في العالم في القرن الحادي والعشرين وأعطت له أهمية قصوى. وكانت هذه النظرية الجغرافية السياسية سببًا في إعلاء قيمة موقع بحر قزوين وتنازع الدول المشاطئة له على تقسيم ثرواته فاعتبرت إيران نفسها لها كلمة مسموعة في تقاسم ثروات ذلك البحر.[2]

أما الحدود الإيرانية البرية مع دول الجوار: تجاور إيران من الشمال تركمانستان وآذربيجان ومن الحدود الشرقية تجاورها أفغانستان وباكستان وتقع تركيا والعراق في الناحية الغربية.وبالنسبة للحدود الشمالية مع جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق و بالذات تركمانستان وأذربيجان فإن هذا الجوار جعلها ذات أهمية قصوى بالنسبة أولا لروسيا التي تعد هذه المنطقة امتداد استراتيجي لجنوبها و ذات أهمية أيضا لأمريكا التي تريد احتواء روسيا و إقامة قواعد لها في هذه المنطقة لسهولة السيطرة على ثرواتها .أما الحدود مع أفغانستان و باكستان فهاتان الدولتان هما قلب المنطقة الاستراتيجية لجنوب آسيا حيث يدور صراع محتدم منذ سيطرة طالبان على المنطقة ثم سقوطها كما أن الصراع و التنافس النووي الدائر بين باكستان و الهند في المنطقة يدخل إيران في قلب هذه المعمعة.[3]

بينما حدود إيران مع العراق والتداخل المذهبي والديموغرافي مع شيعة العراق والأكراد ومع التورط الأمريكي في المستنقع العراقي يجعل إيران في قلب هذا الصراع.

---

[1] - عبد الرزاق عباس ، **الجغرافية السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبوليتيكية** ، مطبعة اسعد ، بغداد، 1976.

[2] - صبري فارس الهيتي ، **الخليج العربي ، دراسة في الجغرافية السياسية** ، مطبعة جامعة بغداد ،1976.

[3] - بهاء بدري حسين ،" تحديد الأقاليم المناخية لإيران" بغداد ، مجلة الجمعية الجغرافية ، العدد 24-25،1990،ص.161.

ثانيا / الموقع الجغرافي:

تحتل إيران موقعا جغرافيا هاما من عدة زوايا[1] :**الأولى** : إطلالها على منطقة الخليج العربي الذي يقول عنه الخبراء لو كان العالم دائرة سطحية وكان المرء يبحث عن مركزها ،لكان هناك سبب جيد للقول بان المركز هو الخليج العربي فما من مكان مثله في العالم تتلاقى فيه المصالح الكونية وما من نقطة مثله مركزية بالنسبة لاستمرار صحة اقتصاد العالم واستقراره .

الثانية: تقع إيران في قلب المنطقة التي يطلق عليها حافة اليابسة والذي طرح نظريته **نيكولاي سبيكمان** والتي اعتبرت السيطرة عليها يسيطر على أورآسيا وبالتالي يسيطر على العالم، ونلاحظ أن حافة اليابس هي قوس الأزمات عند بريجنسكي وهي العالم العربي الإسلامي وتسميه الولايات المتحدة الشرق الأوسط الكبير، والذي لا زال يشكل السيطرة علية نقطة السيطرة على العالم.

الثالثة: تقترب إيران من نقطة الارتكاز الجغرافي لقلب الارض. ومن جانب اخر تمتلك إيران قوة جيوبولوتيكية كبيرة هي (برامج القوة النووية) التي باشرت لامتلاكها منذ عقود من القرن الماضي يمكن مستقبلا أن تنحو نحو طموحات إنتاج السلاح النووي.

ومن ثم أن امتلاك إيران لهذه المعطيات أو مقومات القوة سوف يعطيها قيمة جيوبولوتيكية كبرى في المستقبل المنظور، اذ يصف الباحثين أن المستقبل الجيوبولتيكي يمكن أن يكون لإيران. وبالاعتماد على معطيات القوة سابقة الذكر، بأنها نوعية واستراتيجية اذا ما تحققت مجموعة من التحولات المستقبلية في اقطاب القوى للدول العظمى ، خاصة إذا ما امتلكت هذه الدولة للسلاح النووي، لاسيما وأنها كدولة من دول "الريملاند" تمتلك موارد طبيعية هائلة وأهمها الطاقة النفطية ومن بين هذه الدول أيضا (الصين وباكستان والهند والسعودية والعراق)على أن تتزامن هذه المعطيات مع تحولات اخرى تحصل في الدول الصناعية الكبرى مثل(الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا والمانيا وفرنسا) تتمثل بنضوب الطاقة واستنزاف الموارد الطبيعية فيها، مما يعني تحول الاهمية الاستراتيجية والقوة الجيوبولتيكية من منطقة (القلب) التي حددها العالم هالفورد ماكندر في النظرية المركزية وهي تتمثل بـ(روسيا الأوربية وتركمنستان الروسية وجنوب سيبيريا) إلى دول الأطراف في اسيا والتي تمتلك مساحة كبيرة

[1] - **نفس المرجع** ، ص. 162.

وموارد طبيعية هائلة واطلالة بحرية على المياه الدولية والإقليمية المنفتحة فضلا عن عدد كبير من السكان .

وتفترض هذه النظرية أن المدة الزمنية المطلوبة لتطبيقها هي بعد (27) سنة أي في عام 2030 ،وتشير النظرية الى وصول سعر برميل النفط في تلك المدة الى اكثر من (500) دولار، اذا ما قدرنا الزيادة السنوية لسعر النفط هي (22,7) دولار ، يتزامن هذا مع نضوب آبار النفط في مناطق كثيرة من العالم مع عدم تمكن الدول الصناعية من ايجاد البدائل الحقيقية للطاقة ، يرافق ذلك حصول نهضة صناعية كبيرة في دول الأطراف الأسيوية تحررها من التبعية الصناعية والاقتصادية للدول الصناعية في الوقت الحاضر.[1]

ومما سبق يمكن فهم واستيعاب أن يران أن لها تضطلع بدور إقليمي مهيمن في المستقبل المنظور، انطلاقا من موقعها الجيوبولتيكي لحافة الأرض ،هذا الإطار الجيوبولتيكي المحيط بقلب العالم منطقة أوراسيا بالإضافة باقي المحددات و القدرات السياسية والاقتصادية و العسكرية والايدلوجية التي تستحوذ عليها إيران في المنطقة الشرق أوسطية ولعب أدوار سياسية ،أمنية وعسكرية ، واقتصادية وايديولوجية التي قد تؤهلها مجتمعة في بلورة سياسات إيرانية شرق اوسطية لا تستهدف تعظيم المصلحة القومية فحسب بل تتعداها إلى مصاف الهيمنة الإقليمية على الأرض في المنطقة كما تدل على ذلك الأحداث الجارية منذ خلال العقدين الحاليين من هذا القرن .

المطلب الثاني: الدور الإقليمي الإيراني من منظار مقاربتي الدور الإقليمي والبنائية

قد لا تكف زوايا اسهامات الفكر الواقعي، والجيوبوليتيكا للإحاطة النظرية للموضوع محل الدراسة، ومن ثم تم استدعاء مقاربات أخرى ولو بشق فرعي منها، ممثلة في مقاربتي الدور الإقليمي والبنائية لتفسير أوضح وفهم أكثر واستيعاب أنجع لكافة جوانب الموضوع من الناحية النظرية. وسنأتي فيما يلي إلى التطرق إلى اسهامات كلتا المقاربتين على النحو الذي يخدم الموضوع نظريا.

[1] - Robert D. Kaplan, The Revenge of Geography, op, cit.p. 126.

أولا: اسهامات مقاربة الدور الإقليمي بالنسبة لسلوك إيران الخارجي:

نحاول في هذا المضمار معرفة مقاربة الدور الإقليمي وتطورها وإسهاماتها الفكرية قبل اسقاطها على إيران.

يعرّف "الدور" بأنه أحد مكونات السياسة الخارجية، وهو ينصرف إلى الوظيفة أو الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة، وذلك في سعيها لتحقيق اهداف سياستها الخارجية.[1] كذلك يعرف بأنه مفهوم صانعي السياسة الخارجية لماهية القرارات والالتزامات والقواعد والافعال المناسبة لدولتهم، والوظائف التي يجب عليهم القيام بها في عدد من الأطر الجغرافية الموضوعية. ومن هذا المنطلق لا ينشأ الدور الإقليمي إلا عندما تسعى الدولة الى القيام به وصياغته صياغة واعية .

بمعنى أن كل صانع قرار في السياسة الخارجية لديه مفهوم للدور وأسلوب لأدائه.

ويعتبر هذا المفهوم أن السياسة الخارجية هي نظام مفتوح يعبر عن تطور مجتمعي في لحظة تاريخية محددة، آخذا في الاعتبار دروس الماضي وتصورات المستقبل، وأن مفهوم الدور هو مفهوم وظيفي بامتياز سواء في تصوره عند صانع القرار او في تطبيقه او تنفيذه، وأن النظام الدولي يتغير في إطار الاستمرار في معالم القوة الدولية المعروفة، لهذا يعتقد هؤلاء أن صانع القرار يحتاج الى نفاذ رؤية لإدراك الفرص الدولية. وأهم خصائص الدور:

1- أنه يتجاوز حدود التصور ليرتبط بالممارسة، أي أن مجرد تقديم تصور له لا يعنى بالضرورة تحققه، فأداء او تنفيذ الدور يرتبط بتخصيص الموارد المطلوبة لذلك .

2- انه يتضمن تصورات صانع السياسة الخارجية للأدوار التي يؤديها أعداؤه، بمعنى ان دور الدولة لابد أن يأخذ في اعتباره تصوره لأدوار الدولة أو الدول المعادية وأسلوب التعامل معها.

[1] - Djallil Lounnas, La sécurité collective dans l’unipolarité : la crise nucléaire iranienne, Université de Montréal, Département de science politique, Faculté des arts et des sciences, (Thèse présentée à la faculté des études supérieures en vue de l’obtention du grade de PhD, en Science politique), septembre 2010.pp 38.39.

ومن أهم أهداف الدور الخارجي للدولة على تعددها نذكر :

- قد يهدف الى تغيير الأوضاع الراهنة بشكل جذري، ومن ثم يتضمن دورا تدخليا نشيطا في الشؤون الدولية مثل دور الدولة (قاعدة الثورة) وتصورها لمسؤوليتها في قيادة الحركات الثورية في الخارج وامدادها بأشكال المعونة المتنوعة .

- قد يتخذ أهدافا ايديولوجية يدافع عنها ضد أهداف ايديولوجية أخرى منافسة أو معادية

يتضح من العرض السابق ان الخلاف حول مفهوم الدور مازال قائماً، لكنه في واقع الأمر خلاف نظري يمكن التعايش معه، إلا أن الأساس حول هذه النقطة أن الدور ليس حملة علاقات عامة أو إشعاع في الفضاء، وإنما قدرة على التأثير بما يخلق مناخ إقليمي عام يدعم مصالح الدولة صاحبة الدور في المنطقة خاصة فيما يتعلق بالتنمية والاستقرار والمكانة، أو تقليصه إلى أقصى حد من التهديدات الموجهة لهذه المصالح.

وفى ظل المتغيرات الإقليمية والمحلية الحادة التي شملت كل المجالات وثورة المعلومات والاتصالات الهائلة فإننا أمام عالم جديد تحكم علاقاته أسس وقواعد جديدة تحتاج إلى تصويب الكثير من المفاهيم التي كانت سائدة، ولازال بعضها سائداً، بما يساهم في تطوير السياسات والاستراتيجيات للتعامل مع هذه المعطيات الجديدة أهمها[1] :

- أن الحديث عن الأدوار الإقليمية للدول ليست حديثاً مطلقاً أو جامداً وإنما عملية تتسم بالمرونة، فالدور الإقليمي لبلد ما هو محصلة تفاعل عوامل خاصة بهذه الدولة في المحيط الاقليمي و الدولي.

ويمكن إسقاط مقاربة الدور الإقليمي على إيران بالنظر إلى التوجهات الإيرانية خلال العقود الماضية أن إيران تستهدف –فيما تستهدف- الاضطلاع بدور إقليمي في منطقة الشرق الأوسط تمليه عليها سلة مصالحها المتعددة في المنطقة، انطلاقا من مركزية الخليج بالنسبة لاستراتيجياتها وسياساتها واندفاعاتها في الشرق الأوسط مستغلة بذلك كافة محددات قوتها القومية المتنامية ومتغيرات بيئة النظام الإقليمي في الشرق الأوسط ، وما بات يعرف اليوم بمشروع الهيمنة الإيرانية فيه.

[1] - نيكولاس سبيكمان ، **مرجع سابق الذكر**، ص. 3.

يستحوذ الدور الإيراني في منطقة الشرق الأوسط على اهتمام كبير من قبل الكثيرين، إذ يقر الجميع بدور إيراني إقليمي فاعل في هذه المنطقة، ولا ينحصر هذا الدور فقط في التأثير السياسي، وإنما يشمل أبعاداً جيوبوليتكية واستراتيجية[1]، بالإضافة إلى الأبعاد الثقافية والدينية. ويعتبر الدور الإيراني وتأثيره في الشرق الأوسط نتاجاً طبيعياً لسياسة إيران الخارجية التي يقر العديد من المحللين والمهتمين والمتابعين بغموضها وصعوبة فهمها.[2]

تنطلق سياسة إيران الخارجية في رؤيتها للعلاقات الدولية من منطلق مصالحها الحيوية، ويبدو أن الصراع بين الإصلاحيين والمحافظين ليس له انعكاس ظاهر على جوهر السياسة الخارجية الإيرانية وأهدافها وإنما على آليات واستراتيجيات تحقيقها، لأن قضية المصالح الوطنية الإيرانية تبقى محل إجماع وطني. وقد لا يكون الدور الذي تلعبه إيران اليوم في المنطقة فقط وليداً لسياستها الخارجية الراهنة، وإنما يعود لوجود عوامل أخرى ساعدت على بلورة وإنضاج وتصاعد هذا الدور. فإيران لم تخرج في سعيها لتحقيق أهدافها الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط عن أهدافها وسياساتها طوال سنوات الحرب الباردة أو في خلال العهد الإمبراطوري الفارسي [3] وقبل استيلاء الثورة الإسلامية الخمينية على الحكم. ولم تخف إيران

---

[1] - خالد بن نايف الهباس ، "حول الدور الايراني في المنطقة العربية" ، الرياض ، يومية الشرق الأوسط ، الإثنين 02 مارس 2015 ، العدد 13243 ، ص. 7 ، نقلا عن موقع : (https://aawsat.com/home/article/301646)

[2] - فاطمة ابراهيم جمعة اعطيوي، "المثلث الأوراسي والبرنامج النووي الإيراني" (رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجيستير في الدراسات الدولية من كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت ، فلسطين ، ماي 2011.)، ص. 63.

[3] - لعبت إيران خلال فترة حكم الشاه الدور الإقليمي الأقوى في منطقة الشرق الأوسط وكانت حليفاً رئيسياً للولايات المتحدة، الأمر الذي سهل عليها تحقيق نفوذ ملموس خصوصاً بعد جلاء القوات البريطانية عن شبه الجزيرة العربية. وتوجه الاهتمام المركزي لسياسة إيران الخارجية منذ ستينات القرن الماضي نحو غرب آسيا في الخليج جنوباً والبلدان العربية غرباً، وأفغانستان وباكستان والمحيط الهندي في الشرق والجنوب الشرقي. وكانت إيران تبرر سياستها الخارجية آنذاك بحماية مصالح الأمن القومي الخاصة بها، وحماية استقرار تلك البلدان متحججة بضمان أمن خطوط نقل النفط عبر الخليج.

لقد سلكت إيران سياسة نشطة تجسدت بتدخل مباشر وآخر غير مباشر عن طريق الدعم المادي والعسكري، فقد دعمت إيران القوات الكردية بالسلاح في شمال العراق للبدء بحرب ضد الحكم المركزي في بغداد، وتدخلت في اليمن الشمالي خلال الحرب الأهلية ما بين عامي 1962 و1970 لدعم الملكيين ضد النظام الجمهوري وقوات الجيش المصري المؤيد للجمهوريين، كما ساندت سلطنة عمان عام 1971 وحاربت معها ما بين عامي 1973 و1976 جبهة التحرير في إقليم ظفار الجنوبي من السلطنة. ولم تتوقف إيران عن شن اعتداءات أو سلوك مواقف مزدوجة تحقيقاً لأهدافها، فقد شاركت عام 1973 في ضرب رجال العصابات في إقليم بلوخستان الباكستاني المتاخم لحدودها، وأوقفت دعمها للأكراد بعد اتفاق إيراني عراقي، كما بقيت تلعب دوراً هاماً في عمان رغم انتهاء القتال محتفظة بعدد من قواعدها الجوية والبحرية.

رغبتها وسعيها للهيمنة على منطقة الشرق الأوسط لتصبح القوة الاقليمية العظمى. إلا أن افتقاد إيران للقوة العسكرية الكافية الضرورية للعب هذا الدور يعتبر المعضلة الحقيقية التي تواجه إيران اليوم في تحقيق أهداف سياستها الخارجية في المنطقة، والتي امتلكتها إبان حكم الشاه وتحالفها مع الولايات المتحدة.

ونتيجة للتغيرات الحاصلة في بيئة الشرق الأوسط لم تستطع إيران أن تخفي ازدواجية مواقفها في ظل ما سمي بالثورات العربية الحالية، ولأن إيران لا تمتلك شريكاً استراتيجياً مميزاً تستطيع الاعتماد عليه لدعم مكانتها وسياستها الإقليمية وضمان أمنها وتطور اقتصادها، لجأت إلى عقد شراكات بديلة وتحقيق التوازنات. وعلى الرغم من نجاح إيران في تحقيق الشراكة مع بعض دول أوروبا، لم توفر هذه الشراكة لها بديلاً عن الولايات المتحدة، وظلت أوروبا محكومة بموقف الولايات المتحدة وإسرائيل من إيران إلى حد كبير وخاصة فيما يتعلق بقدرة إيران النووية ودورها في منطقة الخليج والشرق الأوسط بشكل عام.[1]

لقد تعدت أهداف السياسة الخارجية الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط حدود الاهتمام بالأمن القومي والإقليمي إلى مرحلة الهيمنة وبسط النفوذ في مناطق عديدة عربية وإسلامية مجاورة للجمهورية الإسلامية وبعيدة عنها. ويؤكد قادة إيران أن بلادهم تسعى لتحقيق أهدافها الخارجية من خلال نمطين من القوة: القوة الخشنة كآلية دفاعية لحماية مصالح وطنية حيوية، وكقوة ردع تدعم مكانتها ومركزها الإقليمي بين دول المنطقة والعالم، والقوة الناعمة لتحقيق تنامي الدور والمصالح والهيمنة والتغلغل في المنطقة.

وتقوم القوة الصلبة على امتلاك القدرة العسكرية الكبيرة والفعالة لضمان تحقيق أهداف إيران الخارجية في المنطقة بضمان مكانة إقليمية مميزة وقدرة لبسط النفوذ. وتستخدم إيران قوتها لتحقيق سياستها الصلبة في منطقة الشرق الأوسط سواء من خلال حروبها المباشرة

وبعد قيام الثورة الإسلامية طرأ تحول على علاقات إيران الدولية والإقليمية في المنطقة، خاصة بعد تبدل سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران واعتبارها عدواً بعد أن كانت حليفاً، واصطدام مبادئ الثورة الإسلامية بجدار الاختلاف السياسي مع العديد من الأقطار الإسلامية والعربية والاختلاف المذهبي مع الحركات الإسلامية السنية. ولكن طموحات الجمهورية الإسلامية وأهدافها السياسية بقيت ثابتة ولم تتغير رغم الحصار الأمريكي والعزلة العربية الإسلامية، إلا أن استراتيجية إيران في تحقيق سياستها الخارجية هي التي اختلفت.

[1] - سنيه الحسيني ، "طبيعة الدور الإيراني في الشرق الأوسط، "،المملكة العربية السعودية ، مجلة أراء حول الخليج ، العدد 85، اكتوبر 2011 ، ص. 19.

كحربها مع العراق أو امتلاك السلاح النووي.[1] ذلك السلاح الذي سيمنحها قوة ردع جبارة في منطقة لا تمتلك أكثر دولها ذلك السلاح، إذ أن امتلاكه يجعل إيران نداً نووياً لأقوى دول المنطقة وأكثرها نفوذاً وعلى رأسها إسرائيل، كما سيغير بالتأكيد من معادلة التوازن العسكري في المنطقة بأسرها، الأمر الذي يفسر مساعي إسرائيل والولايات المتحدة المتواصلة وتجنيد الحلفاء من أجل ردع إيران عن المضي قدماً لامتلاك السلاح النووي. ولم تختلف سياسة إيران اليوم بامتلاك القوة الصلبة لتحقيق أهداف سياستها الخارجية عن سياسة إيران في الماضي من خلال سعيها المخضرم لامتلاك القدرات النووية في عهد نظام حكم الشاه.[2]

وإلى جانب القوة الصلبة الإيرانية المنشودة لبلوغ دور إقليمي، استخدمت إيران القوة الناعمة أيضاً في سبيل تحقيق أهداف سياستها الخارجية، فلم تخفِ إيران نواياها ببسط نفوذها بوسائل مختلفة منها (تصدير الثورة) ودعم حلفاء لها سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، ناهيك عن دعم القوى الشيعية في المنطقة. ومنذ أن أطلق المرشد الروحي للثورة الإسلامية الإمام (الخميني) مشروع (تصدير الثورة) قبل عقود، لم تتراجع إيران رسمياً عنه حتى يومنا هذا. فإعلان إيران رفضها لوجود إسرائيل في المنطقة، ودعمها حركات المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي، أكسبها تعاطفاً لدى بعض شعوب المنطقة، ومنحها قدرة على التغلغل داخل منطقة الشرق الأوسط. إلا أن سياسة إيران في (تصدير الثورة) عقدت العلاقات بينها وبين العديد من دول المنطقة وعلى رأسها العراق، فاندلعت الحرب العراقية - الإيرانية عام 1988، وتوترت العلاقات الإيرانية الخليجية خصوصاً وأن إيران لم تنسحب من الجزر العربية التي احتلتها إبان حقبة الشاه ولا تزال تحتلها حتى الآن، كما عانت العلاقات الإيرانية المصرية من أزمات متتالية.

تدعم إيران حلفاءها في المنطقة وعلى رأسهم سوريا الحليف العربي الأكبر، كما تدعم حكومة السودان لتضمن لها مكاناً ونفوذاً في إفريقيا وصراعها الديبلوماسي غير المعلن مع نظام السيسي في مصر للحيلولة لاختراق الحصن المصري. ونجحت إيران في دعم حركات شيعية وإسلامية في بلاد عربية أخرى لتعزيز نفوذها في منطقة الشرق الأوسط، وعلى رأسها حزب الله في لبنان، تلك الحركة الشيعية التي باتت اليوم ركناً أساسياً في التشكيلة السياسية

---

[1] - **نفس المرجع** ، ص. 20.

[2] - ممدوح بريك الجازي ، **النفوذ الإيراني في المنطقة العربية على ضوء التحولات في السياسة الامريكية** ، 3003-2011 ،الطبعة الأولى ،عمان ،الأكاديميون للنشر والتوزيع ،2012 ص ص، 130،131.

اللبنانية، وذراعاً شيعياً قوياً في منطقة الشرق الأوسط، وكذلك حركتي حماس والجهاد الإسلامي اللتين تدعمهما إيران دعماً سياسياً ومالياً ولوجستياً كبيراً، بالإضافة بالطبع إلى دعمها للحوثيين في اليمن، وكذلك بعض الحركات الشيعية والإسلامية في مناطق عربية أخرى مما أدى إلى تغلغل إيران في صميم القضايا الداخلية لدول المنطقة. مع ذلك الدور الإقليمي يبقى قاصرا إلا بتدعيمه بامتلاك قدرات نووية قد تترجم إلى امتلاك السلاح النووي سيجعلها نداً نووياً لأقوى دول المنطقة وأكثرها نفوذاً وعلى رأسها إسرائيل.[1]

ولا يخفى الدور الذي تلعبه إيران في العراق على أحد بعد دعمها لحرب الولايات المتحدة لضرب نظام صدام حسين في العراق سابقا، وزعمها بدعم المقاومة ضد الاحتلال الأمريكي للعراق بينما تهادن المرجعية الشيعية الموالية لها هذا الاحتلال. وترفض إيران وجود سلطة عراقية قوية تحكم بمعزل عن سلطتها ونفوذها، ولا تخف دعمها ومساندتها للشيعة على حساب السنة، الأمر الذي فتح جبهة جديدة للصراع بين إيران والدول العربية الداعمة لدور ومكانة سنة العراق في حكم البلاد.. ولم تستطع إيران أن تخفي ازدواجية مواقفها في ظل ما سمي بالثورات العربية الحالية، فعلى الرغم من دعمها الصارخ للثورة المصرية وانتقادها الشديد لقمع حكومة البحرين المظاهرات الاحتجاجية فيها، نجدها تغلغلت في الصراع في سوريا وتدعم نظام الأسد ، فضلا عن التغلغل الايراني في فالصراع الدائر في اليمن بغرض الهيمنة عليه [2]، أدت إلى تصاعد مكانة إيران الإقليمية ودورها الاستراتيجي في المنطقة. كما كان لمحاولات الولايات المتحدة فرض العزلة والعداء للسلطة في سوريا وحزب الله في لبنان وحركة حماس في فلسطين إعطاء المزيد من الزخم لإيران الداعمة لهذه الفواعل العربية. ساعدت هذه العوامل مجتمعه في دعم المكانة الإقليمية لإيران اليوم في منطقة الشرق الأوسط، خصوصاً في ظل فشل سياسة العقوبات الأمريكية والضغط الدولي على إيران في حل مشكلة الملف النووي الإيراني وبالنظر حاليا الى الشرخ والتصدع الذي أصاب منظمة مجلس التعاون الخليجي خصوصا التوتر والازمة بين قطر وبقية أعضاء المجلس مثل بقيادة السعودية سارعت إيران إلى التنسيق مع تركيا واستغلال الظرف لصالحها بالوقوف إلى جانب قطر بعد الحصار الخليجي حولها.

[1] - سنيه الحسيني، **مرجع سابق الذكر**، ص .21.

[2] - ممدوح بريك الجازي ، **مرجع سابق** ، ص .132.

إذن وبالنتيجة يمكن فهم أنه من الصعب انكار الدور والمكانة الإقليمية الرامية للهيمنة التي تحتلها إيران اليوم خاصة إذا ما نجحت في تحقيق حلمها النووي، وتعزيز نفوذها السياسي والديني داخل بلدان عديدة في منطقة الشرق الأوسط بغرض الهيمنة، وبالمقابل لا يمكن تجاهل أثر تفاعلات الوضع الداخلي الإيراني الراهن والمستقبلي في ضوء المتغيرات التي تجري في المنطقة على قوة إيران ودورها. كما أن التحول الديمقراطي الذي تشهده منطقة الشرق الأوسط قد يغير موازين القوة بين دول المنطقة وتحالفاتها، مما يعيد صياغة أدوار هذه الدول ونفوذها في معادلة التوازن الإقليمي، فقد يؤدي انهيار نظام بشار الأسد في سوريا إلى إحداث انقلاب في التحالفات وموازين القوى في المنطقة.

ثانيا: اسهامات البنائية في بلورة سياسات إيران الشرق أوسطية

تعتبر البنائية إحدى نظريات الاتجاه التكويني، والتي برزت بعد نهاية الجرب الباردة، وبعد ركود نظري وعجز نظريات الاتجاه التفسيري في بلورة اتجاه نظري متكامل في العلاقات الدولية، حاولت هذه النظرية الإلمام بكل عناصر ومتغيرات النظرية، بغية تقديم منظور متكامل يؤسّس لبناء نظري عامة للعلاقات الدولية، في ظل التحولات العالمية بعد الحرب الباردة [1]، خاصة مع بروز دور المتغير الثقافي كعامل أساسي في العلاقات الدولية ودوره الفعال في تحديد سلوكيات الفواعل الدولاتية وغير الدولاتية. وطالما أن البنائية تهتم بمسائل تأثير الأفكار والقيم الهوية والمصالح كمسائل اجتماعية تتفاعل عبر عمليات اجتماعية تاريخية، نحاول فيها أن نعرج على الإسهامات النظرية والعملية للبنائية من خلال إبراز دور الأفكار والقيم والهويات في الساحة الدولية عموما والاقليمية خصوصا، وتأثيرها في سلوكيات الفواعل الدولية خاصة الدول باعتبارها فواعل رئيسية في السياسة الدولية.

وقد كان نيكولاس أنوف أول من استعمل مصطلح البنائية في كتابه "عالم من صعنا" حيث ركز فيه على انتقادات فرضيات الواقعية البنيوية [2]. وأيضا المقال الذي يرجع إلى Alexandre Wendt الملقب بأب البنائية، الصادر سنة 1992 والمعنون ب

[1] - عبد الناصر جندلي، **مرجع سابق**، ص، 323.

[2]- Stephen. M. Walt, International: one May theories: Forgen Policy, spring 1998 PP. 40-41.

The Social construction of anarchy what state makes power politics ."
of it "[1].

من وجهة نظر بنائية، فإن القضية المحورية في عالم ما بعد الحرب الباردة هي كيفية إدراك المجموعات المختلفة لهوياتها ومصالحها، ورغم أن التحليل البنائي لا يستبعد متغير القوة، إلا أن البنائية تركز بالأساس على كيفية نشوء الأفكار والهويات، والكيفية التي تتفاعل بها مع بعضها البعض، لتشكل الطريقة التي تنظر بها الدول لمختلف المواقف، وتستجيب لها تبعا لذلك، إذن اعتمادا على تصورات وإدراك ***Alexandre W*** فإن البنائية تنطلق من الافتراضات التالية:

1- الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.
2- البنى الأساسية للنظام القائم، مبنية بشكل "تذاتاني" ***Intersubjective.***
3- هويات ومصالح الدول، تتشكل معظم أجزائها بفعل البنى الاجتماعية، أكثر ماهي موجودة بشكل منعزل في النظام الدولي.[2]

فمن حيث نظرتها للعلاقات الدولية، ترى البنائية أن العلاقات الدولية عبارة عن مجتمع دولي، لتتفق بذلك مع "هندلي بول" Hendley Bull، الذي يرى – هو الآخر – أن العلاقات الدولية عبارة عن مجتمع فوضوي، غير أن البنائية ترى – عكس هندلي بول – أن الفواعل ليست فقط الدول بل كذلك المنظمات الدولية.

وتطرح البنائية عموما حسب ألكسندر واندت ثلاث اقتراحات أنطولوجية أساسية كالتالي:[3]

1) أهمية الأفكار إلى جانب القوة المادية في تشكيل البنيات.
2) دور الهويات وتأثيرها على سلوكات الوحدات ومصالحها.
3) التداخل بين البنية Structure والفاعل Agrent.

---

[1]- Mythological debates : post-positivist approaches.
(http://www.oup.co.uk/pdf/bt/jacksonsorensen/ch09.pdf)

[2]- J-F (THI BAULT) : presenter et connaitre les relation internationale : Atexendre Weiredt et le paradigme constructive » Note de recherche n07.(http://www.er.upan.capnoble/ceptes/

[3] -عبد الناصر جندلي، **مرجع سابق**، ص. 223.

غير أننا سنركز فقط في دراسة الموضوع هذا على دور الهوية وتأثيرها على سلوك الدول كفواعل رئيسية في السياسة الدولية والعلاقات الدولية سيما تشكيل وصياغة السلوك السياسي الخارجي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط ، على حد اعتبار ***A. WENDT*** أن الهوية هي أساس وقاعدة المصالح، بمعنى ان الهوية هي التي تحدد المصالح -كما يرى البنائيون-وأن المصلحة والهوية تتفاعل عبر عمليات اجتماعية (تاريخية)، كما يولون أهمية كبرى للخطاب السائد في المجتمع، لأن الخطاب يعكس ويشكل في الوقف ذاته المعتقدات والمصالح، ويؤسس أيضا لسلوكيات تحظى بالقبول[1]. ويصبح السؤال المحوري هنا، هو كيفية إدراك المجموعات المختلفة لهوياتها ومصالحها.

وطالما أن التوجهات لإيرانية في الشرق الأوسط تستهدف بالنهاية تحقيق المصالح القومية بما فيها مشروع الهيمنة من خلال السعي الإيراني إلى تشكيل نظام إقليمي تضطلع فيه إيران بدور قيادي مهيمن، سنسقط التحليل البنائي على السلوك الخارجي لإيران لمعرفة ما إذا كان التوجه الخارجي الاقليمي لإيران ينبني ويرتكز على متغير الهوية الثقافية الإيرانية كدعامة قيمية لتحقيق المصلحة القومية من عدمه، والصورة السائدة عن الشرق الأوسط وهوياته الثقافية الغائرة في اعماق التاريخ، والانطباع السائد لدى صناع القرار في إيران.

وبالنظر إلى عامل الهوية الإيرانية والتغير في سياسة إيران الخارجية. يمكن الإشارة لثلاثة مكونات في الهوية الوطنية الايرانية، والسياسة الخارجية الإيرانية الحالية ومستقبل الهوية في إيران. فالرواية الإيرانية تختلف عن أغلب بقية دول الشرق الأوسط إذ تتمحور حول وجود تركة ما يسمى إيران المتكاملة منذ أكثر من 2500 سنة، وحدود مستقرة منذ 500 عام ونسبيا وجود ثقافة سياسية واحدة وتقاليد دينية. وهناك ثلاث هويات سياسية رئيسية في إيران: الوطنية، الاسلام، ومعاداة الامبريالية، والتي يتم استحضارها كلما دعت الحاجة لذلك. فالوطنية الفارسية تستند الى أن إيران تقول بوجود تاريخ ومستقبل كإحدى الحضارات العظيمة وكقوة إقليمية رئيسية. أما الإسلام فقد أصبح الإيمان السائد والذي هو عالمي، وبالتالي يخلق تنازعا مع القومية الفارسية. أما معاداة الامبريالية فقد أصبح مبدأ ثابتا للحكومات الإيرانية المتعاقبة[2].

---

[1]- Alexandre Wendt op cit. p: 451.

[2] - سوزان مالوني ، **الهوية والتغير في سياسة إيران الخارجية**، بيروت ، دار الساقي ، 2012، ص. 185.

وإلى حدٍ بعيد، كانت مشكلة الهوية الإيرانية حاضرة في إيران منذ فترة طويلة، غير أن مجيء الجمهورية الإسلامية بعد 1979، والتي رأت في البداية أن البندول يضرب بقوة في اتجاهٍ واحد، قد أعادها إلى الواقع بقوة مع إدخال الخطابات القومية والتي- وإن صيغت باللغة "الإيرانية" - كانت بالطبع في معظمها فارسية في بنيتها. فإيران الشيعية السائدة في الخطاب الرسمي الإيراني ترى نفسها كحالة فريدة في الإقليم مما أوجد احساسا بالوهن من ناحية، وإحساسا بالفخر من ناحية أخرى. والسياسة الخارجية الايرانية الحالية هي نتيجة الجروح العميقة من الحرب مع العراق، والاحساس الشديد بالعزلة والضعف.[1]

وتعكس كل من الهوية الثقافية الإيرانية وكذا مدركات البيئة الإقليمية لدى صناع القرار في إيران مكانة كبرى والصورة العامة للشرق الأوسط أهم مدخل لفهم توجهات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة. ويبدو إيران ماضية في توسيع أجندة استراتيجيتها الإقليمية، إذ لم يعد الأمر يتعلق بالمنطق البسيط لحسابات التكاليف والعوائد الاقتصادية و البراغماتية فحسب ، وإنما يتعلق بصورة محددة تحملها إيران عن منطقة الشرق الأوسط وتتصرف على أساسها وتشمل هذه الصورة كل مكونات المنطقة.[2]

فبالنسبة لصورة العلاقات مع الدول المؤثرة في منطقة الشرق الأوسط فتقسمها إيران إلى أربع صور أساسية: صورة الدول الأعداء مثل إسرائيل والسعودية والولايات المتحدة، وصورة الدول الحليفة روسيا والعراق وسوريا، صورة الدول المعتمدة على إيران مثل اليمن ولبنان وسلطنة عمان، وصورة الدول المعتمدة على الأعداء مثل الأردن ومصر والإمارات وقطر والكويت وتركيا، وينعكس هذا التقسيم في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه منطقة الشرق الأوسط بالشكل التالي[3]:

- تعميق العلاقات مع الدول الحليفة إلى أقصى درجاتها.
- تعطيل السياسات الإقليمية للدول العدوة.
- تعزيز النفوذ في الدول المعتمدة على إيران.

---

[1] - **نفس المرجع**، ص. 186.

[2] - بلخيرات حسين ، " كيف نفهم سياسة إيران الخارجية في الشرق الأوسط؟ " نقلا عن موقع:
(http://www.noonpost.org/content/13172)

[3] - **نفس المرجع** ، ص.3.

- استمالة الدول المعتمدة على الحلفاء أو على الأقل تحييدها.

وإذا كانت إيران تحمل أيضًا صورًا ثابتة عن الثقافات القومية الموجودة في منطقة الشرق الأوسط والتي تقسمها بالشكل التالي: ثقافات متطرفة ومنغلقة والتي يمثلها كل من الثقافة اليهودية الإسرائيلية والثقافة الوهابية السعودية، وثقافات قومية براغماتية والتي يمثلها كل من تركيا والولايات المتحدة وعدد من دول الخليج، وثقافات قومية منفتحة والتي يمثلها الأردن ولبنان، فإن إيران ترى الثقافة القومية (الهوية) الإيرانية "ثقافة قومية أخلاقية" وبالتالي يجب العمل على نشرها ،وهو ما يتبناه مبدأ تصدير الثورة الإيرانية وتقديمه على أنه النموذج البشري الخلاق في الشرق الأوسط . كما تحمل إيران انطباعات ثابتة عن الأدوار التي تمارسها الدول الإقليمية، فبالنسبة لإيران فإنها تعرف نفسها في صورة الحامي الإقليمي وهي الصورة التي تحفز الدولة على تحمل مسؤولية الدفاع ضد كل المهددات الخارجية التي تؤثر على منطقة الشرق الأوسط، كما تعرف دول أخرى في صورة الوسيط الإقليمي وهي الدول التي توجه جزءًا كبيرًا من سياستها الإقليمية لتسوية النزاعات مثل الأردن وقطر والكويت، كما تعرف إيران دول أخرى من خلال صورة الموازين الإقليمية مثل تركيا والذي يجب العمل على استمالته، وأخيرًا هناك صورة دور الشرطي الإقليمي والذي تمثله كل من السعودية وإسرائيل والذي تنحصر مهمته في تنفيذ السياسات الأمريكية حسب الانطباع الإيراني.[1]

وبغض النظر عن دقة هذه الصورة من عدمها، التي تحملها إيران عن منطقة الشرق الأوسط فإنها تؤثر بشكل كبير على السياسة الخارجية الإيرانية اتجاه تلك المنطقة من خلال:

- هذه الصورة هي مرجعية للسلوك الإيراني والذي يغنيها عن جمع كم من المعلومات حول الأحداث المتواترة في المنطقة.

- هذه الصورة هي مبررات للسلوك الإيراني تجاه منطقة الشرق الأوسط، فكل ما تمارسه إيران من سياسات سواءً كانت مرغوبة من دول المنطقة أو غير مرغوبة تجد مبرراتها بالنسبة لإيران في تلك الصورة النمطية أن هذه الصورة هي المحدد لطبيعة الاستراتيجية الهيمناتية الإقليمية الإيرانية.

[1] - سوزان مالوني ، **مرجع سابق** ، ص .181.

وبالتالي يمكن استخلاص، على الرغم من حضور مشكلة الهوية الإيرانية ،فإيران الشيعية كما هو سائد في الخطاب الرسمي الإيراني إلا أنها ترى نفسها كحالة فريدة خصوصا مع مجيء الجمهورية الإسلامية بعد 1979، والتي ترى أن الثقافة القومية في ظل الجمهورية الإسلامية الإيرانية "ثقافة قومية أخلاقية" وبالتالي يجب العمل على نشرها وهو ما يتبناه مبدأ تصدير الثورة الإيرانية، وتقديمه على أنه النموذج البشري الخلاق في الشرق الأوسط ،والتي رأت أنه من مصلحة إيران لابد وأن تدفع بقوة في اتجاهٍ واحد، قد أعاد دور الهوية المتعددة إلى الواقع بقوة مع إدخال الخطابات القومية ،على الرغم من وجود ثلاث هويات سياسية رئيسية في إيران: الوطنية، الاسلام، ومعاداة الامبريالية والتي يتم استحضارها كلما دعت الحاجة لذلك في السياسة الخارجية الايراني، بالإضافة إلى الصورة النمطية والعلاقات مع الدول المؤثرة في منطقة الشرق الأوسط كإحدى مدخلات تشكيل سياسات إيرانية في الشرق الأوسط والشكل الذي يطبع السلوك السياسي الخارجي لإيران الذي يستهدف الهيمنة الإقليمية.

وخلاصة المبحث، يمكن استخلاص أن الدور الإقليمي لإيران المرتبط بتوجهاتها واستراتيجيتها في الشرق الأوسط من خلال تحليلات وتفسيرات مقاربات كل من؛ المقاربة الجيوبولتيكية الفرعية حافة الأرض، ومقاربتي الدور الإقليمي والبنائية، والتي تتحكم فيه عدة عوامل ومتغيرات، فمن خلال المقاربة الجيوبولتيكية الفرعية حافة الأرض قد تضطلع إيران بدور إقليمي مهيمن في المستقبل المنظور، انطلاقا من الخصائص الجيوبولتيكية لحافة الأرض، هذا الإطار الجيوبولتيكي المحيط بقلب العالم منطقة أوراسيا وأي سياسات إقليمية إيرانية في المنطقة تجد ارتكاز مساعد في التطبيق من خلال الخصائص الموضوعية للموقع الجيبولتيكي للحافة، أين يمكن أن تضلع بدور إقليمي باستدعاء المحددات ورموز القوة الأخرى من عوامل مادية وقيمية، وتشكل العوامل القيمية عاملا مهما مثل الهوية الثقافية كما تركز عليه المقاربة البنائية في تصور وتشكيل الدور الإقليمي الإيراني. ومن ثم تشترك المقاربات الثلاث المشار إليها مجتمعة كعوامل مادية وقيمية في تقديم مرتكزات الدور الإقليمي الإيراني الذي يمكن أن تجترحه إيران في سياساتها الشرق أوسطية لبلوغ الهيمنة الإقليمية.

خلاصة الفصل:

في نهاية الفصل الأول يمكن استخلاص ما يلي:

1- نستنتج أن المقاربتين الواقعية الكلاسيكية و الواقعية الجديدة، وعلى الرغم من الاختلاف في بعض الأفكار، إلاّ أنهما يتفقان حول بعض المسلّمات دوما منها؛ مركزية الدولة كفاعل رئيسي في العلاقات الدولية، وفوضوية النظام الدولي وغيره، حيث شكلتا إطارا نظريا مهيمنا على تفسير تفاعلات السياسة الدولية لسنوات طويلة من فترة الحرب الباردة، وغالبا ما تستدعي أفكارهما لتفسير واقع عالم ما بعد الحرب الباردة، لغياب سلطة دولية فعلية قادرة على حفظ الأمن والسلم الدوليين، وضبط سلوكات الفاعلين الدوليين المرتكزة على مفاهيم القوة والمصالح المتضاربة في نظام دولي فوضوي، تتأثر العلاقات الدولية بفوضويته إما تعاونا أو تصارعا، ومن ضمنها السلوك السياسي الخارجي لإيران التي أثبت المنظور الواقعي أنّها خاضعة لاعتبارات المصلحة القومية الإيرانية وكيفية استحضارها أو على الأقل الحفاظ عليها في ظل بيئة دولية فوضوية تحتم عليها الاعتماد على تعظيم مكاسب وقدرات الذات والانخراط في التحالفات بدوافع متغير المصلحة القومية.

2- من الصعوبة انكار امكانية فهم الدور والمكانة الإقليمية الرامية للهيمنة التي تحتلها إيران اليوم خاصة بشكل جلي، إلا إذا ما نجحت في تحقيق حلمها النووي، وتعزيز نفوذها السياسي والديني داخل بلدان عديدة في منطقة الشرق الأوسط بغرض الهيمنة، وبالمقابل لا يمكن تجاهل أثر تفاعلات الوضع الداخلي الإيراني الراهن والمستقبلي في ضوء المتغيرات التي تجري في المنطقة على قوة إيران ودورها.

3- رغم حضور مشكلة الهوية الإيرانية في إيران، فإيران الشيعية تبقى كما هو سائد في الخطاب الرسمي الإيراني، وترى نفسها كحالة فريدة خصوصا مع مجيء الجمهورية الإسلامية بعد 1979، ذات "ثقافة قومية أخلاقية". وبالتالي يجب العمل على نشرها وهو ما يتبناه مبدأ تصدير الثورة الايرانية، وتقديمه على أنه النموذج البشري الخلاق في الشرق الأوسط وهدا ما ينبني عليه الدور الإقليمي الإيراني الرامي للهيمنة والمرتكز على المقومات الجيوبوليتيكية الداعمة الأخرى للسياسات الإيرانية تجاه الشرق الأوسط.

الفـــصـــل الثاني :

الشرق الأوسط ضمن الإستراتيجية السياسية و الأمنية الإيرانية

الفصل الثاني: الشرق الأوسط ضمن الاستراتيجية السياسية والأمنية الإيرانية

يعتبر الشرق الأوسط من أهم المناطق الاستراتيجية في العالم من النواحي الجغرافية، السياسة، الاقتصادية والحضارية والأمنية. الأمر الذي جعلها محطة للانشغال العالمي والإقليمي به، وفي ازدياد مستمر وصل إلى حدّ الصراع والحروب الساخنة في كثير من الأحيان عبر التاريخ وخاصة في النصف الثاني من القرن الماضي. وهو اليوم لازال يشكل بؤرة توتر كبيرة بين مختلف القوى الدولية والإقليمية نظرا لازدياد أهميته الجيواستراتيجية والاقتصادية والحضارية. ومن ثم سرمدية الحساسية الأمنية فيه بين مختلف القوى الدولية والإقليمية المتصارعة من أجل الهيمنة والسيطرة عليه باستخدام كافة الوسائل الصلبة والناعمة المتاحة. وبذلك أضحى الشرق الأوسط بأهميته المتزايدة مستهدفا بمختلف السياسيات الهيمناتية الدولية والإقليمية على اختلافها، والموجهة صوبه من مبادرات ومشاريع شرق أوسطية خفية ومعلنة شكلت حركة معقدة في الصراع الدولي في هذه المنطقة الضّاجة بمختلف التعقيدات الأمنية والعاجّة بتشابك وتدافع المصالح فيها. فبالإضافة الاهتمام الدولي بالمنطقة من قبل الولايات المتحدة على سبيل المثال وباقي القوى الكبرى بهدف الهيمنة عليها، يأتي الانشغال الإقليمي بها مثل إيران وريثة الإمبراطورية الفارسية في العصور الغابرة، التي تسعى منذ نجاح الثورة الإيرانية عام 1979 إلى محاولات تصديرها شرق أوسطيا، من خلال سياسات تستهدف طموحات الهيمنة الإقليمية في الشرق الأوسط، خاصة مع تنامي قدراتها العسكرية لبناء قوة عسكرية إقليمية، قد تستدعى لخدمة سياساتها الهيمناتية ومصالحها خارج إطار حدودها الإقليمية إذا لزم الأمر ذلك.

في خلال هذا الفصل سنتطرق إلى إبراز نشأة وتطور إيران وانشغالها وتوجهاتها الإقليمية الخليجية خصوصا والشرق أوسطية عموما، فضلا عن محاولة التطرق إلى التحديد الجيوبوليتيكي لمنطقة الشرق الأوسط وأهميتها بالنسبة لإيران، في محاولة لتفسير وفهم السلوك السياسي الخارجي لإيران تجاه المنطقة ومقارنته بالانشغال الإيراني تاريخيا وراهنا بها.

المبحث الأول: الدولة الإيرانية بين النشأة والتطور

بطبيعة الحال إن إيران* ليست وليدة الظرف الراهن بتلك التسمية، وإنما هي نتاج تطور تاريخي مستمر يعود إلى عصور غابرة في التاريخ ومحطات بارزة فيه ميزت عصور ما قبل ظهور الدولة القومية أهمها الإمبراطورية الفارسية التي تشكل العمق التاريخي لإيران. غير أنه وبعد ظهور الدولة القومية عرفت إيران تطورا وتحولا كباقي الدول القومية الأخرى عبر مراحل مختلفة كان آخرها قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية عام 1979 بخصائص أخرى عن سابقاتها من المراحل.

المطلب الأول: تعريف الدولة الإيرانية وخصائصها

تعتبر إيران دولة محورية في الشرق الأوسط، حيث كان يطلق عليها قديما اسم بلاد فارس. وتعني كلمة إيران في اللغة الفارسية القديمة " أرض الآريين" بمعنى أن الإيرانيين هم من العنصر الآري، والآريين هم قبائل نزحت إلى غرب فارس مند حوالي 2000 قبل الميلاد. و قد تم استخدام كلمة إيران محليا مند عهد الساسانيين.[1]

ظهرت إيران كدولة مستقلة بذاتها في القرن السادس عشر عندما قامت الدولة الصفوية ، بتولي الحكم فيها و إعلانها للمذهب الشيعي " الاثني عشر" مذهبا للبلاد.[2] إلا أنه وبعد انتصار الثورة الإيرانية الإسلامية بقيادة الإمام الخميني سنة 1979، أصبح يطلق على إيران تسمية جديدة و هي الجمهورية الإيرانية الإسلامية .

كما تتمتع إيران بأهمية استراتيجية كبيرة وهذا راجع لموقعها المتميز، كونها واقعة ضمن أهم الأقاليم في العالم التي تحظى بانشغال واستقطاب دوليين، إذ تعد همزة وصل بين ثلاثة مجالات أسيوية هي غرب أسيا، وسط أسيا، وجنوب أسيا، فضلا عما تتميز به من مزايا

---

* - **إيران** هو الاسم الذي سماها به أهلها ومعناها أرض الآريين، فارس هو الاسم الذي كانت معروفه فيه. إيران ترتيبها الثامن عشرة على مستوى العالم في المساحة . عدد سكانها يزيد عن السبعين مليون . إيران دولة إسلامية تتمتع بنظام حكم ليس موجود فأي مكان إلا في إيران اسمه نظام الولي الفقيه و الحكم هناك حكم ديني يعني الدستور كله من أحكام الشريعة حسب المذهب الشيعة الاثني عشري (الجعفري) و هذا النظام موجود منذ العام 1981 أي بعد انتصار الثورة الإسلامية التي قادها الخميني سنة 1979 و انتهى بها حكم الشاه محمد رضا شاه بهلوي.

[1]- موسوعة ويكيبيديا :(https:// er.wkipedia //wiki//)

[2]- ممدوح بريك محمد الجازي، **النفوذ الإيراني في المنطقة العربية على ضوء التحولات في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية** 2003- 2011، مرجع سابق، ص.19.

استراتيجية باعتبار أنها واقعة على طرق موارد التجارة الدولية والثروات النفطية و امتلاكها مقومات أساسية قد تؤهلها لتعزيز مكانتها الإقليمية، وكذا لعب دور إقليمي هام في منطقة الشرق الأوسط .[3] إضافة أيضا إلى ذلك أن إيران تحضى بموقع جغرافي مهم عبر التاريخ ، فهي تمثل حلقة وصل بين الشرق والغرب وتعتبر بمثابة ممر طبيعي للتجارة العالمية بين الشرق الأقصى والبحر الأبيض المتوسط، لذلك أصبح يطلق عليها تسمية مفتاح الشرق، كما أن موقعها أيضا يحتل أهمية كبرى لدى واضعي النظريات الاستراتيجية.[4]

ويعتبر موقع إيران في الجنوب الغربي للقارة الأسيوية مهما، لارتبط تاريخها السياسي والاقتصادي ارتباط وثيقا بموقعها الجغرافي، حيث تتربع على مساحة تقدربـ 1.648.197 كلم مربع، وهي بذلك تحتل المرتبة 18 عالميا من حيث المساحة (انظر **الخريطة رقم 1**)، يحدها شمالا جمهوريات أسيا الوسطى بلدان كل من إدربيجان، أرمينيا وتركمنستان بطول 1740كلم من مجموع حدود إيران البرية والبحرية والبالغ مجموع طولها ككل قرابة (5204 كلم). أي بنسبة قدرها (33.43%)، ويحدها من جهة الشمال الغربي تركيا ويبلغ طول الحدود معها (470 كلم) بنسبة (09%). أما من جهة الغرب فيحدها العراق بحدود برية طولها يقدر بنحو (1280 كلم) بنسبة(24.59%) ، بينما من الجانب الشرقي فتحدها كل من أفغانستان بطول حدود برية تقدر بـ (837 كلم) بنسبة (16.08%) .وباكستان بطول (877 كلم) أي بنسبة (16.85%).[5] بالنظر إلى الموقع الجغرافي لإيران عبر الخريطة المبينة في الشكل رقم 1 نجد أن إيران تتميز بموقع جيواستراتيجي هام يطل على مسطحات مائية هامة و هي الخليج العربي وبحر قزوين وبحر العرب وبهذا فهي تعتبر من أطول السواحل في الخليج، ما يعطيها ميزة جغرافية من الموارد الطبيعية والبشرية، حتى أن الرئيس الأمريكي نيكسون وصفها بأنها تملك موارد أكثر من موارد أي بلد أخر مما يجعلها قوة إقليمية مسيطرة على الخليج. وذلك من خلال

---

[3] - فراس عباس ، "الرؤية الإيرانية لأهميتها الاستراتيجية ومكانتها الإقليمية"، مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية ،19 جانفي 2014 ، نقلا عن موقع : (http://www.hcrsiraq.org/313-html)

[4]- عدنان كاظم جبار الشيباني و حميد عبد الحسين الظالمي ، "الأهمية الاستراتيجية لموقع إيران الجغرافي : دراسة في الجغرافيا السياسية" (كلية التربية / المثنى ، جامعة القادسية) ، ص . 6.

[5]- عبد الله حجاب ، "السياسة الإقليمية لإيران في أسيا الوسطى و الخليج (1979 -2011) : دراسة في المحددات الداخلية و الخارجية " ، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر3 ،2011-2012) ، ص ، ص .39 ،40.

تحكمها في أهم المنافذ والمضائق البحرية مضيق هرمز الحيوي الذي تعبر منه إمدادات الطاقة العالمية ومختلف السفن التجارية المدنية والعسكرية إلى بقاع مختلفة من العالم[6].

الشكل رقم 1 : خريطة الجمهورية الإيرانية :

المرجع: إيران، الموقع الجغرافي https://ar.wikipedia.org/wiki

كما تعد الدولة الوحيدة التي ترتبط جغرافيا ببحر قزوين ومنطقة آسيا الوسطى والقوقاز، وازدادت أهمية إيران خصوصا أكثر بعد اكتشاف المصادر الطاقوية في بحر قزوين. وتعد إيران الطريق الأقصر والمركزي للتواصل بين قارتي أوروبا وآسيا وذلك بعد إحياء طريق الحرير[7] الذي يربط هاتين القارتين برا . وما زاد أهمية إيران أكثر هو إطلالتها على مضيق

[1]- ممدوح بريك محمد الجازي، **مرجع سابق**، ص .21 .

[7] - **طريق الحرير** يشير إلى لقب أطلق على مجموعة الطرق المترابطة التي كانت تسلكها القوافل والسفن بين الصين وأوروبا بطول 10 آلاف كيلومتر، و التي تعود بداياتها لحكم سلالة Han في الصين نحو 200 سنة قبل الميلاد.
وقد أطلق عليها هذا الاسم عام 1877 من قبل جغرافي ألماني لأن الحرير الصيني كان يمثل النسبة الأكبر من التجارة عبرها. وقد كان لطريق الحرير تأثير كبير في ازدهار كثير من الحضارات القديمة، مثل الصينية والمصرية والهندية والرومانية، وهو يمتد من المراكز التجارية في شمال الصين، حيث ينقسم إلى فرعين. يمرّ الفرع الشمالي عبر شرق أوروبا وشبه جزيرة القرم حتى البحر الأسود وصولاً إلى البندقية. أمّا الفرع الجنوبي فيمرّ عبر العراق وتركيا إلى البحر الأبيض المتوسط أو عبر سوريا إلى مصر وشمال إفريقيا. وقد توقف طريق الحرير كخط ملاحي للحرير مع حكم العثمانيين في

هرمز الذي يتمتع بأهمية استراتيجية هامة في العالم، إذ يعد المنفذ الطبيعي أمام دول الخليج العربي وعبور إمدادات النفط والطاقة والتجارة الإقليمية والعالمية وهو الحلقة الوحيدة التي تربط بين مياهي الخليج العربي والمحيط الهندي، ما جعل إيران تكترث بقوة من أجل السيطرة الكبرى عليه في مقابل سعي القوى الكبرى إلى محاولة التحكم فيه إلى جانب إيران على اعتبار أنه من يتحكم فيه، فهو يتحكم في الشريان الذي يغذي العالم الصناعي بالطاقة وكمثال حي على ذلك نجد التهديدات الإيرانية بغلق المضيق بين الحين والآخر حاليا في صراعها الإقليمي والدولي مع القوى الكبرى. وبالتالي يشكل ورقة ضغط بالنسبة لإيران سواء لتمرير مشاريع سياسية إقليمية أو الحصول على مكاسب اقتصادية أو حتى استخدام هذا التهديد للضغط بشأن قضية ملفها النووي مع القوى الكبرى وتحديدا الولايات المتحدة. كما أن للمضيق أهمية استراتيجية كبرى عالميا وإقليميا، حيث تمر من خلاله ناقلة نفط كل 10 دقائق. وهذا ما يساوي 62% من موارد العالم النفطية، 90% من حاجة اليابان من النفط، و70% من استهلاك دول الاتحاد الأوروبي، و22% من استهلاك الولايات المتحدة الأمريكية. ومنه فإن الموقع الجغرافي الذي تتمتع به إيران أتاح لها فرصة ممارسة سياسة إقليمية ذات تطلع قيادي[8] .

كما تتوفر على عدة مقومات بشرية، سياسية، اقتصادية وعسكرية تضاف إلى عوامل قوة الدولية الإيرانية على الأقل كدولة بارزة في إقليم الشرق الأوسط.

1- **السكان:** يعد الجانب الديمغرافي في إيران بمثابة عامل مهم يساعد في تعزيز قدرات إيران على جميع الأصعدة البشرية العسكرية والفكرية وغيرها. فعلى الصعيد البشري تتوفر إيران على وفرة اليد العاملة المدعمة للاقتصاد الإيراني وكذا من حيث عدد جنود الجيش الإيراني أما من ناحية الصعيد الفكري فتعدد الطاقات البشرية وكثرتها يفضي حتما إلى تعدد التفكير ومن ثم تعدد المبادرات الفكرية والعلمية خاصة في مسألة تكوين النخب الإيرانية في إطار الوحدة القومية الإيرانية التي قد ينجر عنها (عن تعدد الأفكار) عدد أوفر من المختصين والأطباء والسياسيين والاقتصاديين والعلماء و .... الخ الذين تحتاجهم إيران في

القسطنطينية. لكن مطلع التسعينيات بدأت محاولات لإنشاء طريق الحرير الجديد من بينها ما عرف بالجسر البري الأوروبي الآسيوي، الذي يصل بين الصين وكازاخستان ومنغوليا وروسيا ويصل إلى ألمانيا بسكك حديدية.
وفي سبتمبر 2013، وضمن زيارة إلى كازاخستان أعلن الرئيس الصيني عن خطة لتأسيس طريق حرير جديد يصل الصين بأوروبا.

[8] - ضاري سرحان الحمداني ، **سياسة إيران تجاه دول الجوار** ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، العربي للنشر و التوزيع ، 2012 ، ص ، ص. 76، 77.

تدعيم قوتها الذاتية، ونفوذها الإقليمي حيث يفوق عدد سكانها الحالي أكثر من 73 مليون نسمة[9] . أي ما يقارب 78.143.644 مليون نسمة هذا حسب إحصائيات سنة 2014. وهي بذلك تعد من أكثر دول المنطقة ثقلا من الجانب السكاني. حيث يمثل المسلمون معظم السكان بنسبة 99%، منهم 89% من الشيعة و10% من أهل السنة، كما يوجد أقليات دينية أخرى والتي تمثل نسبة 1% ومن بينها اليهودية المسيحية والزراديشتية. كما توجد في إيران قوميات مختلفة كالفرس والدين يمثلون 51% من السكان، يليها الأدريون بنسبة 24% ثم الكيجاليون والمازندراني بنسبة 8%، الأكراد بنسبة 7% والعرب بنسبة 3%، واللور والتركمان بنسبة 2% لكل منهما إضافة إلى وجود قوميات أخرى والتي تمثل نسبة 1%. أما فيما يخص اللغة فتعتبر اللغة الفارسية هي اللغة الرسمية للبلاد إلى وجود لغات أخرى كالتركمانية ، والكردية ، واللورية، البلوشية ، والعربية [10].

2- **نظام الحكم**: يعد النظام السياسي للجمهورية الإيرانية نظام معقّد له خصائص تجعله مختلف عن باقي الأنظمة الجمهورية في العالم، فهو يقوم بالجمع بين النظام الديمقراطي حيث تكون هنالك شخصيات ومؤسسات منتخبة، بين الدولة الدينية المتمثلة في سلطة المرشد الأعلى الذي يمثل أعلى منصب في الدولة بموجب الدستور، وهذا وفق نظرية ولاية الفقيه التي وضعها مؤسس الجمهورية الإسلامية الإيرانية روح الله الخميني. وهكذا تختلط مشروعية النظام السياسي في إيران بين مقتضيات الديمقراطية عبر الانتخابات المباشرة وما بين نظرية ولاية الفقيه. و يعتمد نظام الحكم في إيران على عدة مؤسسات[11] :

المرشد الأعلى (القيادة) : و يمثل المرشد أو القائد أعلى سلطة في إيران ، وهذا حسب ما نص عليه دستور جمهورية إيران الإسلامية ، حيث منحه الدستور السيادة السياسية و الدينية. والمرشد يتدخل في عمل سلطات الدولة المختلفة، كما أنه يتمتع بصلاحيات لم تجتمع لباقي مؤسسات الدولة مجتمعة.

السلطة التنفيذية: وتقوم السلطة التنفيذية على مؤسستين متمثلتين في رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء.

---

[9] - ممدوح بريك محمد الجازي، **مرجع سابق**، ص.23.

[10] - ضاري سرحان الحمداني، **مرجع سابق**، ص.79.

[11] - نجلاء مكاوي وآخرون، **الاستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي**، الطبعة الأولى. مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث ،2015، ص، ص.13، 14.

السلطة التشريعية: تُمارَس السلطة التشريعية في الجمهورية الإسلامية في إيران من خلال " مجلس الشورى الإسلامي" كما هو محدد في الدستور، وبتفصيل شديد خلافاً لباقي السلطات، صلاحيات مجلس الشورى حتى أن عدد المواد التي أفردها للحديث عنه وتحديد صلاحياته تجاوز 38 مادة ضمن الفصل السادس من الدستور.

وتتلخص صلاحيات مجلس الشورى بـ " تفسير القوانين"و" التدقيق والتحقيق في جميع شؤون البلاد "و"المصادقة على المواثيق والعقود والمعاهدات والاتفاقيات الدولية" وعلى "عمليات الاقتراض والإقراض أو منح المساعدات داخل البلاد وخارجها".

ويمنح مجلس الشورى الثقة لمجلس الوزراء، وله توجيه أسئلة إليه وإلى رئيس الجمهورية واستيضاح الوزراء واستجوابهم وسحب الثقة منهم. كما يحق له، بغالبية ثلث أعضائه، طرح الثقة برئيس الجمهورية "لعدم كفاءته" على أن "يرفع إلى مقام القيادة للاطلاع عليه" [12].

لكن الملاحظة الأبرز هنا تكمن في الرقابة الدائمة لمجلس صيانة الدستور على أعمال مجلس الشورى، ورغم أن الدستور الإيراني يتناول مسألة مجلس صيانة الدستور وصلاحياته في إطار حديثه عن السلطة التشريعية، إلا أن سيطرة المرشد على مجلس صيانة الدستور لا تقبل النقاش فهذا المجلس هو الذراع الأقوى للولي الفقيه ضمن هذه المؤسسة. ورغم أن الدستور يقرر عضويته تتكون من ستة أعضاء من الفقهاء العدول العارفين بمقتضيات العصر وقضايا الساعة، ويختارهم القائد. وستة أعضاء من ذوي الاختصاص في مختلف فروع القانون، يرشحهم رئيس السلطة القضائية، ويصادق عليهم مجلس الشورى الإسلامي، فإن رئيس السلطة القضائية بحد ذاته يعين ويعزل من قبل المرشد.

وتؤكد المادة الثالثة والتسعون على أنه "لا مشروعية لمجلس الشورى دون وجود مجلس صيانة الدستور" و"يتوجب على مجلس الشورى إرسال جميع قراراته وما يصادق عليه لمجلس صيانة الدستور في غضون عشرة أيام".

وهنا تبرز بوضوح مسألة تداخل السلطات واستطالة صلاحيات المرشد وقوته داخل منظومة الحكم في إيران، فهو يسيطر بشكل مباشر عبر مواد دستورية على مختلف صلاحيات الحكم، وبطريقة غير مباشرة على باقي السلطات عبر تعيين أعضائها أو التأثير في تكوينها.

[12] -Dilip Hiro, Iran Under the Ayatollahs, London, Routledge,1985, p 250.

السلطة القضائية: تعتبر وفقا للدستور الإيراني سلطة مستقلة تعمل على حماية على حقوق الأفراد والمجتمع، وهي أيضا مسؤولة عن تطبيق العدالة داخل المجتمع الإيراني. وينقسم القضاء في إيران إلى عدة أنواع (قضاء عام، قضاء ثوري، قضاء خاص).

مجلس الخبراء: ويتشكل هذا المجلس من 83 عضو معظمهم من رجال الدين وتبلغ مدته 5 سنوات، وله الحق في تعيين وإقالة مرشد الثورة، فضلا على أن أعضاء المجلس لهم الحق في تولي مختلف المناصب الحكومية.

المجلس الأعلى للأمن القومي: ويتولى رئاسة هذا المجلس رئيس الجمهورية، وهو يتكون من رؤساء السلطات الثلاث (الحكومة، مجلس الشورى، الهيئة القضائية)، رئيس هيئة أركان القيادة العامة للقوات المسلحة، مسؤول التخطيط والميزانية، مندوبين يعينهما القائد، إضافة غلى وزراء الداخلية والمخابرات.

مجمع تشخيص مصلحة النظام: تشكل مجمع تشخيص مصلحة النظام عام 1988 بأمر من الخميني وذلك بهدف الفصل في النزاع بين مجلس الشورى و صيانة الدستور على شرعية التشريعات و مشروعيتها ، و تدوم عصوية هذا المجمع 5 سنوات.[13]

ومنه نستنتج أن النظام الإيراني يمتلك مؤسسات عديدة لها تأثير في عملية اتخاذ القرار، إلا أن ما نلاحظ عليه هو وجود مؤسسة المرشد الأعلى التي تملك صلاحيات واسعة، هذا ما يجعله يختلف عن الأنظمة السياسية العالمية.

3-**القدرات الاقتصادية:** من الناحية الاقتصادية تملك إيران إمكانات اقتصادية ضخمة، إذ تعد من الدول الغنية بالموارد الاقتصادية المتنوعة. فمن ناحية الثروات الطبيعية تملك إيران ثاني أكبر احتياطي للغاز الطبيعي، تحتل المرتبة الثالثة عالميا من حيث احتياطاتها النفطية، حيث تشكل مبيعاتها النفطية ما يساوي ثلث أرباع الصادرات الإيرانية، وتتراوح مساهمتها ما بين 70 و75% من الإرادات الحكومية.

إلا أن القطاع النفطي في إيران واجهته عدة عراقيل بسبب العقوبات التي فرضت عليها من طرف الغرب وتحديدا الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بسبب غموض برنامجها النووي بالنسبة لهم، والذي يشكل -حسبهما- خطرا وتهديدا على دول الجوار وعلى مصالحهم

[1]- ضاري سرحان الحمداني ، **سياسة إيران تجاه دول الجوار، مرجع سابق** ، ص ص .95-100.

الاستراتيجية في الشرق الأوسط [14] . أما فيها مجال الزراعة فأن ثلث مساحة إيران هي عبارة عن أراضي زراعية وتوفر حوالي 80% من احتياجات إيران من الموارد الغذائية ، وبالنسبة للمجال الصناعي والمعادن فإيران تحتل المرتبة الثانية عالميا من احتياجات النحاس و مناجم الحديد و الزنك و البوكسيت و يبلغ إنتاج إيران من هذه المعادن 60 مليون طن سنويا و معظمها تصدر نحو الخارج كموارد أولية[15] . وقد تأثر الاقتصاد الإيراني تأثرا سلبيا جراء العقوبات الدولية المفروضة عليها من قبل الغرب بسبب برنامجها النووي. إذ تضرر الاقتصاد الإيراني بشدة بسبب العقوبات المفروضة عليه وبسبب السياسة الاقتصادية المعمول بها في البلاد، حيث تراجعت صادراتها من النفط بنسبة 40% وتقيد الإيرانيون في الخارج من تحويل الأموال إلى الداخل بسبب الحظر المصرفي ووصل معدل التضخم إلى 25% والبطالة إلى 20%، كما فقد الريال الإيراني نصف قيمته مقابل الدولار حيث ارتفع سعر الصرف من متوسط 13.7 ألف ريال مقابل الدولار خلال الفترة من 2011- 2013 إلى 28 ألف ريال للدولار الواحد في 7 مايو 2015 أي بنسبة انخفاض بلغت 104.4%.

غير أن النقطة الإيجابية التي حصلت عليها إيران من جراء تلك العقوبات المفروضة هي الاعتماد على الذات في توسيع القاعدة الإنتاجية في البلاد من خلال الاعتماد بشكل كبير على التكنولوجيا المحلية والتي سيتم تطويرها أكثر بعد رفع العقوبات وتدريب كوادر وطنية وأيدي عاملة ولو بشكل نسبي مقارنة مع دول خاضت نفس التجربة،

الجدير بالذكر أنها استطاعت تطوير صناعات عسكرية زودتها بترسانة حربية على الرغم من العقوبات المفروضة عليها [16] .

لكن وبعد أن تم توقيع الاتفاق النووي الإيراني مع دول الخمسة زائد واحد في تاريخ 14 تموز عام 2015 الذي تضّمن تقليص نشاط إيران النووي مقابل رفع العقوبات الاقتصادية

---

[14] - الحسن عاشي، "هل يكفي اقتصاد إيران رفع العقوبات لتجاوز أزمته؟" ،9 ديسمبر2013، نقلا عن موقع: (http://www.alhayat.com/opinion/letters /244663)

[15] - حبيبة زلاقي، " تأثير التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية الإيرانية "، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010)، ص، ص.78،79.

[16] - " حصاد-2015/الاقتصاد-الإيراني-في-عام-2016-ما-بعد-الاتفاق-النووي "، 2017/05/26، نقلا عن موقع: (http://www.noonpost.org)

المفروضة عليها، وعليه فإن ما قبل الاتفاق ليس كما بعده على صعيد الاقتصاد الإيراني. ويُعد الاتفاق الإيراني نهاية حقبة لسباق التسلح النووي بين الدول في الشرق الأوسط خصوصًا بعد التطمينات التي أرسلتها الولايات المتحدة الأمريكية والأوروبية لدول الخليج وإسرائيل بأن إيران لن تستطيع بعد هذا الاتفاق إنتاج سلاحًا نوويًا. وقد انتشت إيران على إثر الاتفاق بنشوة الانتصار الذي انتزعته من خصومها في العالم بعد مفاوضات دامت عشر سنوات، حيث شعرت وكأنها وُلدت من جديد، فمن المتوقع أن تشهد إيران نهضة اقتصادية في العقد المقبل بعد رفع العقوبات عنها، ممثلة بالفرص الاستثمارية الموجودة في الأسواق الإيرانية في شتى القطاعات بدءًا بالنفط والغاز والبتروكيماويات وليس انتهاءً بقطاع الصناعة والسيارات والمكائن.

القدرات العسكرية: ومن الناحية العسكرية تعد إيران من بين الدول التي تتمتع بقدرات عسكرية كبيرة، إذ تحتل المرتبة 23 من حيث قوتها العسكرية. وهي في المرتبة 8 عالميا من حيث إجمالي عدد أفراد قوتها المسلحة أي بحوالي 545 جندي، بينما يتراوح عدد قواتها الاحتياطية القوات المسلحة الإيرانية الممثلة في القوات النظامية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، والتي تتكون من ثلاثة أقسام رئيسية هي جيش الجمهورية الإسلامية الإيرانية وحرس الثورة الإسلامية وقوى الأمن الداخلي يبلغ عدد الاحتياط، 1,800,000. جندي حسب الإحصاء لعام 2015. أما من ناحية القوات البحرية فإيران تملك رابع أسطول بحري في العالم بمعدل 397 قطعة وتحتل كذلك المرتبة الرابعة كأكبر أسطول للغواصات بإجمالي 32 غواصة. ومن جهة القوات الجوية فهي تحتل المرتبة 24 عالميا بإجمالي 471 طائرة حربية فهي تملك 137 طائرة حربية مقاتلة، و119 طائرة هجومية و196طائرة نقل عسكرية. وأما من ناحية منظومة الصواريخ، فإيران هي في المرتبة 4 عالميا من حيث الصواريخ وبهذا تكون من بين أقوى الدول بعد الولايات الأمريكية المتحدة، روسيا، والصين، فهي تملك200 صاروخ من نوع شهاب 1 و300 صاروخ من نوع شهاب 2 وعددا من صواريخ نوع شهاب3. و من جانب القدرات النووية فإيران تملك العديد من المنشآت النووية والتي من أبرزها مفاعل بوشهر النووي.[17] و منه فإيران تتمتع بقدرات عسكرية هائلة و متنوعة من قوات جوية و بحرية و كذا قدرات نووية

[1]- علاء الدين السيد، "إيران والسعودية من الأقوى عسكريا؟"، 30 مارس 2015، نقلا عن موقع:
(https://www.sasa post.com/Iran-and-Saudi-armed-forces/)

ومنظومة صاروخية متطورة تسعى من ورائها لممارسة دور إقليمي فعال لبسط نفوذها وهيمنتها.

ومما سبق يمكن القول بأن إيران هي دولة ذات أهمية كبيرة، نظرا لما تتمتع به من إمكانيات وقدرات هائلة، وهذا بحكم موقعها الجغرافي المميز، ومساحتها الشاسعة وثقلها السكاني وبنبتها الاجتماعية المتماسكة على الرغم من وجود قوميات متعددة، إضافة إلى القدرات الاقتصادية التي تملكها خاصة النفطية منها، وقدراتها العسكرية المتطورة. وكل هذه الإمكانيات والقدرات تمكنها من ممارسة دور مؤثر وفعال في محيطها الإقليمي

المطلب الثاني: تطور الجمهورية الإيرانية وتوجهاتها الإقليمية

تعتبر إيران قوة إقليمية هامة في منطقة الشرق الأوسط، ومرد ذلك قدرتها الاقتصادية والعسكرية والبشرية الهائلة، فضلا عن ارثها الحضاري والإمبراطوري الذي لا يمكن إغفاله. حيث نجحت عبر مختلف المراحل في ممارسة أدوار رئيسية في صياغة ترتيبات إقليمية في منطقة الشرق الأوسط إلي أن الدور الإقليمي الإيراني لم يحط بنفس الأهمية التي حظي بها بعد نجاح الثورة الإيرانية في الإطاحة بالنظام الشاهينشاهي 1979 ومنذ تلك اللحظة حدث تغير جدري طال سياسة إيران الإقليمية وأدواتها ، فقد تحولت إيران إلى عدو و مصدر تهديد للمصالح الغربية و على رأسها تدفق النفط من الخليج وأمن إسرائيل، بعد أن كانت خلال عهد الشاه أحد أهم حلفاء الغرب، لكن رغم الانقلاب الشامل الذي أحدثته الثورة على معظم السياسات التي اتبعها نظام الشاه ، فإيران لم تتخلى عن طموحاتها الإقليمية.[18] فقد كانت و مازالت تطمح في أن يكون لها نفوذ و تأثير قوي يتخط حدودها سواء إقليميا أو دوليا ، وذلك ما يوضح جليا تحركاتها الواسعة في منطقة الشرق الأوسط تأكيدا على مبدأ تصدير الثورة إلى الخارج و زيادة نفوذها و تعظيم دورها في الإقليم.[19]

فقد كان للثورة الإيرانية التي تعتبر أنجح ثورة إسلامية في عصر الحديث، الأثر البالغ على السياسية وتوجهاتها. وهذا نتيجة التغيير الحاصل في داخل إيران و في رؤيتها للعالم الخارجي ولتغيير الحلفاء والخصوم في البيئة الدولية و الإقليمية ومن تلك اللّحظة أصبح صانع

---

[1]- محمد عباس ناجي،" الانكماش: مستقبل الدور الإقليمي لإيران بعد الثورات العربية "، **السياسة الدولية** ،6 أكتوبر ،2011.

[2]- سماح عبد الصبور عبد الحي،" **القوة الذكية في السياسة الخارجية: دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان، 2005-2013**"، الطبعة الأولى، مصر، دار البشير للثقافة والعلوم ،2014، ص.111.

القرار الإيراني يعاني من الحيرة و التخبط بما تمليه المصلحة القومية و بين متطلبات الأهداف الإيديولوجية، والتي غيرت من مصادر التهديد للدولة الإيرانية والفرص المتوفرة أمام النظام الإيراني.[20]

تعتمد السياسة الخارجية في توجهاتها، على عدة أسس ومبادئ وتأتي في مقدمتها المصلحة القومية الإيرانية التي تعبر أهم هذه المبادئ[21] ، فإيران تستثمر بموقعها الاستراتيجي و كذا الاقتصادي كأدوات وأهداف للحفاظ على مصالحها من بعدها يأتي تعزيز قوة إيران و تأثيرها الإقليمي فهي دائما تسعى إلى فرض هيمنتها على محيطها الإقليمي و سيطرتها على المعابر المائية في الخليج زيادة على ذلك قيادتها للشيعة السياسية وعدائها الذي تكنه للسياسة الأمريكية بوصفها قوة استكبار عالمية.[22] واختلفت طموحات حدث تغير في طبيعة نظام الحكم في إيران بحيث تحولت إيران من نظام ملكي استبدادي إلى نظام جمهوري يقوم على نظرية ولاية الفقيه الذي وضع دعائمها الأساسية رجل الدين الإيراني «آية الله الخميني»، حيث قام بالعديد من السياسات الأولوية وتقديم بديل سياسي يعمل لمصلحة شعوب المنطقة، وضف إلى ذلك أنه قام بسياسة المعارضة مع الولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل وكذا معارضة النظم الاستبدادية. يعد الدستور الإيراني الإطار الرئيسي والمحرك الأولى لسلوك إيران السياسي تجاه الدول العربية، وهذا ما حدد في المادة 152 من الدستور والتي تقوم على رفض كل أنواع الهيمنة والخضوع لها على حد سواء و استند الخطاب الإيراني الرسمي على اعتبار إيران مركزا داعما لكافة الدول والجماعات المستضعفة من سياسات الدول المستنفدة في العالم، إضافة إلى ذلك استخدمت مبدأ تصدير الثورة المستوحى من الخطاب الديني كوسيلة للوصول إلى أهدافها المعلنة و المتعلقة بحماية حقوق المسلمين في المنطقة و دعم المظلومين وحمايتهم، كما

---

[3]- باكينام الشرقاوي، "السياسة الخارجية الإيرانية"، 2004/10/03، نقلا عن موقع:
(http :www.aljazeera.net/specialfiles/pagec/de4add73-d4c-44ed-b455-5ec92a0f43a9.a)

[21] -Mohammad-RezaDjalili et Thierry Kellner,Politique régionale de l'Iran :potentialités, défis et incertitudes,Geneva Centre for Security Policy, 2012 p12

[22] - عزمي بشارة، " العرب وإيران: ملاحظات عامة "، في: عزمي بشارة ومحجوب الزويري (محرران)، **العرب وإيران: مراجعة في التاريخ والسياسة**، الطبعة الأولى.، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2012، ص، ص.11 10.

قامت إيران بتوفير الدعم المادي والعسكري بهدف تكوين قوة شيعية في المنطقة.[1] وبحدوث الحرب العراقية الإيرانية توترت العلاقات بين إيران والدول العربية وبالخصوص السعودية التي قامت بتمويل صفقات عسكرية لصالح العراق، حيث انقسمت مواقف الدول ما بين مؤيد للحرب ومعارض لها، حيث ساندت أغلبية الدول العربية العراق وذلك بهدف إضعاف الدور والنفوذ الإيراني في المنطقة وكذا مواجهة الثورة الإيرانية في تصدير أهدافها. ومن جهة أخرى فقد عارضت دول أخرى كسوريا وليبيا الحرب العراقية ضد إيران. إلا أنه ومع بداية حرب الخليج الثانية حدث تغير في توجهات إيران تجاه المنطقة العربية، حيث شهدت العلاقات مع إيران تحسنا وذلك نتيجة معارضتها للاجتياح العراقي للكويت ودعم مساندتها للنظام العراقي، ضف إلى ذلك أيضا فقد اتبعت سياسة خارجية أكثر هدوءا وتصالحا نتيجة التغير في فكر رموز الثورة الإيرانية، وأصبح الخطاب السياسي الإيراني الذي حمله الاصلاحيون أكثر تقبلا عند الدول العربية بالمقارنة مع المرحلة الأولى للثورة الإسلامية مع على مواصلة طموحها مما يمكن وصفه بأنه كان موقفا ظاهري أو مصلحي. من قوة نفوذ إيران في المنطقة هو الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 فقد عملت إيران على استغلال العراق[2] ، بعد الاحتلال لمد نفوذها و سيطرتها على الشيعة مستفيدة بذلك من غياب الدور العربي الاستراتيجي في المنطقة.[3] إضافة إلى ذلك فقد عملت إيران على خلق «عراق شيعي» ليصبح حليفا استراتيجي لها في المنطقة، و حاولت تعزيز نفوذها الأمني والاقتصادي في الداخل العراقي. فالباحث الإيراني "كيهان برزيكر" يرى بأن الدور الإيراني في المنطقة يعتمد على علاقاتها مع حلفائها من الشيعة في المنطقة و قدرتها على توظيف العامل الشيعي لخلق فرص داخل المنطقة.[4] وكان لتداعيات 2001/09/11 الأثر على توجهات إيران في المنطقة و زيادة نفوذها، فقد خرجت إيران بشكل الدولة التي طالما عانت من الإرهاب و أنها الدولة التي تساعد المجتمع الدولي على التخلص من الحركات المتطرفة و هذا ضمن استراتيجية الحرب على

---

[1] - محجوب الزويري، " العبء المذهبي: العوامل الحاكمة للسياسة الإيرانية تجاه العالم العربي "، **السياسة الدولية**، 15 مارس، 2015، نقلا عن موقع: .(http://www.siyassa.org.eg/newsq/5119.aspx)

[2] -Mohammad-Reza Djalili et Thierry Kellner, op, cit, p 13

[3] - حمد أحمد مقداد، "تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية الإيرانية على توجهات إيران الإقليمية"، العلاقات الإيرانية-العربية، حالة دراسة، (دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 40، العدد2، 2013)، ص، ص.460،461.

- محجوب الزويري، **مرجع سابق**.

الإرهاب التي استغلتها إيران واستطاعت التخلص من نظام طالبان في أفغانستان عام 2001 و النظام السياسي في العراق 2003 ، وهذا ما ضمن لها تشكل حكومات موالية لها و فتح عديد الفرص للتوغل في المنطقة.[1] مع بداية الثورات العربية حاولت إيران الاستفادة منها، وكذا التقليل من مخاطرها، حيث كان لها الأثر الأكبر على السياسة الخارجية الإيرانية، التي اعتبرت أن هاته الثورات بمثابة انتصار كبير لتوجهات سياستها الخارجية، القائمة أساسا على دعم الثورات الإسلامية، والدفاع عن المستضعفين في الدول الإسلامية وتصدير الثورة الإيرانية نحو الخارج عبر الثورات، وهذا لتحقيق أهدافها المتمثلة في التحول إلى قوة إقليمية ذات تأثير كبير في المنطقة الشرق الأوسط . بالإضافة إلى ذلك فقد كانت هذه الثورات بمثابة انتصار لإيران على الولايات المتحدة الأمريكية في صراعها الإقليمي حيث اعتبرت إيران قيام هذه الثورات يمثل أيضا انتصار لمحور الممانعة التي تقوده إيران على محور الاعتدال الذي سقطت رموزه في الثورات العربية. كما قامت الشعوب العربية برفض التدخل الأجنبي في شؤونهم الداخلية خصوصا النفوذ الأمريكي وهذا ما توافق مع التوجهات الإيرانية[2]. وقد استفادت إيران من هذه الثورات التي وجهت اهتمام القوى الدولية بعيدا عن برنامجها النووي، ما أعطاها فرصة لتحقيق أكبر قدر من التقدم في عمليات تخصيب اليورانيوم ومواجهة الصعوبات التي هاجمت ملفها النووي.[3]

ومن خلال ما تقدم نستنتج بأن الثورة الإسلامية التي قامت في إيران عام 1979 كانت نقطة تحول في السياسة الخارجية الإيرانية حيث تحولت من نظام سياسي إلى نظام سياسي أخر يختلف في إيديولوجيته وطبيعية قيادته وتطلعاته ومبادئه. وقد طرحت هذه الثورة أفكار جديدة اتصفت بخصوصية توجهات مغايرة ومختلفة لما ظل سائد في البيئة الإقليمية والدولية على حد سواء وبالمقابل اعتبرت هذه الثورة نقطة تحول جديدة في نظرة إيران لعلاقتها

[1] - محجوب الزويري، "حدود الدور الإقليمي الإيراني: الطموحات والمخاطر"، مركز الجزيرة للدراسات ،16 أفريل 2013، نقلا عن موقع:
(http://studies.aljazeera.net/ar/files/iranandstrengthfactors/2013/04/20134492330407430.htm)

[2] - سماح عبد الصبور عبد الحي، **مرجع سابق**، ص، ص.105-107.

[3] -"L'Iran après l'Accord sur le nucléaire: entre ouverture économique et rivalités politiques " sur cit: vu le 26.05.2017
(infogeo.univ-paris1.fr/Fichiers/Descriptifs_Articles/IranAccordOct2015.pdf)

الخارجية، وكيفية بلورة هذه السياسة التي تمثل ردة فعل قوية على السياسة التي اتبعها الشاه، وألغت الدور الذي وضعه لإيران بهدف حماية المصالح الغربية. فكل هذه التحولات توحي بأن إيران تمضي وبشكل تدريجي نحو التحول إلى دولة تشارك في تجسيد بنية منطقتها وجوارها الإقليمي وهو ما يمكن ملاحظته من خلال توجهاتها الإقليمية

المبحث الثاني: مركزية الخليج وأهمية الشرق الأوسط بالنسبة لإيران

يحتل الخليج خاصة والشرق الأوسط عامة مكانة كبرى في أجندة القوى الدولية والإقليمية بشكل عام وفي السياسة الخارجية الإيرانية بشكل خاص، نظرا للأهمية الجيواستراتيجية والاقتصادية والأمنية للمنطقتين.

المطلب الأولى: التحديد الجيوبوليتيكي لمنطقتي الخليج والشرق الأوسط

منطقة الخليج ذات الأهمية الجيواستراتيجية هي جزء من منطقة الشرق الأوسط التي تحظى بدورها بمكانة بالغة عالميا وإقليميا.

اولا: موقع وأهمية منطقة الخليج العربي

" يتمتع الخليج العربي بأهمية جيواستراتجية، وهذا راجع إلى عدة معايير سواء كانت مرتبطة بموقعه الجغرافي المميز والواقع بين القارات الثلاث **(انظر الشكل 2 خريطة الخليج العربي)**، أو بالممرات المائية، وكذا احتوائه على مقومات القوة السياسية من موارد الطاقة كالنفط والغاز، حيث عزز الموقف التفاوضي لوحداته المختلفة على المستويات الإقليمية والدولية من ناحية، وزاد من فرض تحقيق الأمن الداخلي من جهة أخرى. حيث ضاعف من الرغبة في السيطرة على نفط الخليج وممراته في الوقت نفسه من الأهمية لموقعه في الاستراتيجيات الدولية، وضاعف من أهمية التحكم من في ممراته ".[1] فمن الناحية الجغرافية يقع الخليج العربي بين ضفة الجزيرة العربية غربا، و إيران شرقا و مضيق هرمز و خليج عمان من الناحية الجنوبية، و العراق من جهة الشمال. وهو يعتبر حوض ضحل نسبيا، حيث يمتد على مسافة تقدر بحوالي 1300 كلم بدءا من شط العرب في العراق شمالا وصولا إلى رأس مسندم في عمان جنوبا، ويتراوح عرضه ما بين 47 كلم عند مضيق هرمز و280 كلم في أوسع نقطة فيه، بينما تبلغ أعمق نقطة فيه حوالي 100 متر قرب جزيرة هرمز. وينحصر

[1]- وضحة دبيان غنام المطيري ، " دور مجلس التعاون الخليجي في حفظ امن الخليج (2011-2003) "، (كلية الآداب و العلوم ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الشرق الأوسط ، 2010-2011) ، ص.13.

الخليج العربي بين خطي عرض (30-24) شمالا وخطي طول (57-48) شرقا. إذ يبلغ طول سواحله حوالي 3760 كلم ويمثل الساحل الغربي من هذا الطول حوالي 2608 كلم، أما الساحل الشرقي فيبلغ طوله 1152 كلم[1].

الشكل رقم 2: خريطة موقع الخليج العربي

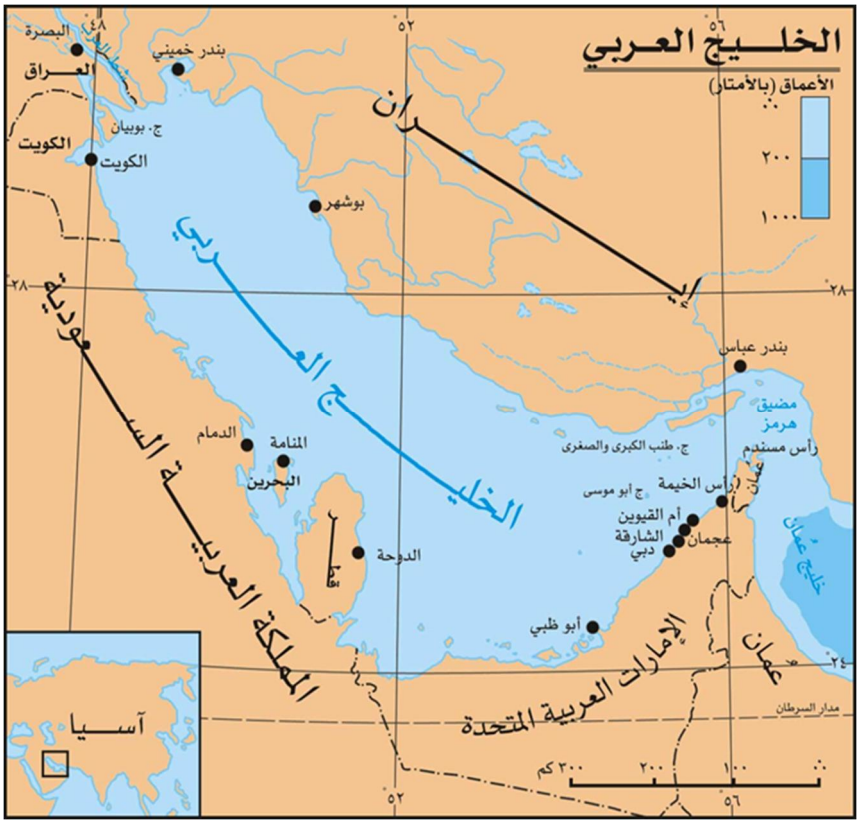

المرجع: خرائط الخليج العربي: نقلا عن موقع المعرفة: (*www.marefa.org*)

بالإضافة إلى ذلك فإن الخليج العربي يضم العديد من الجزر بالغة الأهمية خاصة من الناحية الاقتصادية والعسكرية، والتي يكون بإمكان من يسيطر عليها أن يتحكم في مجمل الممرات البحرية المتوجهة إلى المحيط الهادي داخل الخليج، كما أنه يحتوي على مضيق هرمز والذي يعتبر من أهم المضائق في العالم حيث يشهد مرور أكثر من 17 مليون برميل من النفط يوميا أي ما يعادل 20% من الطلب العالمي على النفط، وما يعادل 40% من النفط المنقول بحرا. كما انه يعتبر البوابة الرئيسية لصادرات نفط الخليج نحو العالم، ويربط مياه الخليج بخليج عمان وبحر العرب ومن خلاله أيضا يمكن الوصول إلى سوريا والبحر

[1] - تاج الدين جعفر الطائي،" **استراتيجية إيران تجاه دول الخليج العربي** "، دمشق، دار مؤسسة رسلان، 2013، ص، ص.15،16.

الأبيض المتوسط و ذلك عن طريق نهر الفرات أو تركيا ،والبحر الأسود عن طريق نهر دجلة، أو إلى إيران وبحر الخرز ومنه إلى روسيا من خلال المعابر الطبيعية أو إلى أفغانستان وهذه الخصوصية التي يتمتع بها الخليج جعلته بمثابة قلب الشرق الأوسط جغرافيا.[1] وبالنسبة لإيران فإن الخليج العربي يمثل أحد أولوياتها الاستراتيجية ومجال من مجالاتها الحيوية، فهي تشغل الساحل الشمالي للخليج بكامله إذ يبلغ طوله حوالي 1200كلم ويمتد من شط العرب ووصولا إلى خليج عمان. بهذا يعتبر هو المنفذ البحري الوحيد، ونبض حياتها التجارية سواء من حيث الصادرات أو الواردات وكذلك من حيث تصدير النفط والمنتجات غير النفطية. إضافة إلى أن الخليج يدخل ضمن الاهتمامات الاستراتيجية لإيران أو بمقربة منه "في الجنوب الغربي لإيران" ولوجود أيضا النفط في مياهه الإقليمية وفي الجرف القاري، وكذا للحفاظ على حرية وسلامة الملاحة فيه. كذلك فهي تقوم بتصدير نفطها بشكل كلي عبر مضيق هرمز وهذا راجع لعدم امتلاكها لخط أنابيب في البحر الأبيض المتوسط على العكس من السعودية والعراق .[2] ضف إلى ذلك أيضا يتمتع الخليج بمكانة خاصة لذا إيران على اعتبار أنها دولة شبه مغلقة تحاصرها اليابسة من 3 جهات (الشمال، الشرق، الغرب)، هذا ما جعلها تعتمد بصفة مباشرة في اتصالها بالخارج على المنطقة الخليجية و المقدرة بطول 320 كلم مقارنة مع باقي دول الخليج العربي كالسعودية ، وعمان، اليمن، الإمارات. كما يعد الخليج المعبر الرئيسي لنفط إيران والذي يشكل 80 % من صادراتها الموجهة نحو الأسواق الخارجية، وبالتالي فهو يمثل المصدر الرئيسي لدخلها من العملة الصعبة. وما يبين اهتمام إيران أكثر بهذه المنطقة هو ما جاء في تصريحات وزير الخارجية الإيراني الأسبق "علي أكبر ولاياتي" حيث قال: "إن ساحلنا الجنوبي والخليج ومضيق هرمز وعجمان هي حدودنا الاستراتيجية الأكثر أهمية. إن هذه المنطقة الحيوية بالنسبة إلينا لا يمكن أن نكون لا مبالين حيالها ". وهذا ما يشير إلى أن منطقة الخليج العربي هي منطقة إيرانية و مياه فارسية خالصة.[3] و لهذا السبب فقد عملت إيران على أن يكون لها دور إقليمي بارز في المنطقة ، حيث سعت و مند وقت مبكر إلى

---

[1] - أشرف كشك،" **العلاقات الخارجية الإيرانية: الواقع وآفاق المستقبل** "، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، مارس 2014، ص، ص. 8، 9.

[2]- ممدوح بريك محمد الجازي، **مرجع سابق الذكر**، 2014، ص. 95.

[3]-أحمد نوري النعيمي،" **السياسة الخارجية الإيرانية 1979 – 2011** "، الطبعة الأولى، عمان، دار الجنان للنشر والتوزيع، 2012)، ص، ص. 12 ،11.

بسط هيمنتها على الخليج العربي بما في ذلك موارده النفطية وذلك من خلال استلائها على الجزر الإماراتية الثلاثة (طنب الكبرى، طنب الصغرى، وأبو موسى)، والتي مكنتها من السيطرة على مضيق هرمز والتحكم في الممرات المؤدية إليه بل وقامت بتوظيفه كورقة ضغط سياسية على دول المنطقة وهذا عن طريق تطبيقها مبدأ "المرور البحري" [1] ، فضلا على ذلك فاحتلال إيران لهذه الجزر مكنها من مراقبة مدخل المحيط الهندي نحو الخليج العربي خصوصا وأنها كانت مسيطرة على الجزر الواقعة غرب مضيق هرمز وهذه الجزر هي لارك، فارور، أم الغنم، بني فارور، هنكام، و هرمز.[2]

الأهمية الاقتصادية للخليج العربي:

برزت الأهمية الاقتصادية للخليج العربي أساسا بعد اكتشاف النفط، وهذا ما أعطى المنطقة أهمية عالمية فهي فضلا عن كونها تتمتع بموقع استراتيجي وجيوسياسي حيوي وهام بالنسبة للممرات المائية، فإنها تتمتع كذلك بمقدرات اقتصادية ونفطية كبيرة إذ تعد هذه المنطقة محور الاقتصاد العالمي، ونواة الإنتاج النفطي العالمي، ومصدر الحياة الصناعية منذ عقود و حتى يومنا هذا[3]. حيث تقع نسبة 90% من نفط الشرق الأوسط في منطقة الخليج العربي، فالخليج لوحده يحتوي على نسبة 66 % من المخزون النفطي العالمي والقابل للاستخراج والذي لا يتوفر منه سوى 2.6% في الولايات المتحدة الأمريكية، 1.9و% في أوروبا الغربية، وتملك الدول الكبرى المنتجة للنفط في الخليج على احتياطات هائلة من هذه المادة لفترة طويلة من الزمن[4].

---

[1]- عبد المنعم هادي علي، "إيران – روسيا دراسة في واقع الجوار والتنبؤ به "، (دراسة مقدمة إلى مجلس كلية الآداب في جامعة كوفى وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في الجغرافيا، كليه الآداب الجغرافية، جامعة كوفى، 2006)، ص. 37.

[2] - ضاري سرحان الحمداني، **سياسة إيران تجاه دول الجوار**، الطبعة الأولى، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع 2012، ص. 150.

[3]- ياسر قطيشات ،" واقع الجغرافيا السياسية في الخليج العربي" ، **الحوار المتمدن** ، العدد 33-41 ، 2017/02/26 ، نقلا عن موقع : www.ahewar.org/debat/show .art.ast.asp? aïd=255649.

[4]-فاضل عبد القادر الحسن أحمد، " السياسات الأمنية في منطقة الخليج 1990-2002 "، (بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، شعبة العلوم السياسية، جامعة الخرطوم، 2003)، ص. 32.

ثانيا: أهمية وموقع الشرق الأوسط

الشرق الأوسط مصطلح أطلق لأول مرة عام 1902 على يد ضابط بحري أمريكي وهو الكابتن " الفريد ماهان " صاحب نظرية القوة البحرية في التاريخ، وذلك في مقال له حمل عنوان "الخليج الفارسي والعلاقات الدولية "وقد ارتبط ظهور المصطلح بتطور الفكر الاستراتيجي الانجليزي، وبعد الحرب العالمية الأولى بدأت دلالة المصطلح التعبير في التغير فاستخدم للدلالة على جزء من المنطقة الجغرافية التي يشملها الشرق الأدنى، ثم جاءت الحرب العالمية الثانية لتؤكد هذا المفهوم فأنشأ مركز تموين الشرق الأوسط وقيادة الشرق الأوسط. إلا أنه وفي الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية شاع استخدام المصطلح أكثر و رغم ذلك فلا تزال هناك العديد من الاختلافات حول تحديد منطقة الشرق الأوسط[1]. وتتضح جليا في كثرة التعاريف التي تطرقت لهذا المفهوم:

فالموسوعة السياسية عرفت الشرق الأوسط **(انظر خريطة الشرق الأوسط في الشكل رقم 3)** بأنه " تعبير غربي ،تم استخدامه أثناء الحرب العالمية الثانية و هو يشمل المنطقة التي تضم كل من سوريا و لبنان و فلسطين و الأردن و العراق و الخليج العربي و مصر و تركيا و إيران ، و تتوسع أكثر لتشمل أفغانستان و قبرص و ليبيا في بعض الأحيان ، إلا أن المقصود بهذا المصطلح هو تجنب مفهوم القومية العربية و نزع صفة الوحدة العربية عنها وهذا بإدخال دول غير عربية على المنطقة[2] ، بينما **الوكالة الدولية للطاقة الذرية** فقد حددت الشرق الأوسط عام 1989 بأنه "المنطقة الممتدة من ليبيا غربا إلى إيران شرقا، ومن سوريا شمالا إلى اليمن جنوبا". في حين هناك من عرفه بأنه المنطقة التي تضم جميع الدول الأعضاء في الجامعة العربية إضافة إلى إيران. بينما يضيف له المختصون في الولايات المتحدة الأمريكية الحبشة وباكستان وأفغانستان والدول الإسلامية المستقلة حديثا في أسيا الوسطى[3]. أما **منظمة الأمم المتحدة** عرفت المنطقة من خلال دراسة قام بها معهد الأمم

---

[1]- جميل مطر و علي الدين هلال ، **النظام الإقليمي العربي : دراسة في العلاقات السياسية العربية** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1986 ، ص ، ص .22،32.

[2]- عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **الموسوعة السياسية**، الجزء الثالث، الطبعة الثانية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1993، ص .456.

[3]- حسين غازي، **الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والامبريالية الأمريكية**، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب ،2005، ص.11.

المتحدة لبحوث نزع السلاح سنة 2004 بهدف إخلاء المنطقة من الأسلحة و يشمل هذا التعريف على 22 دولة هي : الجزائر، تونس، المغرب، موريتانيا، جيبوتي، جزر القمر، مصر، ليبيا، السودان، البحرين، إيران، العراق، إسرائيل، الأردن، الكويت، عمان، قطر، السعودية، الإمارات المتحدة، اليمن، لبنان، سوريا.[1] في حين يعرفها **المعهد البريطاني الملكي للعلاقات الدولية** على أنها "المنطقة التي تشمل إيران و تركيا و منطقة الهلال الخصيب وشبه الجزيرة العربية ومصر والسودان وقبرص"، بينما **معهد الشرق الأوسط في واشنطن** فيحددها بشكل يوحي بأنها يضم العالم الإسلامي أي من المغرب إلى اندونيسيا ومن السودان إلى أوزباكستان. و**الجمعية الإسرائيلية للدراسات الشرقية** عرفت الشرق الأوسط بأنه المنطقة التي تمتد من تركيا شمالا إلى إثيوبيا والصومال والسودان جنوبا ، ومن إيران شرقا إلى قبرص وليبيا غربا، إلا أن الجمعية أخرجت قبرص من دائرة الشرق الأوسط وهذا في مجلدها الصادر عام1967[2].

الشكل رقم 3: خريطة الشرق الأوسط

[1]- شوقي عرجون، "المشكلة النووية في الشرق الأوسط وانعكاساتها على استقرار المنطقة"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة ،2006-2007)، ص.12.

[2]- جميل مطر وعلي الدين هلال، **مرجع سابق**، ص.23.

المرجع: خرائط الشرق الأوسط: نقلا عن موقع المعرفة. مرجع سابق ذكره

ويعتبر الشرق الأوسط مصطلح جغرافي وسياسي تم تداوله في أجزاء العالم المختلفة إذ أن التسمية قصد بها تقسيم المنطقة إلى أقسام حسب البعد والقرب من أوروبا إلا أن هذا الإقليم في الواقع هو إقليم أوسط بالنسبة لخريطة العالم بصفة عامة والعالم القديم بصفة خاصة. ضف إلى ذلك انه إقليم صعب التحديد وهذا راجع إلى أنه إقليم هلامي القوام، أي أنه يمكن أن يتسع أو يضيق على خريطة العالم حسب التصنيف الذي يريده الباحثون في مجالات العلوم الطبيعية أو الإنسانية، أو التصنيف الذي تتخذه هيئة خاصة أو دولية [1]. إن الشرق الأوسط تعبير استراتيجي مرتبط أساسا بمخططات واستراتيجيات القوى الكبرى ونظرتها الخاصة لمشاكل الأمن العالمي، وبالتالي فهو مصطلح سياسي النشأة والاستخدام ولا يعبر عن منطقة جغرافية بعينها، وأن هذه التسمية لا تنطلق من المكونات والخصائص البشرية والحضارية والثقافية بل تنطلق من نظرة الأطراف الخارجية للمنطقة العربية برمتها. ويرجع السبب وراء الاختلاف في تحديد مفهوم هذا المصطلح إلى عدم وجود مقياس موضوعي لتحديد نطاق النظام الإقليمي الشرق أوسطي.[2]

ومن خلال ما تقدم يتبين أن مصطلح الشرق الوسط هو إنتاج غربي و ظهرت بوادره الأولى في الفكر الغربي، فهو لا يقتصر على منطقة جغرافية محددة بل إننا نجد أن نطاقه الجغرافي يتسع و يضيق حسب الأهداف ومصالح القوى الغربية.

الأهمية الاستراتيجية للشرق الأوسط:

تعد منطقة الشرق الأوسط مهد الحضارات، وتصارعت من أجلها العديد من القوى الكبرى عبر التاريخ والطامعة للسيطرة على كامل المنطقة والاستحواذ على ثرواتها الهائلة خدمة لأهدافها المادية والمعنوية.[3] وتتمتع المنطقة بمكانة استراتيجية هامة في العالم وهذا لموقعها الاستراتيجي المميز والذي يتوسط قارات العالم الثلاثة (آسيا - أوروبا - إفريقيا)، و بقيت على مر التاريخ ممرا حيويا للمواصلات العالمية وقد أطلقت عليها عدة تسميات كمنطقة

---

[1]- يحي أحمد الكعكعي، **الشرق الأوسط والصراع الدولي: دراسة عامة لموقع المنطقة في الصراع**، بيروت، دار النهضة العربية، 1986)، ص .141.

[2]- عبد القادر رزيق المخادمي، **مشروع الشرق الوسط الكبير: الحقائق والأهداف والتداعيات**، الطبعة الأولى، الجزائر، الدار العربية للعلوم ،2005، ص.37.

[3]- علي يوسف الدلابيح، " توازن القوى وآثاره في الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأمريكي للعراق 2003-2011 "، (رسالة مقدمة استكمالا لنيل متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2011)، ص، ص. 17، 18.

البحار الستة والمحيطان ومنطقة القناة البحرية والخلجان والمضائق، ويقصد بالبحار الستة(البحر الأحمر–البحر الأبيض المتوسط– بحر العرب– بحر ايجه– البحر الأسود– بحر قزوين)، أما المحيطان فقصد بهما المحيط الأطلنطي والمحيط الهندي، بينما القناة البحرية فهي قناة السويس والتي تعتبر الشريان الحيوي للملاحة العالمية وتربط البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأحمر والمحيط الهندي، في حين يقصد بالخلجان خليج عمان- خليج عدن– خليج العقبة– خليج سرت– خليج قابس– الجزء الغربي الآسيوي من الخليج، بينما المضائق يوجد مضيق هرمز– مضيق البوسفور والدردنيل– مضيق باب المندب– مضيق تيران.[1] وإلى جانب ذلك أيضا فهي تتميز بوفرة مواردها الطبيعية وثرواتها المعدنية والطاقوية وهو ما يعني وفرة عوامل الإنتاج الأساسية.[2]

المطلب الثاني: البعد التاريخي والراهن للانشغال الإيراني بالشرق الأوسط

لا يعد الاهتمام الإيراني بمنطقة الخليج ومن ثم الشرق الأوسط وليد اليوم، بل يعود الانشغال الإيراني السياسي-الأمني والاهتمام الحضاري- الاقتصادي بالشرق الأوسط إلى عصور غائرة في التاريخ الإيراني، وعلى الرغم من حداثة تسميات الشرق الأوسط عموما والصراع العربي الإيراني حول تسميات الخليج بالخليج الفارسي والخليج العربي خصوصا إلا أهميتهما تزداد يوما بعد نظرا للأهمية الجيواستراتيجية والاقتصادية والحضارية للمنطقتين. وقد احتل الخليج والشرق الأوسط أهمية بالغة عبر التاريخ ومكانة كبرى في المسار التاريخي لإيران وبدرجات متفاوتة خصوصا في الوقت الراهن في ظل ازدياد الأهمية الجيواسترتيجية والاقتصادية للمنطقة وتبوئها مكانة هامة في أجندات السياسات الإقليمية والعالمية.

فقد كان الشرق الأوسط في حقبة ما قبل التاريخ بالنسبة لإيران، انطلاقا من الدولة الأخمينية، حكم الاسكندر إلى دولة البارثيين، الدولة الساسانية، والإمبراطورية الفارسية ومن الفتح الإسلامي إلى عهد الدولة البهلوية ثم الفتح الإسلامي وعهد الماغول مرورا بالدولة الصفوية فالدولة القاجارية ورودا إلى عصر الشاه وصولا إلى الوقت الحاضر كان مهما في المسار التاريخي لإيران ولا يزال اليوم– بل ازداد أهمية كبرى ضمن الانشغال الإيراني حتى أضحى يحتل مكانة كبرى في أجندة سياستها الخارجية.

---

[1]- شي بان تشوين ،" الشرق الأوسط في الاستراتيجية الدولية : العالم العربي الشرق أوسطي – حاضرا و مستقبلا " ، المركز العربي للمعلومات،08/11/2005،نقلا عن موقع : www.arab sino . com./ articles/10-5-(24/2488.htm).

[2] - ممدوح محمود منصور، **صراع الأمريكي السوفياتي في الشرق الأوسط**، الإسكندرية، دار مدبولى ،1995، ص. 52.

على اعتبار أن إيران تاريخيا وجغرافيا جزءا لا يتجزأ من منطقة الشرق الأوسط وقد عدّت على أنها بوابة الشرق الأوسط ومهد الحضارات الإيرانية السابقة.[1]

ففي حقبة ما قبل التاريخ كانت الإمبراطورية الفارسية من حيث القوة والنفوذ والسيطرة إمبراطورية عالمية وليست إقليمية فحسب[2]، وفي حالة تنافس وصراع دائم مع الإمبراطورية الرومانية الشرقية حول مناطق عديدة من بينها الشرق الأوسط، وبطبيعة الحال كانت تعتبر نفسها سيدة ورعاياها من الدول الأخرى عبيد، حيث كانت ذات خبرات عريقة في السياسة والتنظيم والحرب ومسلحة تسليحًا قويًا عدة وعتاد .

فكان الشرق الأوسط في تلك الحقبة حسب إشارة بعض آثار هذه الحقبة يشير إلى تقدم صناعة النبيذ وازدهار تجارته فضلا عن الزراعة وغيرها. وتوجد ممرات ومنافذ بحرية في الشرق الأوسط التي تسيطر عليها الإمبراطورية التي تربعت ردحا من الزمن في المنطقة دام قرنين. فقد كان لها السبق في التقريب المتواصل بين الشرق والغرب. وتعدّدت بها الكثير من اللغات والأعراق والديانات والثقافات. وقبل سطوع نجم الإمبراطورية الرومانية، كان لفارس قصب السبق في التأكيد على سطوة القانون، وإنشاء جيش مركزي قوي، وحكومة دولة فعالة ونظامية والهنود الأوروبيون والأفارقة، وتعاقبت حضارات السومريين والأكاديين والآشوريين و الفينيقيين والكنعانيين والآراميين وسواهم، الأمر الذي يشي بوجود ثروة ثقافية استثنائية، كونها كانت على الدوام مركز وملتقى حضارات إنسانية عديدة.[3] وفيها عرف العالم ولادة المدن و نموها وخرابها بفعل الغزوات واندثار بعضها وانبعاث بعضها الآخر، لذلك لا يمكن النظر إلى الشرق الأوسط من خلال تثبيت السمات الإثنية والثقافية، نظراً لوجود طبقات عديدة في الجيولوجيا الثقافية التي عرفتها المنطقة عبر تاريخها المديد.[4]

---

[1]- حمد عبد القادر محمد، **إيران منذ فجر التاريخ إلى الفتح الإسلامي**، الطبعة الاولى، القاهرة، مكتبة الانجلو مصرية ،1982، ص .53.

[2]- **نفس المرجع**، ص .54.

[3]- عمر كوش، تاريخ الشرق الأوسط، نقلا عن موقع:

(http://www.aljazeera.net/knowledgegate/books/2010/4/8/%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A)

[4]- **المرجع نفسه** .

ومن ثم كانت إيران قبل الفتح الإسلامي تحت حكم الساسانيين وكانت تعاني فساد نظامهم الإقطاعي، والشعب كان مقسماً إلى طبقات، و كل فرد من أفراد الشعب يؤدي ضريبة سنوية تسمى ضريبة الرؤوس، ويؤمن بأن الملك ظل الله في الأرض، لأنه يدين بالماجوسية التي رفع رايتها "**زرادشت**"[1] منذ القرن السادس قبل الميلاد ، وصارت الدين الرسمي لإيران حتى الفتح الإسلامي.

و كانت إيران آنذاك -كما اشرنا- هي ودولة الروم أعظم قوتين في العالم، في حين كان الروم يشكلون قوة الغرب، كان الفرس يشكلون قوة الشرق، ويبسطون نفوذهم على إقليم الحيرة وهو جزء من شبه الجزيرة العربية في الشرق الأوسط وكانت توجد فيه دولة المناذرة.[2] التي كان حكامها يدينون بالطاعة والولاء للملك الفارسي، ويؤدون له ضريبة سنوية ويتولون حراسة قوافل التجارة الإيرانية في الشرق الأوسط.[3]

و نظرا للخصوصية والأهمية الحضارية ، بالإضافة إلى أهميتها الاستراتيجية في تلك الفترة ، بدأ الفتح الإسلامي لإيران في عهد الخليفة أبي بكر بغية نشر تعاليم الدين الإسلامي الحنيف في إيران وضمها للخلافة الإسلامية [4]، أصبحت إيران تحت الحكم الإسلامي بعد أن استغرقت سيطرة المسلمين على جميع الأراضي الإيرانية عشر سنوات بسبب اتساع البلاد ووعورتها، وأهم معركة سقط فيها الفرس هي معركة القادسية.[5]

وبالفتح الإسلامي لإيران أصبحت إيران منطقة سنية كباقي مناطق الشرق الأوسط جزءا لا

---

[1]- **زرادشت** هو فيلسوف آسيوي إيراني ومؤسس الديانة الزرادشتية ، وقد عاش في إيران حتى ظهور الإسلام.

[2]- **المناذرة** أو **اللخميون** ، وهي سلالة عربية من قبيلة لخم من تنوخو قد حكموا العراق قبل الإسلام. وكانوا حلفاء الرومان في البدء ثم تحالفوا مع الفرس وقد اتخذ ملوكهم لقب "ملك العرب" وهو اللقب ذاته الذي كان ملوك الحضر يلقبون به أنفسهم ، وجودهم بالعراق بدءاً من أواخر القرن الأول قبل الميلاد. ينحدر المناذرة من بنو لخممن تنوخو قد هاجروا إلى العراق وقد اتخذوا من الحيرة عاصمة لهم ومن مدنهم في العراق الكوفة و النجف و عاقولا وعين التمر و النعمانية و أبلة و الأنبار و هيتوعانة وبقة.

[3]- الفتح الإسلامي لإيران، القاهرة، مركز التنوير للدراسات الإنسانية، نقلا عن موقع:
(http://www.altanweer.net/articles.aspx?id=20048&selected_id=-200480003&links=True)

[4]- محمد عبد القادر محمد، **إيران منذ فجر التاريخ إلى الفتح الإسلامي، مرجع سابق**، ص. 197.

[5]- **معركة القادسية** أحد معارك الفتح الإسلامي لفارس وقعت في 13شعبان 15هـ19-16) نوفمبر636، بين المسلمين بقيادة سعد بن أبي وقاص والإمبراطورية الفارسية بقيادة رستم فرخزاد في القادسية ، انتهت بانتصار المسلمين ومقتل رستم . وكانت أحد أهم المعارك لفتح العراق . وشهدت المعركة تحالف للإمبراطور الساساني يزدجرد الثالث مع الإمبراطور البيزنطي هرقل الذي زوج حفيدة مانيانغ إلى يزدجرد كرمز للتحالف.

يتجزأ عن الخلافة الإسلامية، ومن ثم كانت الصبغة السنية ظلت تميز إيران تسعة عقود من تاريخها، أي منذ الفتح الإسلامي سنة 21هـ إلى قيام الدولة الصفوية الشيعية سنة 906هـ ، وبرزت الصبغة السنية بوضوح خلال حكم الدولة التركية التي قامت في إيران كالغزنوية و السلجوقية ، إضافة إلى أن هذه الدول أعلت من شأن الجهاد في سبيل الله، وانطلقت في أنحاء المعمورة نشراً لدين الله. وظلت الصبغة السنيّة بارزة في إيران حتى بعد سقوط الخلافة العباسية وحكم المغول والقبائل التركية. وقد اعتنقت بعض القبائل التركية الساكنة في منطقة أذربيجان بعد سقوط الخلافة العباسية المذهب الشيعي الاثني عشري مثل قبائل القزلباشيه وجنحت إلى التصوف، وكانت تتبع فرقة صوفية تسمى الفرقة الصفوية نسبة إلى صفي الدين الأردبيلي أحد أقطاب التصوف، وصفي الدين هو جد إسماعيل الصفوي مؤسس الدولة الصفوية.[1]

وقد استطاع إسماعيل بمساعدة قبائل القزلباشيه أن يقيم دولة جديدة سميت الدولة الصفوية نسبة إلى جده الأكبر صفي الدين، وأعلن "تبريز" عاصمة له سنة 906 هـ .

ولم يلبث إسماعيل أن أعلن المذهب الشيعي الإمامي مذهباً رسمياً للدولة الصفوية في عام 907 هـ (1501م)، فأخذت إيران تصطبغ بالصبغة الشيعية تحت الضغط والإرهاب الذي مارسه الشاه إسماعيل وتسير باتجاه يختلف اختلافاً كبيراً عمّا كانت عليه في القرون التسعة التي سبقت حكم الصفويين. وبدأ مسار النشاط البشري يتغير تغيراً جذرياً وشاملاً في النواحي السياسية والاجتماعية والدينية والاقتصادية والعلمية والفنية.

وخلال هذه الفترة التي سيطر فيها الفقهاء الشيعة على الحكم في الدولة الصفوية، كان تأثيرهم الممتد يصل إلى كافة جوانب المجتمع ومناحي الحياة السياسية والثقافية والاقتصادية، ويذكر الدكتور علي شريعتي حادثةً شديدة الدلالة عن مدى تأثيرهم، فيقول "في مطلع العهد الصفوي كان (القزلباشية) يجوبون شوارع وأزقة المدن والأسواق وهم يصيحون بصوتٍ واحد: (اللعنة على أبي بك، اللعنة على عمر، وكان يتعين على المارة ترديد هذا الشعار معهم، وكان من يتردد كانوا يغرسون حرابهم في صدوره لإخراجه من حالة الشك

[1]- إيران في ظل الإسلام في العصور السنية والشيعية، القاهرة، مركز التنوير للدراسات الإنسانية، نقلا عن موقع:
(Http://www.altanweer.net/articles.aspx?id=20048&selected_id=-200480010&page_size=5&links=true)

والتردد".[1] وطدت المؤسسة الدينية الشيعية دعائمها وأركانها في عهد الدولة الصفوية واخترقت الثقافة المجتمعية عبر عددٍ من الأساطير التي يدحضها البحث التاريخي التأصيلي.[2] حتى غدت الدولة الإيرانية الصفوية حصن الشيعة السياسي والديني في الشرق الأوسط والعالم، ومصدر نشر المذهب والتبشير به في منطقة الشرق الأوسط خصوصا على اعتبار أن إيران جزء منها. ومع انهيار الدولة الصفوية واستيلاء أسرة القاجار على الحكم اتسمت هذه المرحلة بحالة من الصدام بين فقهاء المذهب وأسرة الحكم القاجاري الذي امتد من 1796-1925 ميلادية، نتيجة فساد الحكام والأمراء وتجاهلهم دور المؤسسة الدينية. ودخل الفقهاء الشيعة ساحة العمل السياسي من باب الفتوى، مما مهد لمشاركتهم في الثورة الدستورية عام 1906م، وبذلك أصبحت الملكية القاجارية ملكية دستورية يضطلع الفقهاء خلالها بمهمة الرقابة على أعمال الحكومة. واستمرت هذه المرحلة إلى أن انقض القائد العسكري رضا ميربنجي عام 1925م على بقايا الحكم القاجاري ليعلن تأسيس بداية الحكم البهلوي لإيران. وقد واجه القائد الطموح نفوذ المؤسسة الدينية وتجمعات الفقهاء الشيعة وتقليص رقعة حركتها في الدولة والمجتمع، عبر فرض سياسة تحديث الدولة ثم فيما بعد الاشتغال بعملية التبشير في الشرق الأوسط.

استمر النهج السابق خلال حكم محمد رضا بهلوي 1941-1979، إذ بدا واضحاً الحضور الخافت لرجال الدين، وكانت الحركة السياسية محصورة تقريباً في الكتل والتيارات التحديثية والليبرالية واليسارية. وكان تحييد رجال الدين عن الحياة السياسية في إيران الطابع الأكثر وضوحاً خلال حكم محمد رضا بهلوي، حتى أن فعالية طبقة رجال الدين الشيعة في الوقوف ضد حكمه كانت الأقل تأثيراً خلال المراحل الأولى من الاحتجاجات التي أدت لقلب نظام الحكم في إيران عام 1979م، إذ اعتمدت هذه الاحتجاجات على تنظيمين أساسيين هما " فدائيان إسلام" و"حزب توده الشيوعي" و" فدائيان خلق" و"مجاهدي خلق" ذات الاتجاه

---

[1]- علي شريعتي، **التشيع العلوي والتشيع الصفوي**، بيروت دار الأمير، 2007، ص.75.

[2]- يقول علي شريعتي " تم تلفيق رواية تاريخية مضحكة تتجلى فيها أواصر الارتباط المذهبي – القومي، تقول أن الحسين بن علي تزوج شهربان وابنة الملك يزدجرد آخر ملوك كسرى التي جيء بها أسيرة في عهد عمر بن الخطاب وتزوجها الحسين بن علي وولد منها ولداً واحداً هو علي بن الحسين (زين العابدين)" و قد دحض الكثير من الباحثين هذه الرواية، إلا أنها متجذرة بعمق في الوعي الثقافي الايراني حتى الآن. **راجع:** علي شريعتي، التشيع العلوي والتشيع الصفوي، **مرجع سابق**، ص، ص.123-125.

الماركسي الإسلامي. ولم تتوضح معالم التيار الديني الشيعي المعارض للشاه حتى عام 1977م بعد أن أصبح لرجال الدين الشيعة موقفٌ واضح من الثورة التي كانت قد بدأت على صورة أعمالٍ متفرقة منذ سنواتٍ طويلة.[1]

ومع انتصار الثورة بدأت مرحلةٌ جديدة في تاريخ إيران المعاص، حملت أبعاداً دينية ومذهبية واضحة في تأسيس الدولة وصياغة آليات الحكم ومؤسساته، طبعتها نظرية "ولاية الفقيه العامة" بعد نجاح الخميني في تجيير الثورة لصالح التيار الديني الذي قاده من منفاه في فرنسا.

أدى الواقع السابق وسيطرة رجال الدين على الثورة عام 1979م، إلى وصول الفكر الديني الشيعي لأول مرة للحكم في العصر الحديث، وتأسيس نظريته السياسية في الحكم والتي تقوم على فكرة "ولاية الفقيه العامة"، وتميز هذه النظرية النظام السياسي في إيران، الذي يستحضر (المظلومية التاريخية) في إدارته للملفات السياسية وعلاقاته مع جيرانه.[2] ويرجع الفضل إلى موسوي الخميني في إظهار هذه النظرية للوجود وتحويلها من فكرةٍ إلى واقعٍ سياسي، وقد بدأت أولى معالم هذه النظرية بالظهور عام 1471 ميلادية، على يد محمد بن مكي الجزيني العاملي وفي كتابٍ من أبرز كتب الشيعة هو" اللمعة الدمشقية"، وفيه استند الجزيني على ما أسماه بـ "ولاية الفقيه العامة".[3] عن المهدي المنتظ، غير أن هذه الولاية كانت محصورة في القضاء والحدود وإقامة صلاة الجمعة. ومع نجاح الثورة الإيرانية أخذت إيران العمل بتصدير الثورة الإيرانية خارج حدودها في الشرق الأوسط، وشهد هذا الأخير ثورة عارمة كالثورة الإيرانية في عنفوانها كانت مقلقة لدول الجوار في منطقة الشرق الأوسط تحديدًا، والتي كانت تتمتع بأنظمة لا تقل استبدادًا وقهرًا عن نظام الشاه، ومما زاد من حالة الرعب عقيدة الخميني نحو الثورة، إذ يرى أن "تصدير الثورة" أمر حتمي، وبحسب قوله: "لا يعني تصدير الثورة أن نتدخّل في شؤون دول أخرى، ولكن سنجيبهم عن أسئلتهم بشأن معرفة الله"[4].

---

[1]- آمال السبكي، **تاريخ إيران السياسي بين ثورتين 1906-1979**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، 1999، ص ص. 202- 207.

[2]- **نفس المرجع**، ص. 207.

[3]- أحمد يحي جعفر، " إيران وعقيدة تصدير الثورة: البضاعة في أسواق العرب "25 /2017/1، نقلا عن موقع: (https://www.alaraby.co.uk/jeel/identity/2017/1/25)

[4]- **مرجع سابق**، ص، ص. 207، 208.

مثلت تلك العقيدة تحديدًا، محورَ إذكاء الصراع ونقله من داخل إيران إلى خارجها، وهذا ما يدل أكثر على الاكتراث الإيراني بالشرق الأوسط تاريخيا وحاضرا بحيث بدأت أسراب فارس تعبر الخليج إلى أرض الجوار، وتأثّر بها الشباب وقادة الرأي في مختلف البلدان، إلا أن المحور الأخطر تمثّل في الجانب الطائفي الذي أحيته الثورة الإيرانية بعد أن تلبّست بالثوب الشيعي الخالص، ورأى الشيعة العرب في إمام فارس روح مهديهم المنتظر ومخلّصهم الموعود، فما بين "الطموح الخميني" والرغبة الجماهيرية في التغيير التقت روح الثورة الإيرانية مع جيل جديد قرّر أن يصنع التغيير بفعل التغلغل الفكري الشيعي في ظل حكومات استبدادية في الشرق الأوسط. ومشروع تشييعي إيراني لدول الخليج وتمدد في الشرق الأوسط مبيّت كما يجري حاليا من نفوذ إيراني قوي محكم في عراق ما بعد صدام حسين وتغلغل في سوريا واليمن وجنوب لبنان وتوغل للمد الشيعي في عديد من مناطق الشرق الأوسط والبحرين ومصر وغيرها ...

يمكن من خلال ما سبق القول بأن الاهتمام الإيراني بمنطقة ثم الشرق الأوسط ليس وليد اليوم، بل يعود الانشغال الإيراني السياسي-الأمني والاهتمام الحضاري-الاقتصادي بالشرق الأوسط إلى عصور غائرة في التاريخ الإيراني بدرجات متفاوتة، وعلى الرغم من حداثة تسميات الشرق الأوسط عموما وازدياد أهميته في الوقت الحالي. زاد الاكتراث الإيراني من خلال التوغل الإيراني وتمدده في عديد الدول الشرق أوسطية مثل العراق سوريا، اليمن .... الخ تجسيدا لمبدأ تصدير الثورة الإيرانية.

خلاصة الفصل الثاني:

في نهاية الفصل الثاني يمكن استخلاص الآتي:

1- إيران تسعى دائما نحو التفوق الإقليمي وتستند في ذلك على عمقها التاريخي الذي هو امتداد لإمبراطورية الفارسية، وكذا جغرافيتها إذ ترى نفسها مؤهلة لتحديد مصير وشكل المنطقة، إضافة إلى ذلك فهي تتصور نفسها واحدة من الدول الهامة والمحورية في الشرق الأوسط باعتبار أنها امتداد لحضارة قديمة يمكن لها التأثير خارج حدودها.

2- أهمية ومركزية الخليج العربي بالنسبة لإيران باعتبارها منطقة متاخمة لها، فهو يمثل أحد أولوياتها الحيوية وهذا ما يفسر إصرارها الدائم على تسميته بالخليج الفارسي بدلا من الخليج العربي.

3- الاهتمام الإيراني بالشرق الأوسط ليس وليد اللحظة بل يعود إلى أزمنة غابرة في التاريخ، وهذا راجع إلى الأهمية الكبرى التي يتمتع بها، ما جعل إيران تهتم بالمنطقة الشرق أوسطية وتعمل على تكثيف سياسات واستراتيجيات تتناسب والظروف الراهنة من اجل بسط السيطرة والهيمنة على منطقة الشرق الأوسط، ومن جهتها قامت ببناء قوتها الذاتية اعتمادا على نفسها لتحقيق مشاريعها وطموحات هيمنتها.

4- نظر للأهمية الكبرى التي تتمتع بها إيران والقدرات والإمكانات الهائلة التي تملكها مكنتها من لعب دور مؤثر وفعال في محيطها الإقليمي.

الفـــصـــل الثالث:

مرتكزات
السياسات الإيرانية
تجاه الشرق الأوسط
و مشاغل الهيمنة

الفصل الثالث: مرتكزات السياسات الإيرانية تجاه الشرق الأوسط ومشاغل الهيمنة

تعد إيران من بين أهم الدول الفاعلة في الشرق الأوسط وهي دائما تحاول مد نفوذها عبر أدوات القوة المختلفة باتجاه الشرق الأوسط، ومنطقة الخليج بوجه خاص باعتبارها المنطقة الأضعف مقارنة بغيرها من المناطق الأخرى المحيطة بإيران و التي قد تحد من طموحاتها الإقليمية التوسعية لموازاتها لها في القوة و تفوقها عليها في بعض الأحيان، و بالتالي فإن الممر الوحيد والأقرب لإيران لمد نفوذها هو الاتجاه غربا نحو الشرق الأوسط و الخليج العربي على وجه الخصوص باعتباره بمثابة مجال حيوي استراتيجي لها.[1]

المبحث الأول: احتواء الخليج والتربّع على الشرق الأوسط: الابعاد والمتغيرات

المطلب الأول: السياسة الخارجية الايرانية الشرق اوسطية: المحددات والادوات

هناك مجموعة من المحددات في السياسة الخارجية تجاه العالم عموما وصوب الشرق الأوسط خصوصا، وهي تمثل المرتكزات الأساسية لتوجهات إيران في منطقة الشرق الأوسط ذات الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية والأمنية والايديولوجية بالنسبة اليها. وسنعرض في خلال ما يلي أمهات المحددات التي ينبني عليها السلوك السياسي الإيراني الإقليمي الخارجي.

اولا: الموقع الجيوسياسية لإيران وتعدد مقومات القوة

يعد الموقع الجغرافي من أهم العوامل الطبيعية التي تؤثر في قوة الدولة ورسم سياستها الخارجية والداخلية وطبيعة سلوكها، وتكمن الأهمية الجيوبوليتيكية لموقع الدولة فيما يمنح، في ظروف معينة تستطيع الدولة أن تستثمرها لصالحها وفق القدرات البشرية المتاحة، فالموقع الجغرافي يحدد المجال الحيوي المباشر لسياسة الدولة الخارجية، كما أنه يحدد ماهية التهديدات الموجهة إلى أمن الدولة، فالدولة توجه سياستها في أغلب الحالات إلى المنطقة الجغرافية التي تقع في إطارها[2] ، كما أن موقع الدولة في تلك المنطقة يؤثر على سياستها الخارجية من خلال تحديد هوية الدولة ونوعية التهديدات الخارجية المباشرة ، لذلك نجد إيران تحتل موقعا جيواستراتيجيا هاما في الشرق الأوسط –كما اشرانا في المطلب الأول من المبحث

[1] - عمر خليفة راشد ، أضواء على المشروع الصفوي الإيراني ، نقلا عن موقع :
(http://www.omarblog.com/67.htm.pdf)

[2] - إياد عايد والي البديري، " الدور الاستراتيجي لإيران في منطقة الخليج العربي دراسة جيوبوليتيكية "، مجلة القادسية للعلوم الإنسانة ، المجلد 11 ،العدد 3 ، مارس 2008 ، ص 244.

الأول المعنون بتعريف الدولة الإيرانية وخصائصها تحت الفصل الثاني، فبالإضافة إلى المساحة الواسعة لإيران وسيطرتها على موردا طبيعة هامة نجد إيران تقبع على موقعٍ استراتيجي في غاية الأهمية، ويغص بالثروات الطبيعية، وتمتاز بموقع استراتيجي حساس، فهي متاخمة لشبه القارة الهندية، وتتمتع بموقع حساس آخر على بوابات الخليج العربي، ولديها من الموارد الاقتصادية الكبيرة والمتنوعة، الفحم، الغاز الطبيعي، خام الحديد، الرصاص، النحاس، المنجنيز، الزنك، الكبريت، وقابعة على احتياطات نفطية ضخمة، وتبلغ مساحتها 1.648 مليون كم2، منها 1.636 مليون كم2 يابسة، و12000 كم2 مياه، ويبلغ تعداد سكانها 70 مليون نسمة تقريباً. لذا فإيران تمتلك من المقومات ما يؤهلها بأن تصبح قطبًا إقليمًا فاعلاً رغم أنها بلد نامي. وهكذا فإيران تحوز على عناصر القوة، وتستثمر فعلا هذه العناصر في اجتراح دور إقليمي. وتسيطر على أهم الممرات المائية العالمية أهمها مضيق هرمز الذي تستخدمه إيران كوسيلة ضغط في أية ترتيبات إقليمية أو مفاوضات دولية خاصة برنامجها النووي مع الغرب والتي أحيانا تهدد بغلقه أمام الملاحة الدولية.[1]**(انظر الشكل رقم 4 الخاص بموقع مضيق هرمز و أهميته بالنسبة لإيران والشرق الأوسط والعالم.)**

المرجع: مضيق هرمز الموسوعة العربية (https://www.arab-ency.com/ar**)**

[1] - **المرجع نفسه** ، ص .244.

ثانيا : المحدد الأمني:

تبنت إيران سياسة خارجية ثورية منذ 1979 إذ كانت الطبقة الحاكمة آنذاك محملة برؤية مسبقة تجاه العالم الخارجي انعكست على سياستها الخارجية، جرّت هذه الرؤية عاصفة محملة بعزلة دولية ونظرة سلبية تجاه إيران. إلا أنه مع نهاية الثمانينات من القرن الماضي وبداية عقد التسعينات، بدت إيران أكثر واقعية في سياستها الخارجية، لاسيما مع صعود التيار الواقعي. إثر ذلك سعت إيران إلى إعادة هيكلة علاقاتها الإقليمية والدولية مع الاحتفاظ بثوابتها الاستراتيجية، وانتقلت من الدور الثوري في عهد الخميني، إلى الدور المتوازن إذ ركزت على الدبلوماسية الهادئة والتوازن في علاقاتها الخارجية، وحاولت أن تجمع بين القوة الصلبة والناعمة، بعيدا عن إثارة الحساسيات؛ بهدف إعادة بناء ما دمرته الحرب العراقية- الإيرانية. رغم ذلك استمرت دول الجوار تقابل كل سياسة إيرانية بنظرة يكتنفها الشك والحذر الشديد.[1] فرغم هذا النجاح النسبي في سياستها الأمنية في الشرق الأوسط، إلا أن إيران ما تزال في علاقتها الإقليمية والدولية ينتابها عدم ثقة عميقة، حيث تواجه 15 دولة جوار يغلب على تفاعلاتها سمة التوتر، تجعل إيران والأطراف الإقليمية والدولية في حالة شك دائمة، وهذا بالتأكيد سوف ينعكس على فاعلية سياسة إيران الخارجية. ولعل الشعور الإيراني بالعزلة والتهديد الموجه ضدها جعلا التفكير السياسي فيها القائم على المؤامرة ربما يمثل القوة المحركة وراء محاولة الحصول على السلاح النووي. وجدير بالملاحظة أن التهديدات والحصار الذي فرضته الولايات المتحدة على إيران، فرضا على الأخيرة التركيز على سلامتها ووحدتها الإقليمية وأيقظت وعي الإيرانيين بأهمية الوضع الإقليمي لإيران والدور السياسي والأمني الذي يمكن أن تضطلع به إيران في المنطقة.

ثالثا: المحدد الاقتصادي:

يشكل الاكتفاء الاقتصادي القضية الحرجة الثانية في السياسة الخارجية. ويعني الاكتفاء الاقتصادي أن تتوصل الدولة إلى مرحلة لا تضطر فيها إلى مد يد الحاجة للدول الغنية للحصول على مساعدات مالية أو عينية كالسلاح والطائرات وغيرها وبالتالي قدرة النظام

[1] - عياد البطنيجي ، " السياسة الخارجية الإيرانية دراسة نقدية " ، 2011/07/26 ، نقلا عن موقع :
http://cssrd.org.lb/index.php?option=com_content&view=article&id=70:2011-07-26-09-55-40&catid=10:--- 130&Itemid=3)

السياسي على أن يصمد من خلال الإنتاج المحلي من خلال الاكتفاء الذاتي، لأن الخلل في ذلك يقود الدولة إلى قفص التبعية للخارج، ويدفعها ذلك إلى تقديم تنازلات سياسية وأمنية لها عواقب وخيمة، مما يهدد وجود الكيان القومي ككيان سياسي مستقل قابل للنمو.[1]

1- الاقتصاد والطاقة النووية:

تدرك إيران أن الطاقة عصب الحياة في العصر الحاضر، وعليها أن تعمل جادة في القيام بمسئوليتها على توفير الطاقة الكامنة للحياة والتنمية الاقتصادية، وإيجاد مصادر أخرى للطاقة البترولية. ولعل تطوير إيران لبرنامج نووي أحد تجليات هذا الإدراك. وبالفعل استطاعت إيران أن تحقق بعض الانجازات العلمية بهذا الخصوص.

فقد نجحت في تخصيب اليورانيوم باستخدام أجهزة الطرد المركزي. وبإعلان أحمدي نجاد في 11 إبريل 2006 أن إيران امتلكت دورة وقود نووي كاملة[2]، تكون إيران قد امتلكت العلم والتقنية النووية. وهكذا حققت إيران انجازا علميا وتقنيا. وهذا يعني أن البرنامج النووي الإيراني سوف يستخدم في تحديث الدولة علميا وتقنيا في المجال الطبي والزراعي والعسكري، فضلا عن تنوع مصادر الطاقة فيها؛ لأن البترول مادة فانية ناضبة طال الزمن أم قصر، وسكان إيران يتزايدون بمعدلات مرتفعة، وهم في أمس الحاجة لمصادر بديلة للطاقة.

وعلية، تكون الطاقة النووية ركيزة لرفاهية الشعب الإيراني، وذلك من خلال استبدال مصدر الطاقة البترولية بطاقة أخرى نووية، وتقليص احتياجات السوق المحلي من البترول، وهو ما يرفع فائض البترول الذي يتم تصديره للخارج وغزو الأسواق الأجنبية بالبترول الإيراني، وبالتالي زيادة في الدخل القومي الإيراني بفعل زيادة عوائد البترول المصدر للخارج، ومن هنا يتم توظيف هذه العائدات في الداخل، ما يرفع الدخل الفردي وتوفير الكثير من الاحتياجات الداخلية، من خلال إنشاء فروع إنتاجية جديدة في المجال الصناعي، يساهم بشكل كبير في معالجة مشكلات البطالة، والتخفيف من الاستيراد، وغيرها من المشكلات الاقتصادية.[3]

---

[1]- **المرجع نفسه**.

[2] - وليد عبد الحي، **إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020**، الجزائر، مركز الدراسات التطبيقية ، 2010، ص .196.

[3] - عياد البطنيجي، " السياسة الخارجية الإيرانية " ، **مرجع سابق**.

2- تكنولوجيا الأقمار الصناعية والعسكرية:

تعتبر إيران الدولة الثانية بعد إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط التي تمتلك القدرة على إطلاق أقمار اصطناعية [1]، بعد أن وضعت إيران في 4 فبراير 2009 قمرا اصطناعيا صنعته، حيث أطلقته بواسطة صاروخ "سفير2" الذي أفادت وكالة الأنباء الإيرانية أنه بدوره صنع في إيران. من المؤكد أن إطلاق قمر إيراني الصنع بواسطة صاروخ إيراني الصنع أيضاً يعد انجازا علميا وتقنيا تفتقر إليه دول المنطقة. إن امتلاك إيران تكنولوجيا الأقمار الاصطناعية والصواريخ الحاملة لها والتي بدا واضحا أن إيران حققت فيهما سبقاً على العرب، ويعد مصدر قوة تضاف إلى مصادر القوة الأخرى التي تمتلكها إيران وهو ما يعني التقدم نحو تحقيق المشروع الإيراني. بالإضافة إلى امتلاك إيران لصواريخ شهاب 1، 2، 3، 4 ،5 وهناك توجه للتطوير شهاب6، وصواريخ أخرى مثل "زلزال" و"الفاتح". وتبذل إيران جهدا جبارا في تطوير قدراتها الصاروخيّة البالستية والتكنولوجيا العسكرية، وهي تنفق جزءا كبيرا من ميزانيتها التسلحية على ترسانة الصواريخ التي تمتلكها وتطورها.[2] فضلا عن امتلاكها للأسلحة الكيماوية والبيولوجية، وتصنيع الغواصات. لذا تعتبر التكنولوجيا محركا رئيسيا لسياسة إيران الخارجية، وتوجيه العلاقات الإيرانية الخارجية، ونجاحها أحيانا وإخفاقها أحيانا أخرى، حيث إن إيران في حاجة متزايدة إلى تطوير قدراتها التكنولوجية واللحاق بطفرتها العالمية، والرغبة في تحديث جيشها وإصلاح ما تم تدميره منذ الثورة وأثناء حربها مع العراق، والرغبة في تحقيق نمو اقتصادي والاعتماد على الذات كأحد المبادئ الأساسية للثورة الإيرانية، في ظل الحصار الأمريكي المضروب عليها، لذا لجأت إيران لتعميق علاقاتها مع الصين وروسيا كبديل عن التكنولوجيا الأمريكية والغربية. فقد بقيت معادلة البترول الإيراني مقابل التكنولوجيا والتجهيزات العسكرية هي المعادلة المسيطرة على توجه السياسة الخارجية الإيرانية، وهو ما جعل إيران تنجح في اختراق الحصار الأمريكي المضروب عليها، وهو ما سبب قلقا أمريكا وإسرائيليا. وهذا كله علامة نجاح تحسب لإيران وسياستها الخارجية.

---

[1] - احمد إبراهيم محمود، **البرنامج النووي الإيراني آفاق الأزمة بين التسوية ومخاطر التصعيد** ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، 2010 ، ص. 6.

[2] - **المرجع نفسه.**

3- التنمية والسياسة:

استطاعت إيران أن تحقق بعض الانجازات التنموية، ولكنها عجزت عن تحقيق المنظور الشمولي للتنمية المستدامة، ويكشف عن ذلك حالة الاحتجاجات الواسعة ليس في الأوساط الشعبية والطبقة الوسطى فحسب، بل من داخل النخبة السياسية التي اعترتها الفرقة وأصابها الانقسام إثر فوز نجاد بولاية رئاسية ثانية، حيث لا يزال يعاني النظام الإيراني من تلك التحولات العاصفة في بنيته الاجتماعية تم التعبير عنها بمظاهرات وحرائق وصدامات وقتلى واعتقالات بالآلاف، وهو مؤشر على أن النظام الحاكم فقد جزءا من قاعدته الاجتماعية نتيجة عجزه عن التعبير عن حركية المجتمع الإيراني، وهو دليل على فشل الطبقة الحاكمة في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في ظل ازدياد الفجوة بين النظام الحاكم وقاعدة الشعبية.

هذه الفجوة سوف تستغل من قبل الخارج وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية في إحداث المزيد من العقوبات الجديدة التي يطلق عليها بـ"العقوبات الذكية" ضد إيران إثر تعثر نجاح المفاوضات على خلفية برنامجها النووي، وفشل نظام العقوبات الاقتصادية[1]، وبالتالي هيكلة العقوبات بما يستعيد من فاعليتها في منع إيران من تطوير مشروعها النووي. وهي عقوبات وصفتها وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون بـ "عقوبات تصيب بالشلل". سوف تستهدف هذه العقوبات بشكل أساسي القاعدة الاجتماعية-الاقتصادية المساندة للنظام الإيراني، من خلال استهدافها نقطة الضعف الاقتصادية الإيرانية الأساسية المتمثلة باعتماد النظام على واردات البنزين الأجنبية التي تصل إلى 40% من احتياجاته المحلية، وهو القطاع الذي يعمل فيه داعمو النظام وبخاصة الحرس الثوري الإيراني حيث هناك كيانات تابعة لـ (الحرس الثوري) مرتبطة بهذه التجارة بشكل من الأشكال.

لكن رغم أن إيران بلد نام، ويعاني من معضلات اقتصادية وبيئة دولية وإقليمية شديدة التعقيد، بيد أنه لا يمكن إنكار ما حققته على الصعيد التنموي- وإن كانت تنمية ناقصة- فهي تحتل على صعيد المنطقة مكانةً متميزة في الحقل الاقتصادي والعلمي والتقني، كما بينا سابقا. وهنا تبدو مفارقة غريبة تحتاج إلى بحث معمق مفادها أن إيران منذ ثورتها عام 1979 وهي ترفض الاعتراف بالنظام الدولي، واتبعت سياسة الحياد "لا شرقية ولا غربية"، مقابل ذلك فُرض عليها عزلة دولية وإقليمية وحصار ضارب من قبل النظام الدولي وبخاصة الولايات

[1] - المرجع نفسه.

المتحدة الأمريكية، واستمرار النزاع بينها وبين واشنطن، وعدم اعترافها بالهيمنة الأمريكية، حتى أمست، كما يقال "رأس حربة في مواجهة المشروع الأمريكي"، ورائدة بما يسمى جبهة "الممانعة"، ومع ذلك استطعت إيران أن تحقق بعض الانجازات التقنية والعلمية والتنموية برغم الحصار والعزلة المضروبة عليها.[1]

رابعا: محدد القومية الفارسية والايديولوجية:

ينطلق صانع السياسة الخارجية الإيرانية في اتخاذ قراراته، والتعامل مع التطورات الدولية والاقليمية وفق أغلب المحللين السياسيين على مرتكزات وقيم أساسية، أولها مرتكز القومية الفارسية والاعتزاز، حيث تعتبر إيران واحدة من أكبر الإمبراطوريات القديمة، ومن أهم دول العالم تاريخيًا، وهذا أمر انعكس على السياسة الخارجية الإيرانية، وتفضيل مرتكز القومية الفارسية على ما سواه من المرتكزات الأخرى.[2]

وبالدخول إلى موقع وزارة الخارجية الإيرانية على الانترنت، سوف نلاحظ عبارات تزخر بتصوير مكانة إيران وعظمة حضارتها ومدى تميز الإيرانيين وتفردهم عن العالم والحضارات الأخرى، وهم دائما يعطون ولا يأخذون، عطاءٌ دائمٌ وبلا حدود، كأنهم شريان حياة الأمم الأخرى ومصدرها الروحي. هكذا يصورون أنفسهم. وهي تصورات ترمي إلى تعظيم الذات الإيرانية، والرفع من شأنها ومكانتها، وهي تجد مكانة لها في أذهان الإيرانيين. وتظهر بشكل جلي في مدى اعتزاز الإيرانيين بحضارتهم وثقافتهم مثل: "إن النهضة الإيرانية من مراكز الحضارة الإنسانية في العصور التاريخية في قارة آسيا والعالم وتحطي بموقع مهم"، و"تتبوأ إيران مكانة متميزة في الشرق الأوسط بل في العالم اجمع"، "وزاد من أهميتها موقعها الحضاري العريق على امتداد التاريخ" و"هذا قيّض لإيران بان تزخر بتجربة حضارية راقية جعلها معلما للتقدم إنسانيا وسياسيا وثقافيا على المستوي الوطني والإقليمي والدولي". وحتى في مجال الأدب والشعر فإيران تعظم من قيمة آدابها وشعرها. ويعتبر الإيرانيون أنفسهم "أنهم أغنوا الحضارة الإنسانية ".[3]

---

[1] - **المرجع نفسه.**

[2] -عبد السلام العيدي، "مرتكزات السياسة الخارجية الإيرانية.. المصلحة والعامل الأيديولوجي"، 2016/07/25 ، **صحيفة الوئام الالكترونية** ، نقلا عن موقع : (http://www.alweeam.com.sa)

[3] - **المرجع نفسه** ، ص .2.

وبالمقابل اذا كانت المصلحة تحدّد وفق الهوية التاريخية والمرجعية الحضارية والثقافية المشتركة حسب التحليل البنائي في العلاقات الدولية ،فإن السياسة الخارجية الإيرانية تقوم ايضا على مرتكز المصلحة، رغم من كل ما يتبناه الخطاب الإيراني من قيم ومبادئ هوياتية عن طريق رفع الشعارات، في هذا الصدد تبقى المصلحة هي حجر الزاوية في تعاملاته مع التطورات الدولية، وهي العامل الرئيس في صنع السياسة الخارجية الإيرانية، وحين تتعارض القيم التي يرفعها الخطاب السياسي الإيراني مع مصلحة الدولة يتم تأويل ذلك بسوق المبررات الكفيلة بتحقيق المصلحة، وشرعيتها قيميًا وأخلاقيًا، والحيلولة دون أن تصطدم بالمرتكزات الأخرى، فإذا كانت مصلحة النظام الإيراني تقتضي الحوار مع أمريكا، فإن النظام على استعداد للحوار معها حتى في قعر جهنم، كما يقول محمد جواد لاريجاني رئيس لجنة حقوق الإنسان في السلطة القضائية، وشقيق كل من رئيس السلطة التشريعية والقضائية في إيران، بالإضافة إلى مرتكز الدين كون إيران الدولة الشيعية الوحيدة، ولعبها دور القائد بالنسبة لأتباع المذهب الشيعي حول العالم، فقد أصبح هذا المذهب، ومن يتبعونه أحد أهم المرتكزات في صنع القرار السياسي لدولة إيران، وأصبح هذا المرتكز جزءًا أصيلاً في الدستور الإيراني، وتسعى إيران منذ بزوغ ثورتها "الإسلامية"، والتي تعتبر الثورة الإسلامية الوحيدة عبر التاريخ إلى طموح بناء ذاتها كقوة إقليمية كبرى، والرغبة في الهيمنة الإقليمية، ولعب دور محوري بارز في الإقليم والعالم، واعتمدت إيران في تحقيق الهيمنة على شقين رئيسين، وهي القوة الصلبة (العسكرية)، والتي تعمل على تطويرها رغم كل الصعوبات التي تقف أمامها في ذلك، ولعل ما عرف مؤخرًا بتوقيع اتفاقها النووي مع الدول 5+1 تتويجًا لجهودها لبناء قوة عسكرية، والشق الثاني كان القوة الناعمة التي تسعى من خلالها إلى إيجاد بيئات حاضنة تتقبل وتؤيد طرحها الساعي للهيمنة في العالم العربي، وذلك عن طريق الأقليات الشيعية في الخليج والعالم العربي والإسلامي، ويعتبر العامل الأيديولوجي من أبرز أدوات القوة الناعمة، في السياسة الإيرانية، وتم المزج بين الأدوات الدينية والأدوات الديمقراطية الغربية، وتشكّلت بنية أيديولوجية لإيران الجديدة بعد الثورة، من حيث معاداتها للمصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وتصديرها دعايتها التي قامت على معاداة إسرائيل كونها ذراع أمريكا في المنطقة، ودعمها للجماعات الفلسطينية الراديكالية مثل حماس والجهاد الإسلامي، ومساهمتها في إنشاء حزب الله اللبناني، ودعمها لنظام الأسد في سورية.

وعند استخدام إيران للورقة الشيعية لا يعني أنّها تُخضع سياستها الخارجية ومصالحها القومية لاعتبارات طائفية دينية، بل على العكس تمامًا فإنّ إيران تقوم بتوظيف مثل هذه الورقة المهمة لخدمة مصالحها القومية ونفوذها الإقليمي، وتبقى المصلحة عاملًا مهمًا، في صنع السياسة الخارجية الإيرانية، وحين تتعارض القيم التي يرفعها الخطاب السياسي الإيراني مع مصلحة الدولة يتم تقديم المصلحة وتصبغ عليها صبغة قيمية.[1]

خامسا: العلاقة مع الغرب كمحدد للتوجه الخارجي الإيراني:

قبل الثورة ارتبطت إيران ،بالكتلة الغربية وقامت بأدوار مختلفة منها دور حامية المنطقة، إلا أنه مع نجاح الثورة الإسلامية ورغبتها في القيام بدور مستقل على الساحة الدولية انقلبت المعادلات الموجودة وتسببت في ردود أفعال متعددة من قبل الدول الغربية منها الحصار الاقتصادي والحرب مع العراق.[2]

من أهم الإشكاليات التي يواجهها صانع السياسة الخارجية تحديد علاقته بالغرب، وتكسب هذه العلاقة أهمية محورية في السياسة الخارجية الإيرانية فبناء عليها تتشكل العلاقة مع العالم الخارجي ككل، العراق، أمن الخليج، النفط والغاز، إسرائيل، فلسطين، العلاقات مع العرب.

ففي ظل العلاقة المتوترة بين إيران والقوة المركزية تشكلت أبعاد العلاقة بين إيران ونظمها الإقليمية في الخليج وآسيا الوسطى.

تقوم سياسة إيران الخارجية على الخروج من العزلة المفروضة عليها وجعلها فاعلا رئيسيا في أمن واقتصاد الخليج وآسيا الوسطى في محاولة لكسب النفوذ داخل المنطقة الأولى والثالثة من حيث احتياطيات النفط والغاز. فمن الناحية الإقليمية توجد إيران في منطقة مخترقة بشدة من الغرب ولا بد من تحديد نهج السياسة الخارجية الإيرانية هل سيقوم على رفض الغرب وإدراك تناقض النظم بسبب الطابع الإسلامي للنظام الإيراني أم إيجاد صيغة للعمل مع الغرب.

تعاني إيران من حساسية شديدة تجاه الغرب ناشئة من الخبرة التاريخية السيئة للنفوذ الغربي التي عاشتها إيران في تاريخها الحديث من عام 1941 إلى عام 1979 حيث ساد استغلال

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص. 2.

[2] - باكينام الشرقاوي ، " السياسة الخارجية الايرانية " ، 2004/10/3 ، نقلا عن موقع :
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/DE4ADD73-AD4C-44ED-B455-5EC92A0F43A)

القوى الغربية لإيران ومواردها وانتهاك ثقافتها ومن ثم تثير العلاقة مع الغرب المخاوف على الاستقلالية الوطنية. وبالرغم من هذه المخاوف فهناك إعجاب بتقدم الحضارة الغربية، ومن هنا تصبح العلاقة مع الغرب هي "الكشاف المرشد" للسياسة الخارجية الإيرانية.

وفي هذا السياق لم ينظر صانع القرار الإيراني إلى الغرب باعتباره كيانا موحدا، استغلت السياسة الخارجية الإيرانية التمييز بين القوى الغربية خاصة الولايات المتحدة في جانب وأوروبا واليابان في الجانب الآخر للتحرك في مساحة أكبر من حرية الحركة.

سادسا: الدور الإقليمي التركي كمحدد لتوجهات إيران في الشرق الأوسط:

في ظل النفوذ التركي في الشرق الأوسط وتزايد دور تركيا الإقليمي إزاء عديد من القضايا الشرق أوسطية، عززت الثورة الإسلامية عام 1979 من دور إيران في المنطقة، واستفادت من الأوضاع والمتغيرات العربية لتوسع نفوذها عن طريق دعم جماعات "شيعية" في العراق ولبنان والبحرين، وتوظيف خطاب العداء للولايات المتحدة الأمريكية لجذب يساريين وقوميين إضافة إلى حركات إسلامية سنية، رأت في مثال الثورة الإيرانية طريقا لإزالة الأنظمة الدكتاتورية والوراثية، واستغلت إيران الأوضاع للمضي في طريق "تصدير الثورة" وهو ما أثار هلع بعض الأنظمة في المنطقة. وفي بداية ثورات "الربيع العربي"، كانت إيران متحمسة جدا للتغييرات خاصة أن التغيير بدأ في أنظمة تدور في الفلك الأمريكي، ما يعطي مؤشرا إلى فشل السياسات الأمريكية في كبح إيران وتحجيم تحالفاتها الإقليمية.[3]

واعتبرت كثير من النخب الإيرانية أن ما تشهده المنطقة هو "صحوة إسلامية" تتمم الثورة الإيرانية وتفتح على بناء "شرق أوسط إسلامي" في إطار الرد على المشروعات الأمريكية" شرق أوسط جديد" أو "الشرق الأوسط الكبير"، التي طرحت عقب احتلال العراق. وكانت النخب الإيرانية مقتنعة أن التغيرات تصب في مصلحة إيران، لكن الأوضاع تغيرت كثيرا عقب اندلاع الاحتجاجات في سوريا على سبيل المثال، ووقوف طهران بقوة إلى جانب نظام الرئيس الأسد، وتبني وجهة النظر الرسمية في أن ما يجري لا يعدو كونه مؤامرة على المقاومة ومحور الممانعة، ودور سوريا.

[3] - Henri J. BARKEY, Turkish Foreign Policy and the Middle East, Lehigh University, CERI STRATEGY PAPERS N° 10 – Rencontre Stratégique du 6 juin 2011.pp4-5.

وبالمقابل فتركيا تسعى الى الاضطلاع بدور سياسي واقتصادي محوريين في الشرق الأوسط، فمنذ العقد الماضي كثفت تركيا من نشاطها في العالم العربي عموما والشرق الأوسط تحديدا بشكل ملموس من خلال خطوات عدة، أهمها سياسة الجوار التي تقوم على التجارة والاستثمارات وتسهيل الحصول على تأشيرات الدخول لمواطني الدول العربية الشريكة، وتعّد بديلاً لطموحات أنقرة في الانضمام إلى "الاتحاد الأوروبي". وازداد التأثير التركي بعد الانفتاح الاقتصادي الكبير على بلدان المنطقة، ما أدى إلى رفع حجم التبادل التجاري بين تركيا والعرب من 7 مليارات دولار عام 2002 إلى قرابة 40 مليار دولار عام 2008.ولكن تعامل تركيا مع التغيرات العاصفة في بداية 2011، كان متناقضا أو مرتبكا على أقل تقدير. وتتحدد صعوبة الموقف التركي بالاختيار بين سعيها إلى المحافظة على أجواء الاستقرار في المنطقة حتى لا تتأثر العلاقات التي بنتها والمصالح الاقتصادية مع البلدان العربية، والنظر إلى تركيا كنموذج للدولة الإسلامية المتطورة ما وضعها أمام تحدي الاختيار بين الشعوب وحكامهم.

وربما كانت الصعوبة بسبب رغبة تركيا في تصدير نموذجها الإسلامي في الحكم وصوغ علاقات استراتيجية مع البلدان، التي يحصل فيها التغيير، وقيادة معسكر الاعتدال السياسي "السني" في المنطقة.[4]

وبالنظر إلى التوسع الإيراني المتواصل على حساب العالم السني، كان كفيلاً لأن يدفع تركيا نحو تشكيل محور سني مضاد يمكنه أن يواجه التحدي الشيعي ويحجم دوره، عبر توقيع اتفاقيات مختلفة "عسكرية واقتصادية وثقافية" مع الدول العربية السنية، والدخول في تحالفات استراتيجية مع العالم السني استعدادا لأي مواجهة محتملة، وهنا قد لا يمكن تصور أن يسير التحرك التركي في المنطقة في سياق علاقاتها مع قوى الإسلام السياسي، بل أن المسألة لم تعد مرتبطة بهذا الأمر، لأن الدوافع التركية نحو المنطقة لها بعدين أساسيين، بعد مذهبي وآخر سياسي، وإن كانت التحالفات دائماً ترتبط بالعامل السياسي القائم على المصالح، لكن البعد المذهبي السني يظل حاضراً بقوة في التحالف التركي مع الدول العربية.[5]

---

[4] - سامر الياس ، " محددات وحدود الدورين التركي والإيراني في سوريا والشرق الأوسط " 2015/12/08، نقلا عن موقع : (https://arabic.rt.com/news)

[5] - " الدور التركي وأثره في تحجيم النفوذ الإيراني" ، 2015/70/01 ، **مجلة البيان الإلكترونية** ، نقلا عن موقع : (https://ar.islamway.net/article)

وازاء هذا النفوذ التركي المتزايد في المنطقة، وعلى الرغم من تحاشي المسؤولين الأتراك والإيرانيين غالبا الخوض في خلافات البلدين، إلا أن التباين فيم بينهم يبدو كبيرا في مواقفهما من أحداث الإقليم الشرق أوسطي وقضاياه، ونظرتهما إلى مستقبل سوريا مثلا والشرق الأوسط. وكشف تعامل طهران وأنقرة مع ثورات "الربيع العربي" رغبة كل طرف منهما في استثمار النتائج وتجييرها لمصلحة توسيع الدور الإقليمي أو البحث عن حلفاء جدد في ظل التغييرات الدرامية السريعة. وبدا التناقض في نظرتي البلدين للأحداث واضحا في موقفيهما مما حدث ويحدث في الشرق الاوسط.[6]

ويمكن أن نستخلص أن كل المحددات المشار إليها تشكل مرتكزات أساسية لتوجهات السياسة الخارجية الإيرانية في الشرق الأوسط هذه البيئة غير المستقرة، تدفع إيران على غرار باقي القوى الاقليمية والدولية من خلالها الى توظيف كل محدداتها من أجل خدمة نفوذها الإقليمي في الخليج واندفاعه الشرق أوسطي.

المطلب الثاني: الاستراتيجية الإيرانية تجاه الخليج واندفاعاتها الشرق أوسطية

تحظى منطقة الخليج خصوصا ومنطقة الشرق الأوسط عموما بقمة سلم الأولويات الإيراني خاصة في ظل استبدال شعار جديد هو "كل من الشمال والجنوب" بشعار "لا شرق ولا غرب"، تليها العلاقة مع سوريا ثم تأتي بقية الدول العربية الشرق أوسطية أو غيرها وبعد اندثار قوة العراق العسكرية أصبح النظام الإيراني يتمتع بهامش واسع من حرية الحركة والمناورة في منطقة الخليج خصوصا، التي تعتبر المنطلق الأول نحو الاندفاع الإيراني تجاه الشرق واجتراح ادوار سياسية واقتصادية تحقيقا لطموحات الهيمنة الإقليمية.

أفرزت حرب الخليج الثانية نقطة تحول إيجابية في انفتاح إيران على العالم العربي، فقبلها لم تكن القيادة الإيرانية تأمل في أن تمارس دورا إقليميا مهيمنا، إلا أنه بعد انكسار قوة العراق العسكرية أصبح النظام الإيراني يتمتع بهامش واسع من حرية الحركة في المنطقة. قامت العراق عقب احتدام أزمة الخليج الثانية بقبول اتفاقية الجزائر لتحييد القوة الإيرانية في الصراع، وذلك بعد حرب استمرت ثماني سنوات.[7] كما استغلت إيران الخلافات العربية– العربية في

[6] - Henri J. BARKEY. op, cit. p8

[7] - Payam Mohseni, The Iran Project Iran and the Arab World after the Nuclear Deal, Rivalry and Engagement in a New Era, Harvard University, Belfer Center, August 2015.p24

ظل ما ساد من تداعيات انتهاء حرب الخليج الأولى والخوف الخليجي من القوة العراقية. وظهرت عدة عوامل دولية وإقليمية أخرى ساعدت على توطيد العلاقات الإيرانية الخليجية، فقد شهدت المنطقة تطورات هامة في مقدمتها دخول كل من الهند وباكستان النادي النووي، الأولى تمتلك سواحل طويلة على الطريق المؤدي لبحر عمان والخليج والبحر الأحمر والثانية ترتبط ارتباطا مباشرا بإيران عبر حدود برية تتجاوز الخمسمائة كيلومتر. ثم تصاعد الأزمة الأفغانية وسيطرة طالبان وعلاقاتها الطيبة بباكستان. وبالمثل جاء التعاون الاستراتيجي العسكري بين تركيا وإسرائيل وانعكاساته السلبية على الأمن القومي العربي والإيراني على السواء دافعا قويا لتكريس الرغبة الإيرانية في الانفتاح على دول الخليج والمنطقة العربية عامة في وقت تذبذبت فيه عملية السلام ثم توقفت.[8] وتطلعت إيران إلى أن تصبح القوة الرئيسية في منطقة الخليج، فهي تمتلك من المقومات الموضوعية ما يسمح لها بذلك، سواحل على طول الخليج، تعداد يتعدى 65 مليون نسمة (أكبر دولة من ناحية السكان في المنطقة)، وبعد الحظر على البترول العراقي أصبحت ثاني أضخم منتج للبترول بعد السعودية. وتصف إيران نفسها كأكبر دولة في المنطقة وبالتالي صاحبة أكبر مصالح بها ومن ثم يجب أن تكون مسموعة الكلمة فيما يخص شؤون المنطقة. من ناحية أخرى تدرك إيران أن كبر موارد قوتها الجيوبوليتيكية والاقتصادية والثقافية تعد حائلا هاما امام تحالفها إقليميا مع دول الخليج حيث تغذى مخاوف هذه الدول من احتمالات هيمنة إيران على المنطقة ولذا تشعر بأمان أكثر باللجوء لدول من خارج المنطقة مثل الولايات المتحدة.[9]

تقوم استراتيجية النظام الإيراني –أيا كان شكله- على تأمين استقرار منطقة الخليج من خلال نظام أمن إقليمي تضطلع فيه إيران بدور قيادي مهيمن طارد لأي وجود قوي من قبل قوة أخرى من المنطقة (ومن باب أولى من خارجها). فمن ثوابت السياسة الخارجية الإيرانية منذ الثورة رفض الوجود الأجنبي في منطقة الخليج. ولا يقتصر هذا الرفض على الوجود الأميركي بل لأي وجود من قوى إقليمية كبرى خارج النطاق الجغرافي لمنطقة الخليج. وهي الرؤية الكامنة وراء رفض صيغة 6+2 الخاصة بإعلان دمشق الذي هو وفق الرؤية الإيرانية يدخل دولا أخرى مثل مصر، مما قد يضر بالتوازن الذي لا تريد إيران تهديده. ويجيء العمل على

[8] - عبد السلام العيدي ، " مرتكزات السياسة الخارجية الإيرانية... المصلحة والعامل الأيديولوجي"، **مرجع سابق**، ص .2.

[9] - باكينام الشرقاوي ،" السياسة الخارجية الإيرانية "، **مرجع سابق**.

استقرار منطقة الخليج هدفا في حد ذاته من أجل توجيه طاقات المنطقة للتنمية الداخلية وإنهاء أحد المبررات التي يسوقها الطرف الأميركي لوجود قوات أجنبية كبيرة بالخليج.[10]

بالرغم من تذبذب العلاقات الإيرانية الخليجية بسبب قضيتي الجزر واضطرابات البحرين، استمرت كل من قطر وعمان في علاقة قوية مع إيران خاصة وأن مضيق هرمز فرض خصوصية التعاون العسكري والأمني بين إيران وعمان. وانضمت لهما بعد ذلك الكويت بدرجة أو بأخرى مع استمرار العلاقات متدهورة مع كل من الإمارات وبدرجة أقل البحرين. ثم جاء الانفتاح الكبير بعد الجفوة كما هو الحال مع السعودية. فثمة رهان خليجي على التوجهات المعتدلة لخاتمي لتجاوز المرحلة السابقة وتقديم طرح جديد للإشكاليات المتبادلة بدون تقديم تنازلات حيال القضايا الخلافية مثل قضية الجزر التي يتمسك فيها الطرف الإيراني بأسلوب المفاوضات الثنائية وليس غيرها، أو عملية السلام قبل توقفها والتي ترى إيران أنها لن تقود لسلام عادل يرد الحقوق للفلسطينيين أو غيرهم وترى أن ما حدث في جنوب لبنان قد يكون نموذجا يحتذى به، أو من الوجود الأميركي في الخليج.[11]

ولعل العلاقة الإيجابية التي بدأتها السياسة الخارجية الإيرانية تجاه السعودية صاحبة أكبر نفوذ بين دول الخليج خاصة منذ زيارة رفسنجانى لها عام 1998 تعد ركيزة لانطلاقة إيرانية جديدة تجاه منطقة الخليج. ونجح التنسيق الإيراني السعودي في مضمار الأوبك وسياسة إنتاج النفط في تحقيق مكاسب لكلتا الدولتين. حيث كانت العلاقة التعاونية بين الدولتين التي توثقت منذ تولي خاتمي الرئاسة في الحفاظ على الإجماع بين دول الأوبك. وبارتفاع أسعار النفط حققت إيران مكاسب اقتصادية وسياسية، فزاد الثقل الجديد لإيران في الأوبك من وزن إيران في المنطقة. ولعل النجاح الإيراني على صعيد الأوبك كان من بين الدوافع الهامة التي دفعت الولايات المتحدة لتخفيف بعض القيود على التجارة مع إيران.[12]

وفيما يخص العراق لا تنتقد إيران بالشدة المطلوبة استمرار العقوبات الدولية حيث إن إضعاف العراق أمر لازم للإبقاء على توازنات القوى في المنطقة، ولكنه الإضعاف بدون التقسيم بسبب التركيبة السكانية للإيرانيين والتي تتهدد في حالة إنشاء دولة كردية شمال العراق.

---

[10] - **المرجع نفسه.**

[11] - **المرجع نفسه.**

[12] - ممدوح بريك محمد الجازي، **النفوذ الإيراني في المنطقة العربية على ضوء التحولات في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية 2003 - 2011، مرجع سابق**، ص 178.

وعلى الرغم من أهمية الخليج كمجال حيوي تاريخي، سياسي، أمني، اقتصادي وأيديولوجي بالنسبة لإيران، إلا أن متغيرات المصلحة القومية الإيرانية ومتطلباتها والعامل الأيديولوجي غير المعلن والطافح على السطح واستراتيجية تصدير الثورة وتوظيف الورقة الشيعية واستنهاض الاقليات الشيعية في عديد من البلدان الشرق أوسطية عموما لم تتغير بتغير النخب الحاكمة في إيران، التي قد تختلف في التصريحات والوسائل لكن أبدا لم تختلف حول اهداف وتوجهات ايران الشرق أوسطية وطموحاتها الهيمناتية ، وعند استخدام إيران للورقة الشيعية لا يعني أنّها تُخضع سياستها الخارجية ومصالحها القومية لاعتبارات طائفية دينية، بل على العكس تمامًا فإنّ إيران تقوم بتوظيف مثل هذه الورقة المهمة لخدمة مصالحها القومية ونفوذها الإقليمي، وتبقى المصلحة عاملًا مهمًا في صنع السياسة الخارجية الإيرانية في الشرق الأوسط [13] ، فمنذ تولي خاتمي الرئاسة زاد الاهتمام الإيراني بالدائرة العربية غير الخليجية ممثلة في البداية بمحور يضم كلا من سوريا ولبنان ويسعى لكسب مصر. ومن المتوقع تزايد التقارب إذا ما دخلت التطورات الإقليمية الجديدة في الحسابات حيث تمر عملية السلام بتدهور حاد يهدد بانهيارها.

وتتميز العلاقات السورية الإيرانية بالخصوصية والتفرد، فالدولتان تفرقهما الأيديولوجية علمانية النظام السوري وإسلامية النظام الإيراني وتجمعهما المصلحة والخصوم الولايات المتحدة وإسرائيل والعراق والمنفعة المادية المتبادلة. وبالرغم من التفاوت في قوة هذه العلاقات فإنها استمرت وتخطت أي مشاكل قد تظهر. فحتى على مستوى تداخل وتشابك المصالح والنفوذ على الساحة اللبنانية استطاعت الدولتان السيطرة على التباين في الأساليب وتداخل مناطق النفوذ من أجل استمرار هذه العلاقة الحيوية للطرفين، فسوريا بمثابة مدخل إيران للعالم العربي، وإيران ورقة ضغط هامة في يد سوريا في مفاوضاتها مع إسرائيل. وركزت السياسة الخارجية الإيرانية في لبنان على المجتمع والعلاقة مع الطائفة الشيعية خاصة حزب الله. وجاء التطور الحاسم منذ انتخاب خاتمي في تعزيز العلاقات على مستوى المؤسسات من خلال تبادل الزيارات على مستوى كبار المسؤولين من البلدين.[14]

---

[13] - باكينام الشرقاوي ،" السياسة الخارجية الإيرانية "، **مرجع سابق**.

[14] - **المرجع نفسه** ، ص .176.

بالرغم من إظهار الرغبة في إعادة العلاقات مع مصر فإن العلاقات معها انحصرت حتى الآن في المجالات الاقتصادية والبرلمانية والإعلامية والثقافية عامة. وتأمل القيادة الإيرانية في تحالفات إقليمية قوية تحول من مصير المنطقة ولذا ترى محدودية تأثير العلاقات الثنائية التي تربطها بدول الخليج كل على حدة، فهي ترى مثلا أنه إذا تحقق محور إيران- السعودية- مصر سيحدث فارق كبير في مستقبل المنطقة، ولكنها في الوقت نفسه تدرك مدى قوة وفعالية معارضة الولايات المتحدة لما يمثله ذلك من تهديد مصالحها في المنطقة. كما تدرك القيادة الإيرانية أنه من الصعب جدا تحقيق "هذا الحلم"، فالأسهل أن يحاول العرب تدعيم التعاون في ما بينهم قبل أن يفضلوا التحالف مع إيران.[15]

كما طورت إيران علاقاتها بالسودان التي اعتبرت بعد الثورة بوابة الثورة الإيرانية لتصدير الثورة فضلا عن استقطاب التحالف ضد الولايات المتحدة. وبدأ تعزيز العلاقات الإيرانية السودانية منذ 1985 واكتسب أهمية أكبر لكونه لا يمثل مدخلا للدائرة العربية بل أيضا للدائرة الأفريقية حيث حظيت عدة دول أفريقية مثل جنوب أفريقيا والسنغال وإثيوبيا بالاهتمام الإيراني. وازداد توثيق العلاقات منذ 1989 مع انقلاب عمر البشير وتوجت زيارة الرئيس الايراني الراحل رفسنجانى للخرطوم هذا التعاون متعدد الأبعاد التي تراوحت بين الاقتصاد إلى البعد العسكري والاستراتيجي، وقوى الطابع الإسلامي للحكم والموقف الأميركي من النظام السوداني من العلاقات بين إيران والسودان. كما اشرأبت القيادة الإيرانية إلى دول المغرب العربي، خاصة مع تونس التي فاقت الصلات بها كلا من الجزائر والمغرب وهذا ما يشكل انشغالا إيرانيا واندفاعا استراتيجيا تجاه ليس فقط الشرق الأوسط بل حتى منطقة المغرب العربي.[16]

يمكن أن نستخلص أن منطقة الخليج والشرق الأوسط خصوصا والمنطقة العربية عموما شهدت منذ سقوط العراق عام 2003 العديد من التحولات و التغيرات و الصراعات التي ساهمت بشكل أو بآخر في التأثير على طبيعة سياسات إيران تجاه المنطقة العربية، فبسقوط العراق مثلا سقط المعادل الإقليمي لإيران، ومن ثم بدأت إيران في السعي لمد نفوذها و اندفاعاتها تجاه المنطقة العربية، من خلال استغلالها للعوامل المحلية والإقليمية والتحولات

[15] - ممدوح بريك محمد الجازي، **مرجع سابق** ، ص. 155.

[16] - **المرجع نفسه** ، ص .156.

التي حدثت في المنطقة، فضلا عن امتلاكها المقومات الأساسية التي تمكنها من التوجه بتلك الاستراتيجية خاصةً تجاه دول المنطقة بغرض الهيمنة، وتعتبر تلك العوامل ومقومات القوة الناعمة التي تمتلكها إيران بمثابة الجوانب الرئيسية التي قامت عليها الاستراتيجية الإيرانية، بالإضافة إلى تسخيرها للبرنامج النووي الخدوم لمآرب هيمنتها .

المطلب الثالث: البرنامج النووي الإيراني في خدمة مآرب طموحات الهيمنة الإقليمية

عملت إيران ومند عهد الشاه على تعزيز دورها الإقليمي وبناء قدراتها الإقليمية، فقد سعت جاهدة إلى الحصول على الطاقة النووية، واستمرت إيران في طموحاتها بعد سقوط الشاه ومجيء الثورة الإسلامية. وظلت تعمل على تعزيز مكانتها الإقليمية والدولية خاصة في منطقة يشوبها عدم الاستقرار السياسي، ولهذا عملت على تعزيز قوتها العسكرية التقليدية ومحاولة الحصول على التكنولوجيا النووية وبناء قدرات نووية تقول إيران انها موجهة للاستخدام السلمي فيما يشكل مسعاها هذا غموضا بالنسبة للغرب الذي يتهمها بتطوير برامج نووية موجهة لإنتاج قنابل نووية وما عرفت بمشكلة الملف النووي الايراني مع الغرب.

تطور البرنامج النووي الإيراني:

يعود تاريخ الطموح النووي الإيراني إلى ستينيات القرن الماضي، حيث كانت علاقات إيران في عهد الشاه « محمد رضا بهلوي » مع الدول الغربية و بالخصوص الولايات المتحدة الأمريكية قوية و متماسكة[17]، حيث قام الشاه وبدعم من الولايات المتحدة الأمريكية بإنشاء منظمة الطاقة النووية الإيرانية ومركز طهران للبحوث النووية، وفي سنة 1967 ألحق المركز بجامعة طهران مع بقاء إشراف منظمة الطاقة النووية الإيرانية عليه. إذ أهدت الولايات المتحدة الأمريكية للمركز مفاعل نووي بحثي صغير بقدرة 5 ميغاوات، وكان لهذا المفاعل القدرة على إنتاج 600 غرام من البولوتونيوم سنويا من وقوده النووي المستهلك.[18] كما قام الشاه سنة 1974 بإنشاء المنظمة الإيرانية للطاقة الذرية، وفي أواخر السبعينيات حصلت إيران على كميات من أكسيد اليورانيوم المشمع أي ما يعرف بـ " الكعك الأصفر" " Yalow cake " من جنوب إفريقيا.[19]

---

[17]- نزار فاضل السامرائي، **المشروع الإيراني إقليميا ودوليا: تساؤلات مشروعة**، الطبعة الأولى، عمان، دار دجلة للنشر والتوزيع، 2015، ص. 119.

[18]- ممدوح باريك محمد الجازي، **مرجع سابق**، ص. 136.

[19] - عطا محمد زهرة ، **البرنامج النووي الإيراني** ، مرجع سابق، ص .18.

وقد كان طموح الشاه قائما في تنفيذ البرنامج النووي الإيراني، حيث أعلن عن طموحه في بناء 23 مفاعلا نوويا لإنتاج الطاقة الكهربائية في مدة قصيرة جدا، ودعمت ألمانيا هده الجهود بعد الاتفاق على بناء مفاعل نووي بوشهر بقدرة 1200 ميغاوات تنفذه شركة سيمنز الألمانية، كما قام الشاه بتوقيع اتفاق مع معهد ماسيوشوست التكنولوجي الأمريكي لتدريب كوادر ومهندسين إيرانيين مختصين لإدارة وتشغيل مفاعل بوشهر عند الانتهاء منه، ونجح في التعاقد مع الشركة الفرنسية " فرام أتم" لبناء مفاعلين نوويين إلا أن هذا المشروع لم يتم نتيجة حدوث الثورة في إيران.[20]

ومع قيام الثورة الإسلامية 1979 شهد البرنامج النووي الإيراني عدة تغيرات وهذا نتيجة لتطور الأحداث السياسية في إيران عقب الإطاحة بالشاه والإعلان عن قيام الجمهورية الإسلامية، حيث شهدت بذلك سياسة إيران تغيرات تجاه برنامجها النووي،[21] ففي الفترة التي عقبت قيام الثورة وحتى منتصف الثمانينات أصاب الجمود جميع الأنشطة النووية الإيرانية، وسادت لذا القيادة الإيرانية حالة من عدم الاكتراث واللامبالاة بالطاقة النووية ، إذ اتخذ القادة في إيران و في مقدمتهم الإمام آية الله الخميني موقفا سلبيا تجاه الطاقة النووية إضافة إلى ذلك فقد رفضت الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والدول الغربية الأخرى تقديم يد العون لإيران في المجال النووي بل قامت بفرض حظر شامل على إيران في مجالات التسلح كافة، وهذا نتيجة تعرض المنشآت النووية الإيرانية للقصف الجوي و الصاروخي العراقي أثناء حربها مع العراق 1980-1988 . إلا أنه ومند منتصف الثمانينات بدأ البرنامج النووي يشهد مزيدا من قوة الدفع إذ يبدو أن تطورات الحرب العراقية الإيرانية قد أدت إلى تحولات جذرية في الفكر الاستراتيجي الإيراني بشكل عام، وفي المجال النووي بشكل خاص وبهذا وجد صناع القرار في إيران أنه من الحيوي بالنسبة لهم أن يهتموا بإعادة إحياء برنامجهم النووي. [22] وهذا ما

---

[20] - عصام نايل المجالي،" تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي مند الثورة الاسلامية1979" (رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة مؤتة ،2007) ، ص.76.

[21]- عبير وهاس،" السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني "، 25 جانفي 2015، نقلا عن موقع: (http://www.abeerwahas.blogsport.com/2012/01/blog- post.html)

[22]- فهد مزبان خزار الخزار ،" الأزمة النووية الإيرانية : التطورات- الدوافع- الدلالات الاستراتيجية "، مجلة دراسات إيرانية ، العدد (5-3) ، ص ، ص. 201 ، 202.

جسده فعليا آية الله الخميني عام 1986 بعد ما أعلن أن بلاده ستواصل تطوير قدراتها النووية، فيما جاء بمثابة مقدمة لنشاط إيراني مكثف في هذا المجال. فقد سعت إيران إلى توسيع دائرة التعاون النووي مع الدول الأجنبية لتشمل الصين والأرجنتين وكوريا الشمالية وباكستان والهند، كما عملت أيضا على توسيع بنيتها النووية الأساسية من خلال افتتاح مركز جديد للأبحاث النووية بجامعة أصفهان، ضف إلى ذلك أيضا محاولتها الحصول على مفاعلات نووية من جهات مختلفة. كما عملت الحكومة الإيرانية على تطوير القدرات الفنية والعلمية للعلماء الإيرانيين العاملين في المجال النووي، زيادة على ذلك، فقد اهتمت إيران بدفع مجالات البحث والتطوير في المجال النووي و ذلك عن طريق تخصيب اليورانيوم، وإعادة معالجة الوقود النووي غير المشمع كيماويا لاستخراج البلوتونيوم وكذا تخصيب اليورانيوم بالليزر.[23] ومع بداية التسعينيات عرف البرنامج النووي الإيراني اهتماما واسعا، حيث شهد نشاطا مكثفا في جميع المجالات، اذ أصبحت تملك بنية أساسية تكون كافية لإجراء أبحاث نووية متقدمة، وقامت إيران بتكثيف أعمال التعاون مع الصين ليتوصل البلدين عام 1991 لإبرام اتفاق يقضي بتزويدها بالوقود النووي وبموجبه حصلت إيران على ما يقارب 1000 كلغ من غاز هكسافلوريد اليورانيوم، و 400 كلغ من مادة ديوكسيد اليورانيوم، فضلا عن 400 كلغ من مادة تترافلوريد اليورانيوم وهذا دون إعلام الوكالة الدولية للطاقة الذرية بذلك.[24]

وفي عام 1992 لجأت إيران للتعاون مع روسيا ما شكل نقلة نوعية للبرنامج النووي الإيراني فقد وقعت روسيا وإيران اتفاقات للتعاون النووي السلمي وبناء المحطات النووية، فوصل أكثر من 100 خبير روسي إلى بوشهر لبناء مفاعل للماء الخفيف. غير أن الانجاز الأهم في البرنامج النووي كان عام 1995 حينما عقدا الطرفان اتفاقية تقضي بتنفيذ مشروع محطة بوشهر، وحصلت بذلك إيران على مفاعلين نوويين بطاقة 1000 ميغاواط يعملان بالماء الخفيف وتم انجاز أول مفاعل نووي في بوشهر لتوليد 30-50 ميغاواط خلال أربعة سنوات، وفي سنة 2001 وقع البلدان على اتفاقيات تعاون جديدة في المجال النووي السلمي، كما قدم

---

[23] - سعد مجبل الفلاح الهبيدة، "البرنامج النووي الإيراني وأثره على توجهات السياسة الخارجية الكويتية للفترة 2003-2012"، (رسالة مقدمة استكمالا للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط 2012-2013)، ص ص. 31-33.

[24] - رياض الراوي، **البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط**، الطبعة الثانية، دمشق: دار الأوائل للنشر والتوزيع والخدمات الطباعة، 2008، ص، ص. 129،130.

الروس خطط لبناء 3 مفاعلات نووية في إيران تقدر قيمتها 3 مليارات دولار. هذا ما يوضح استفادتها من المتغيرات الدولية والإقليمية لتطوير برنامجها النووي اذ نجحت إلى حد ما في مواجهة الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل .[25]

واستمرت إيران في العمل على تكثيف وتيرة عملها النووي، إلا أن تم الكشف عن برنامجها النووي في أواسط عام 2002 من خلال المعلومات المفاجئة التي تشير إلى وجود برنامج سري لإيران من اجل صنع الأسلحة النووية بعيدا عن رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلا أن إيران سعت إلى طمأنة المجتمع الدولي عبر التوصل إلى تسوية مع الترويكا الأوروبية تضمنت قيودا على أنشطتها، وهذا ما تحقق في 2003 واستمر لغاية 2005 بعدها تخلت إيران على القيود ليتم بعدها تحويل الملف النووي إلى مجلس الأمن الدولي وتفرض عليها العديد من العقوبات ورغم ذلك استمرت إيران في تطوير برنامجها.[26]

دخلت إيران في سلسلة من المفاوضات الصعبة مع القوى الكبرى (5 + 1) انتهت إلى التوصل إلى اتفاق انتقالي في نوفمبر2013 بجنيف كخطوة أولى للوصول إلى اتفاق نهائي بخصوص برنامجها النووي ، و بموجبه التزمت إيران بخفض كميات تخصيب اليورانيوم إلى 5 % و في مقابل ذلك تم رفع العقوبات الاقتصادية عليها جزئيا إذ حصلت على 8 مليارات دولار من عوائد النفط المجمدة في بنوك الولايات المتحدة الأمريكية [27]، واستمرت المفاوضات لتعلن بعد ذلك دول الستة عن التوصل إلى اتفاق نهائي مع إيران حول برنامجها النووي في محادثات طويلة جرت في لوزان بسويسرا وذلك بعد أزمة دامت 12 سنة ، ونص الاتفاق على رفع العقوبات الدولية المفروضة على إيران و خفض قدراتها النووية (تخصيب اليورانيوم وخفض عدد أجهزة الطرد المركزي)، والسماح لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالقيام بعمليات تفتيش للمواقع النووية المشتبه بها [28]، وبحلول عام 2016 دخل الاتفاق حيز التنفيذ بعد موافقة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

---

[25] - رائد حسين عبد الهادي حسنين، " البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على الأمن القومي الإسرائيلي 1979-2010 " مرجع سابق، ص ص. 39-43.

[26] - عمر كامل أحمد ،" موقف الترويكا الأوروبية من البرنامج النووي الإيراني" ، دراسات دولية ، العدد 50 ، ص. 65 .

[27] - محجوب الزويري، "مفاوضات الملف النووي الإيراني من جنيف إلى فينا: ماذا بعد؟"، نوفمبر 2014، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص، ص. 6.7.

[28] - اتفاق تاريخي حول الملف النووي الإيراني ينهي أزمة مستمرة منذ 12 عاما، صحيفة الحياة الجديدة ، الأربعاء 15 /2015/7 ، العدد 7065 ، ص . 11.

دوافع إيران لامتلاك التكنولوجيا النووية

ثمة مجموعة من الدوافع والأهداف والمبررات تقف وراء السعي الإيراني لامتلاك السلاح النووي يمكن إبرازها في التالي:

أولا: الدوافع الاقتصادية:

على الصعيد الاقتصادي هدفت إيران من خلال برنامجها النووي إلى تأمين 20 % من طاقتها الكهربائية بواسطة مفاعلاتها النووية، وهذا لتخفيف استهلاك الغاز والنفط خصوصا في ظل الزيادة السكانية العالية التي سوف ترفع من معدلات استهلاك الطاقة في إيران ما يتطلب تنويعا في موارد الطاقة الوطنية للمحافظة على ارتفاع معدلات النمو. إلا أن هذه الأهداف لا تبدو منطقية لدى البعض، فتكلفة المفاعلات النووية تصل إلى مليارات الدولارات وهي ليست ذات فائدة كبيرة من الناحية الاقتصادية بالنسبة لدولة مثل إيران، بالإضافة إلى ذلك فقد ركزت إيران على إنشاء مفاعلاتها في جنوب البلاد بعيدا عن المدن الإيرانية والمنشآت الصناعية في شمال البلاد، مما يقلل من إمكانية الاستفادة من هذه المفاعلات في توليد الطاقة خدمة لاحتياجاتها الاستهلاكية .[29]

ثانيا: الدوافع الأمنية:

تستند دوافع إيران العسكرية لامتلاك برنامج نووي إلى آن الفكر الاستراتيجي لإيران قد ركز على الدروس المستفادة من حربها التي خاضتها مع العراق، حيث تعرضت مواقعها للقصف من الجانب العراقي، إلى جانب التهديدات الأمريكية والإسرائيلية لها. لهذا رأت أنها لابد أن تستعد لأية احتمالات مستقبلية ، علاوة على ذلك استنتجت بأنها يجب أن لا تعتمد كثيرا على القيود الذاتية التي يفرضها الخصوم على أنفسهم أو على تمسكهم بالالتزامات الدولية تجاه إيران.[30]

ثالثا: الدوافع الاستراتيجية والسياسية:

تندرج عملية تطوير قدرات إيران النووية في إطار رغبتها في الاستحواذ على مكانة بارزة في الساحة الإقليمية والقيام بأدوار متعددة بدءا بالمشاركة في ترتيبات امن الخليج، وتحقيق

---

[29] -عزت عبد الواحد سيد ، "البرنامج النووي الإيراني بين صعود الدور الإيراني و تهديد الأمن الخارجي : سيناريوهات مفتوحة" ، مجلة قضايا ، المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الاستراتيجية ، العدد 93 ، سبتمبر 2016 ، ص. 11.

[30] - عمرو محمد إبراهيم، "البرنامج النووي الإيراني والصراع على الشرق الأوسط "، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، نقلا عن موقع: (democraticac. de / ? p = 28369)

الاستقرار في منطقة شمال غرب أسيا، مع إمكانية الاستفادة من التحولات التي تشهدها المنظومة الدولية في بناء استراتيجية استقطابية تهدف لملء الفراغ الإيديولوجي في العالم الثالث بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، والمواجهة مع الولايات المتحدة التي دخلت في صراع معها منذ نجاح الثورة الاسلامية عام 1979 في إيران على أساس أن تلك الثورة تحمل عداءا للغرب كقيمة معنوية. وبالتالي فالسلاح النووي لإيران يمكنها من الاعتماد على الذات بدل الحصول على مساعدات امريكية أو غيرها في مجال التكنولوجيا النووية ما يحافظ على سيدة قراراتها السياسية وخيارتها الأمنية، كما تعد ايضا أداة بالغة الأهمية لتعزيز مكانتها وسياستها الإقليمية والدولية. من حيث التوفير الذاتي لمصادر الطاقة غير أن الغرب والولايات المتحدة مازالت تساورهم الشكوك حول المسعى النووي الإيراني .[31]

رابعا: المتغيرات الإقليمية:

أسفرت التحولات الإقليمية التي شهدتها الدائرة المحيطة بإيران عن وجود تهديدات في المستقبل على الدولة الإيرانية بدءا من الفراغ الذي خلفه انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991، وما تلاه من تواجد أمريكي في المنطقة عقب الإطاحة بالنظام العراقي في عام 2003، إضافة لتوتر علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وتهديد هذه الأخيرة بالقيام بضربة استباقية للمنشآت النووية الإيرانية، فضلا عن أن إيران محاطة بقوى نووية. كل هذا يجعل سعي إيران نحو تطوير قدراتها النووية أمرا مبررا.[32]

المبحث الثاني: آثار ومظاهر سياسات الهيمنة الإيرانية على الشرق الأوسط: التوغل والتمدد

المطلب الأول: الانعكاسات الاستراتيجية لسياسات الهيمنة الإيرانية محليا

" انطلاقا من مقولة أن أيه سياسة خارجية لا تخدم اهداف السياسة الداخلية لأية دولة ، فهي سياسة خارجية فاشلة" ، لذلك يعتبر البعد المحلي في غاية الأهمية، حيث تسعى إيران كدولة إلى التنمية الاقتصادية والاكتفاء الذاتي، والحصول على التقنية لتلبية احتياجاتها الداخلية. وبينما زاد الحصار الذي فرضته الولايات المتحدة على إيران قبل الاتفاق النووي في تردي

[31] - رائد حسبن عبد الهادي حسنين، **مرجع سابق**، ص، ص. 21،22.

[32] - عبد الله سعد العتيبي، "الأزمة الأمريكية الإيرانية وانعكاساتها على أمن الخليج العربي (دولة الكويت دراسة حالة) 1997-2011"، (رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2012)، ص .32.

الوضع الاقتصادي وتعميق مأزقه، بالإضافة إلى حالة الحراك الاجتماعي الذي يكشف عن حالة الخناق والاهتياج الشعبي فيها، كل ذلك يدفعها إلى جعل البعد الداخلي في سياستها الخارجية ذا أهمية قصوى. وبذلك تؤثر التنمية الاقتصادية والسياسية الداخلية الإيرانية في تفاعلاتها الدولية ونظام سياستها الخارجية. وهو تأثير ليس سطحياً أو محدوداً بل تأثير جوهري وعميق.[33]

فالبرنامج النووي الإيراني، الذي يعتبر بحق مصلحة قومية عليا لا يمكن التراجع عنه، فهو يقدم علاجا للمأزق الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وإيران تعلم ذلك جيداً، وهي لذلك لا يمكن أن تتراجع عنه قيد نملة.[34] كون الحصول على التكنولوجيا والطاقة النووية يعمل على تحديث المجال الطبي والزراعي والعسكري ينوّع من مصادر الطاقة، وهو أيضا ما جر عليها حملات متتالية من العقوبات الاقتصادية والتهديد بالتدخل العسكري.[35]

لكن مع تسريع البرنامج النووي الإيراني زادت العقوبات لتطال القطاع المصرفي والغذائي والصحّي وغيرها. وإشتدّت مراقبة تطبيق هذه العقوبات خصوصاً من قبل الأميركيين الذين استطاعوا كشف بعض المصارف التي تتعامل مع إيران على الرغم من العقوبات (مصرف أش أس بي سي البريطاني). ولكن إذا كانت إيران قد خسرت على الصعيد الاقتصادي نتيجة هذه العقوبات، إلا أنها ربحت على الصعيد السياسي. فقد شرعنت هذه العقوبات الخطاب المعادي للغرب، وخصوصاً ضد الولايات المُتحدة الأميركية، من قبل النظام الحاكم الذي ازداد دعمه من قبل الشعب عبر معاملة إيران على أساس ديني.

وحدّت العقوبات من قدرة طبقة من رجال الأعمال المعارضين للنظام على تطوير أعمالهم الخاصة عبر التجارة الحرة مع العالم وجعلت العقوبات المواطن الإيراني أكثر اعتمادا على الدولة التي تسيطر على أكثر من 80٪ من الاقتصاد. كما سمحت العقوبات للماكينة العسكرية بالسيطرة على أجزاء كبيرة من الصناعة الإيرانية.[36]

---

[33] - عياد البطنيجي، " أنماط السياسة الخارجية الإيرانية "، المملكة العربية السعودية ، مجلة أراء حول الخليج ، العدد 119، ماي 2017، ص. 4.

[34] - **المرجع نفسه** ،ص. 3.

[35] - عياد البطنيجي، " السياسة الخارجية الإيرانية دراسة نقدية " ، **مرجع سابق** ، ص. 3.

[36] - جاسم عجاقة، " نظرة اقتصادية على الاتفاق « النووي » الإيراني" ، لبنان ، جريدة الجمهورية ، القسم الاقتصادي ،العدد 106592 ، الخميس 2017/02/12 ، ص .5. نقلا عن موقع:

لكن من وجهة نظر اقتصادية بحتة، تداعيات العقوبات الاقتصادية على إيران بديهية. ففي العام 2012، انخفض تصدير البترول الخام من إيران إلى النصف مقارنة بالعام 2011 في بلد يُشكل فيه تصدير النفط أكثر من 80% من حجم الصادرات الإيرانية و50% من مدخول الدولة. ولكن العقوبات المصرفية كان لها التأثير الأكبر من ناحية أن إيران لم تستطع قبض ثمن النفط المُصدّر. وقد خسر الريال الإيراني من قيمته مع ندرة الدولار الأميركي (من 10000 ريال لكل دولار في العام 2010 إلى 32000 ريال لكل دولار في العام 2013) ومع سياسة الدعم التي قام بها الرئيس الإيراني السابق محمود أحمدي نجاد. وتوازى هذا التدهور في سعر صرف الريال مع ارتفاع التضخم إلى أرقام قياسية 36% (50% لبعض السلع الغذائية).

لكن هذا الإطار الأسود قابله نشاط كبير للشركات الغير نفطية التي صدّرت في العام 2012 ما يُوازي 40 مليار دولار خصوصاً مع دول مثل تركيا والعراق وأميركا اللاتينية. وقد استطاعت إيران بواسطة شركات آسيوية أن تقبض قسم من هذا المبلغ مقابل عمولات هائلة.[37] **(انظر الرسم البياني لتطور الاقتصاد الايراني)**

رسم بياني يوضح تطور الاقتصادي الايراني بعد الاتفاق النووي

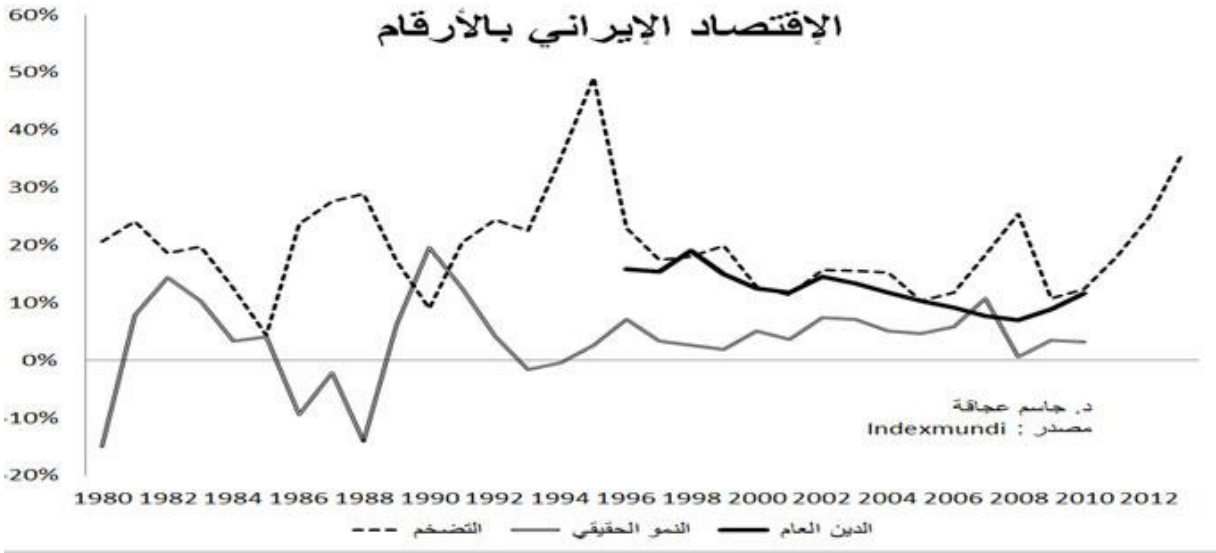

المرجع : جاسم عجاقة ، نظرة اقتصادية على الاتفاق «النووي» الإيراني. مرجع سابق ص 6

الملاحظ من خلال الرسم البياني لتطور الاقتصادي الإيراني رفع العقوبات الدولية عن إيران من شأنه أن ينعكس محليا على إيران بالإيجاب، وكأنه لم يحدث واكتفى مجلس الأمن الدولي

(http://www.aljoumhouria.com/pages/view/106592)

بإضفاء الشرعية التلقائية على خلاص طهران من العقوبات بموجب الاتفاق النووي الذي تم التوصل إليه العام 2015. وبالتالي رفع الحظر عن الممتلكات الإيرانية، يعني أن إيران ستحصل على حوالي 150 بليون دولار وقريباً على استثمارات موعودة قيمتها 50 بليون دولار في السنوات الخمس المقبلة. هذا يعد بنمو يعادل وفق تقدير الخبراء، حوالى 5 في المئة مما ينشل إيران من أزمة اقتصادية ويمكّنها من تنفيذ مشاريعها الداخلية والخارجية حتى في ظل انخفاض أسعار النفط عالمياً.[38]

وقد أدى تدخّل روسيا العسكري المباشر في سورية إلى ارتياح نسبي للميزانية الإيرانية مع أن غالبية ميزانية طهران في السنوات الماضية لأهداف التوسّع الإقليمي أتت من الخزانة العراقية أثناء حكم رئيس الوزراء السابق نوري المالكي. الآن، وبعد رفع العقوبات الدولية عن طهران، سيتمكن من خدمة سياستها الداخلية واعادة توجيه بعض الدعم والنفقات المالية الإيرانية بشأن مشاريع الهيمنة في عديد القضايا الشرق أوسطية كالدعم الإيراني لنظام بشار الأسد وخدمة اهداف إيران في سوريا على سبيل المثال، بعد تحمل الروس جزءا من المهمة وفق تقاسم المصالح بين روسيا وإيران، ناهيك ارتياح ذرع إيران "الحرس الثوري" من استكمال مشاريعه الإقليمية بهامش ارتياح اقتصادي كبير. وسيتمكن أيضاً من خوض المعركة الداخلية مع ما يسمى صفوف الاعتدال في إيران براحة أكثر.[39]

حتى الرأي العام في إيران والقاعدة الشعبية الإيرانية التي تريد الازدهار ما بعد التقشف الذي فرضته العقوبات والسياسات التوسعية في حروب إيران في سورية واليمن وفي صناعة الميليشيات يمكن أن تشعر بنوع من الارتياح والرضى عن حكوماتهم جراء عائدات سياسة بلادهم الخارجية من خلال توفير الاستقرار الاجتماعي لها وتوفير متطلباتها اليومية كالصحة والتعليم الخ. ولعل كلفة الحروب بالنيابة وتدهور أسعار النفط يكونان خيراً لمنطقة الشرق الأوسط ولشعب إيران وأجيالها التي تتطلع إلى حياة طبيعية بدلاً من السقوط في دوامة

---

[38] - أنس بن صالح عبدالله القزلان ،" تحليل استراتيجي للسياسة الإيرانية في المنطقة العربية " ، (رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاستراتيجية ، كلية العلوم الاستراتيجية ، قسم الدراسات الاستراتيجية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2015) ، ص ص، 207-217.

[39]-راغدة درغام ، " انعكاسات الاتفاق النووي على سياسات إيران" ، 2016/06/22 ، صحيفة الحياة الالكترونية ، نقلا عن موقع: (http://www.alhayat.com/Edition)

الإنهاك والاستنزاف، فالشعب الإيراني إضافة إلى النظام الإيراني هما المستفيدان اقتصاديا من سياسات إيران الخارجية في الوقت الراهن.[40]

واذا كان المحدد الأيديولوجي يلعب دورًا مؤثرًا في عملية صنع القرار في إيران بحكم الطبيعة الإسلامية للثورة ونظامها، فإن إيران التي لها أهداف ومصالح خارج حدودها قد لا تتحقق في ظل الالتزام الصارم بالأيديولوجية المعلنة[41] مالم تلقى التفافا شعبيا حولها والذي لا يجترح مالم يستجيب النظام الايراني للقاعدة الشعبية لمتطلباتها الاجتماعية والاقتصادية ،وبالتالي أهم مكسب داخلي لإيران هو ضمان الولاء الشعبي للنظام لقاء نحاج سياساته خارج حدود إيران.[42]

على صعيد آخر وبتغير النخب الحاكمة في كل من إيران والولايات الأمريكية المتحدة بوصول الرئيس السابق محمد خاتمي في إيران والديمقراطي باراك اوباما إلى البيت الأبيض سابقا، وفي إطار العلاقات الإيرانية- الأمريكية التي عرفت عقودا من التشنجات منذ عقود بسبب الثورة الايرانية عام1979 وعقدة الملف النووي الإيراني مع الغرب عرفت العلاقات تقاربا تاريخيا منذ عقود. فقبيل توقيع الاتفاق النووي السابق الذكر أثمرت المفاوضات السرية بإدارة أوباما السابقة عادت السياسة الخارجية الإيرانية بفوائد ايجابية ليس فقط على الجانب الاقتصادي فحسب بل حتى على الجانب السياسي والدبلوماسي والأمني، حيث انعكس التقارب بين البلدين في عهد أوباما الى تجنب إيران أية ضربة عسكرية امريكية بعد أن كانت إدارة بوش الابن تلوح بين الفينة والاخرى توجيه ضربات عسكرية عقابية ضد إيران بسبب برنامجها النووي وهذا مكسب أمني. بمعنى أن إيران لم يتعرض أمنها الوطني إلى التهديد وتدمير البنى التحية الإيرانية أو على الأقل تجنبت التكاليف الباهظة في الصدام مع الولايات المتحدة عسكريا وبالتالي اندثار الخوف لدى الرأي العام من التهديدات الأمريكية السابقة. وأما على الصعيد السياسي والدبلوماسي فازت إيران على مستويين، المستوى الأول أن إيران جسّرت الهوة بينها وبين الويات المتحدة بعد أن كانت تمثل بالنسبة للولايات المتحدة أنها

---

[40] - **المرجع نفسه.**

[41] - عبد السلام العيدي، " مرتكزات السياسة الخارجية الإيرانية... المصلحة والعامل الأيديولوجي "، **مرجع سابق**، ص. 1.

[42] - رضوي أحمد عبد الجليل، " الاستراتيجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية: دراسة حالة العراق ولبنان 2003-2015 " ، القاهرة ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، نقلا عن موقع : (http:// www.democraticac.de/?p=41389)

إحدى محاور الشر ولو بمحاذير سياسية أمريكية وإيرانية في آن معا. والمستوى الثاني أن إيران كسبت الرّهان أمام دول الشرق الأوسط والخليج تحديدا من تقارب العلاقات الإيرانية الأمريكية أو على الاقل اكتساب "استراحة ديبلوماسية إيرانية ولو مؤقتة" بعد مرحلة عداء طويلة مع الولايات المتحدة عندما لجأ أوباما من وراء ظهر حلفائه الخليجيين المخضرمين مثل "السعودية" أو دول مجلس التعاون الخليجي تحديدا عندما اجرى مفاوضات سرية مع إيران دون استشارت أو علم دول الخليج بدلك وفق أولويات المصلحة الأمريكية والظرف الراهن آنذاك بالنسبة للولايات المتحدة .[43] وهذا الأمر صب بالإيجاب لمصلحة نظام إيران وبالتالي استقراره على الصعيد المحلي الإيراني، على الرغم من الانتقادات الخليجية لسياسة واشنطن في فترة ادارة باراك أوباما التي اختارت الحوار السياسي مع إيران لحل معضلة الملف النووي من جهة، ومن جهة ثانية لضرورة وجود إيران في أية تسويات إقليمية في العراق لاعتبارات المصالح الإيرانية و الأمريكية المشتركة فيه.

ومن ثم يمكن استخلاص أن انعكاسات التوجهات الإيرانية محليا قد حققت عدة مكاسب سياسية وامنية واقتصادية وايديولوجية تصب كلها في خدمة أهداف السياسة الداخلية، سواء من خلال توصلها إلى اتفاق مع الغرب ورفع القيود والعقوبات الدولية عنها وارتياح إيراني محلي اقتصادي للتغلب على ازماتها الاقتصادية بتحقيق عائدات مالية والإفراج عن اموالها المجمدة من قبل في البنوك والمصارف الدولية وامكانات توظيفها للتنمية المحلية واعادة انعاش اقتصادها المتردي، أو من خلال أيضا توظيف مكاسب الاتفاق التاريخي مع الغرب لإسكات متطلبات الجبهات الاجتماعية الإيرانية في الداخل، فضلا عن استمرار النظام الإيراني وتحكمه في زمام الامور في إيران وطموحاته في استمرار التغلغل الإيراني الإقليمي في عديد من الدول الشرق أوسطية ومداومتها على سياسة تصدير الثورة الإيرانية خارج حدودها الإقليمية واستنهاض الاقليات الشيعية في عديد من البلدان الخليجية والشرق أوسطية سواء عن طريق توظيف القوة الناعمة أو غيرها عبر تدخلات الحرس الثوري وسياساتها في الصراعات الداخلية بغية الهيمنة عليها كسوريا اليمن ، لبنان بعد بسط نفوذها كلية على العراق .

[43] - **المرجع نفسه** ، ص. 6.

المطلب الثاني : مظاهر الهيمنة الإقليمية الإيرانية في الشرق الأوسط : التغلغل و التمدد

تعد إيران من الدول المحورية والهامة في منطقة الشرق الأوسط ولديها طموح بالتوسع في المنطقة من خلال بسط نفوذها خدمة لمشروعها الساعي وراء الهيمنة والسيطرة على الشرق الأوسط ، وهذا ما انعكس في النهاية بتدخلاتها وتغلغلها المتواصل في المنطقة العربية حتى أصبح لها نفوذ داخل عدة دول كالعراق، اليمن، سوريا ولبنان ودول عربية أخرى، واصبحت ايران تضطلع بأدوار سياسية وايديولوجية خدومة لمساعيها في الهيمنة.

أولا: التوغل الإيراني في الخليج (هيمنة إيران على العراق)

سعت إيران إلى بسط نفوذها على منطقة الخليج وقد بدأت تتجه للحصول على دور إقليمي ولذلك ينبغي عليها أن تلعب دورا إقليميا يعكس وزنها الجيوسياسي. لهذا عملت على فرض نظامها والاستيلاء على الأرض والتوسع، ومن أبرز هذه المساعي هو التغلغل الذي حققته إيران في العراق والذي دخلت فيه بحجة حمايته، وقد تحول العراق بين عشية وضحاها من دولة عدوة لإيران إلى دولة صديقة.[44] حيث مثل الاحتلال الأمريكي للعراق وما نتج عنه من إطاحة بالرئيس العراقي صدام حسين عام 2003 فرصة تاريخية لإيران لزيادة رقعة نفوذها في العراق، وجعله بمثابة الحديقة الأمامية لممارسة نفوذها وتأثيرها على النظام السياسي العراقي في مرحلة ما بعد صدام فعملت على ترتيب الأوضاع السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية خدمة لأمنها القومي.[45] وهذا ما اتضح جليا في تصريح مجلس النواب آنذاك محمد رضا خاتمي لقوله: " إن الإطاحة بالرئيس صدام حسين بأي وسيلة سيكون أسعد يوم لإيران".[46] وانطلاقا من ذلك سطرت إيران عدة أهداف لها في العراق:

- احتواء شيعة العراق من خلال الأحزاب الموالية لها واستخدامهم كورقة مقايضة في أي استحقاق إقليمي ودولي لتهدئة الوضع أو إثارته في العراق.

---

[44] - Amir Abadi, Iran's Nuclear Program: Rational or Irrational? Acaase for Regime Rationality (p26.27). (https://fr.scribd.com/document/61818579/Iran's Nuclear Program)

[45] - النفوذ الإيراني في العراق و آلية مواجهته، 2015/9/20 ، مركز الروابط للبحوث و الدراسات الاستراتيجية، نقلا عن موقع: (https://www.rawabet center.com/archieves.13043)

[46]- **إيران في العراق : ما مدى النفوذ ؟** ، التقرير رقم 38 حول الشرق الأوسط – أرأيسز جروب الشرق الأوسط ، 21 آذار (مارس) 2005 ، ص. 11.

- دعم المرجعية الشيعية والحوزة في النجف تمهيدا للسيطرة على قراراتها ومحاولة تحجيم دورها كي تبقى مرجعية (قم) هي المرجعية الأولى لشيعة العالم.
- امتلاك إيران مشروع نووي طموح، ولديها حلم إعادة الإمبراطورية الفارسية والصفوية ولن تتخلى عنها بسهولة، لهذا فقد سعت إلى أن تتخذ من العراق ورقة ضغط سياسية تساوم بها في الساحة الدولية.[47]

وقد عملت إيران على التأثير في سياسات العراق من خلال العمل مع الأحزاب الشيعية والكردية لخلق دولة فيدرالية ضعيفة تهيمن عليها الشيعة وتتقبل النفوذ الإيراني. وقد شجعت إيران حلفائها المقربين، (المجلس الأعلى الإسلامي العراقي وميليشياته السابقة منظمة بدر، وحزب الدعم الإسلامي وكذلك الصدريين)، للمشاركة في الحياة السياسية والمساعدة على تشكيل مؤسسات جديدة في العراق، حيث تهدف إيران من توحيد الأحزاب الشيعية في العراق إلى ترجمة ثقل الشيعة الديمغرافي إلى نفوذ سياسي، وبذلك تعزز من سيطرة الشيعة على الحكومة. تحقيقا لذلك حاولت إيران التأثير على نتائج الانتخابات البرلمانية 2010 كذلك انتخابات 2009 المحلية من خلال تمويل مرشحها المفضلين وتقديم المشورة لهم وتشجيع حلفائها الشيعة على خوض الانتخابات تحت قائمة مرحلة لمنع تشتت أصوات الشيعة.[48]
فمند الأيام الأولى للاحتلال اعترفت إيران بمجلس الحكم الانتقالي، اذ قام وزير خارجيتها (كمال خرازي) بزيارة إلى العراق التقى فيها بأعضاء مجلس الحكم هناك وكذا التقى بأغلب سياسي العراق الجدد، كما صرح رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام (هاشمي رفسنجاني) في 16 أفريل 2003 قائلا: «إننا باعتبارنا دولة شيعية تساعد كل الشيعة في كل مكان حتى لو كان حزب أو قلة برلمانية» فقد أضحى من ساعدتهم واحتضنتهم إيران على رأس السلطة الجديدة في العراق خاصة (المجلس الأعلى وحزب الدعوة).[49]

---

[47] - عبد الله العراقي ، النفوذ الإيراني و استراتيجيته في العراق ، موقع البينة نقلا عن:
(http://www.albainah.net/index.a s p ? fonctinon=Item&id=14696&lang):

[48] - أحمد محمود إبراهيم حمدونة ،" السياسة الإيرانية تجاه العراق في ظل الاحتلال الأمريكي 2003 – 2010، دراسة في متغيرات الجيوسياسية " ، (رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير للدراسات الشرق الأوسط ، جامعة الأزهر غزة ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية 2012) ، ص، ص. 7.72.

[49] - علي رحيم مذكور،" علاقة القوى السياسية العراقية مع إيران بعد الاحتلال الأمريكي "، الحوار المتمدن، العدد 3691 - 7/4/ 2012، نقلا عن موقع : (http://www.alhewar.org /debat/show.art.asp? aid=302442)

ومن تم تواصل الدور الإيراني في تشكيل الحكومة في العراق بعد انتهاء الانتخابات وهذا ما كان واضحا من خلال توافد قادة سياسيين عراقيين إلى طهران في عدة زيارات، والتي تزامنت معها إعراب نائب رئيس الجمهورية ""طارق الهاشمي" عن قلقه بشأن المحادثات التي تجريها قيادات سياسية عراقية بطهران من أجل تشكيل الحكومة وهو ما يدل على مدى النفوذ القوي والواضح الذي تتمتع به إيران في العراق حتى أنها أدت إلى خروج تصريحات قوية من وزيرة الخارجية الأمريكية أنداك حول محاولة إيران للتأثير على الانتخابات العراقية.[1] بالإضافة إلى ذلك فقد تمكنت إيران من اللعب كشريك وليس مجرد طرف مساند لغيره من الأطراف، حيث استطاعت القيام بدور توازن للنفوذ السياسي داخل العراق موازاة بالنفوذ الأمريكي، من خلال إقامة علاقات قوية ومتينة مع النخب العراقية الجديدة والممتدة إلى ما قبل الاحتلال والذين كان لهم دور بارز في تعقيد المشروع الأمريكي.[2] حيث وفر الوضع الاقتصادي العراقي بعد سنوات الحصار والغزو الأمريكي فرصة ثمينة لإيران لاستغلالها اقتصاديا، من خلق نخبة اقتصادية مرتبطة بها مما يعزز مصالحها ويمكنها من تطوير الاعتماد المتبادل الذي يجعل العراق مرهون اقتصاديا لها، مما قد يعطل أي أعمال عدائية اتجاههما في المستقبل. ويرتكز النفوذ الإيراني بشكل عام في العراق على التجارة وربط الأسواق بالمنتجات الإيرانية بهدف جعل العراق كبلد مستهلك وإبعاده على قطاع الإنتاج فقد وصل حجم التبادل التجاري بين الجانبين في عام 2009 نحو 7 مليار دولار إذ تزيد الصادرات الإيرانية عن مثيلاتها العراقية بنسبة كبيرة.[3]

وعلاوة على ذلك فقد استطاعت إيران أن تحقق اختراقا للمسائل الدينية في العراق إذ قامت بالسيطرة على شريحة واسعة من العراقيين وهذا تحت ما يسمى «التشيع» ويتجلى ذلك من خلال إثارة القضايا الطائفية والترويج لفكرة المظلومية، ولإيران تأثير كبير على رجال الدين في

---

[1] - صلاح عبد الطيف ، **التدخل الإيراني في العراق : التاريخ و الواقع و المستقبل** ، 30مارس 2015. مصر العربية، نقلا عن: .(https://www.masralarabia.com/539495)

[2] - أميرة البربري ، " ما بعد غزو العراق "، السياسة الدولية ، 29 أكتوبر 2012 ، نقلا عن موقع : (https://www.siyassa.org/newsQ/2773-aspx)

[3] - شنين محمد المهدي : " السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول المشرق العربي 2001-2013 " (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة خيضر بسكرة) ، ص. 142.

الحوزات العلمية الدينية. كما أن لها دور ديني فاعل في تحريك القضايا السياسية عبر الفتاوى الدينية التي يصدرها رجال الدين المرتبطون بإيران.[1] فالشيعة كأداة دينية تعد من بين أهم الآليات التي تسعى إيران من خلالها إلى تعزيز دورها الإقليمي ونفوذها في العراق.

وبالتوازي مع سعي إيران لتعزيز نفوذها داخل العراق عملت على تقديم الدعم الأمني والعسكري للميليشيات الشيعية، حيث قام فيلق القدس * بتقديم الإمدادات والمعدات والأسلحة لهذه الميليشيات وتدريبها، ويشمل هذا التدريب أساليب مراقبة الأهداف وتفجير العبوات الناسفة القوية ، كما يتجلى التأثير الإيراني في إنشاء خلايا تعمل في إطار المجموعات المقاتلة في العراق.[2]

وخلاصة القول أن تنامي الدور الإيراني في العراق لم يكن نابع من قوة إيران و إنما هو نتائج المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية التي مهدت لهذا الدور، وهو دور مؤثر في مجريات الأحداث في الساحة العراقية.

ثانيا: التغلغل الإيراني في سوريا واليمن

1- **التغلغل الإيراني في سوريا**

تعتبر إيران سوريا عمقها الاستراتيجي وتربطهما علاقات استراتيجية متينة حيث ثم إنشاء التحالف السوري الإيراني في السبعينات لأن إيران تدرك أن تحالفها مع سوريا يمنحها قوة لصد السياسات الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة خصوصا لما تملكه سوريا من قوة عسكرية تسلحية، ويشترك الطرفان في معارضة الوجود الأجنبي في المنطقة، على اعتبار أن هذا الوجود يعرض سوريا للخطر خصوصا أن هذه القوات قريبة جدا من الحدود السورية. هذا ما دفعهما لتشكيل تحالف عام 2005 عرف بـ " جبهة موحدة لمواجهة التهديدات " واتفق فيه الجانبان على اعتبار أن أي اعتداء مع سوريا هو اعتداء على إيران والعكس صحيح، كما أن

[1] - دراسة : دوافع و أشكال التغلغل الإيراني في العراق، 6 جوان 2016، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، نقلا عن موقع: (http://www.rawabet center.com/archives/27905)

* **فيلق القدس** : أو ما يعرف بقوة القدس وهي وحدة استخباراتية عسكرية خاصة للحرس الثوري الإيراني وهي المسؤولة عن العمل العسكري الخارجي ، و المسؤول عن فيلق القدس هو المرشد الأعلى للثورة الإسلامية ، وقائدها قاسم سليماني.

[2] - شنين محمد المهدي ، **المرجع نفسه**، ص. 146.

إيران تلتزم بتقديم الدعم لسوريا في حالة تعرضها لأي اعتداء.[1] وقد توسع التقارب بين إيران وسوريا خصوصا في ظل التغيرات الإقليمية الراهنة، حيث ومنذ قيام الثورة في سوريا سنة 2011 اتخذت إيران موقفا رسميا اعتبرت أن ما يجري في سوريا مؤامرة خارجية هدفها النيل من دمشق و مواقفها السياسية على اعتبارها أنها من دول الممانعة [2]، وهذا ما صرّح به المرشد الأعلى آية الله علي الخامنئي في خطابه الذي ألقاه في يونيو 2011 في ذكرى رحيل الخميني مبررا في ذلك موفق بلاده من الثورة السورية، معتبرا أن هذه الثورة هي مخطط أمريكي صهيوني قائلا :" نؤيد الحركات الشعبية، لا تلك التي تقوم بتحريك أمريكي أو صهيوني، إذا كانت هناك حركة، أو ثورة بتحريك من أمريكا أو الصهاينة لإسقاط نظام أو بلد، فإننا لا نقف إلى جانب هذه الحركات ". وجاء الموقف الإيراني هذا على أساس الخوف من أي تغيير في النظام السوري الذي قد يتغير معه خريطة توازنات القوى في المنطقة وخسارتها أكبر حلفائها، وترى أن انهيار سوريا يعتبر انهيار لاستراتيجيتها في المنطقة لذلك تسعى بكل الوسائل لإخراج النظام السوري من الأزمة.[3]

وإلى جانب التأييد الإيراني للنظام السوري والتصريحات الداعمة له فقد قام بعض المسؤولين في إيران إلى دعوة النظام السوري للجوء إلى طاولة الحوار مع المعارضة ووقف القتال، وهذا ما صرح به الرئيس الإيراني الأسبق في مقابلة أجراها مع قناة المنار التابعة لحزب الله اللبناني في 24 /2011/08 قال فيها " على الشعب السوري والحكومة السورية أن يجلسا مع بعض للوصول إلى تفاهم ... وعندما يكون هناك مشكلة بين الشعب وقيادته، عليهم أن يجلسوا للوصول إلى حل بعيد عن العنف إنه لا يحق لأحدهما قتل الآخر". وهذا ما يظهر موقف إيران الداعي إلى الحل السلمي كما وصف وزير الخارجي الإيراني علي أكبر صالحي" المطالب التي ترفعها المظاهرات في سوريا بالمشروعة، مطالبا بذلك نظام الأسد

[1] - خالد جويعد الرتيمة العبادي ، " تأثير النفوذ الإيراني على الدول العربية (سوريا و لبنان) 2007-1979 "، (رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة مؤتة ، 2008) ، ص، ص. 83،84.

[2] - دنيا محسن محمود عبده ،" الاتجاهات العامة للمصالح الإقليمية لإيران في المنطقة العربية، دراسة مقارنة : سوريا و اليمن 2011-2016 "، المركز الديمقراطي العربي، نقلا عن موقع: (http://www.democraticac.de/?p=34554.)

[3] - علي حسين باكير ،" الثورة السورية في المعادلة الإيرانية التركية : المأزق الحالي والسيناريوهات المتوقعة "، المركز العربي للأبحاث و الدراسات والسياسات، جانفي 2012 ، نقلا عن موقع :
(http://www.dohainstitute.org/file/Get/78e668c5-40dfa-40ea-adae-fod3OdOO4972.pdf.)

بالاعتراف بها والاستجابة لها على وجه السرعة ".[1] إلى أن هذه التصريحات والمواقف الاستراتيجية لا يمكن تفسيرها بأنها تحول في موقف داعم للنظام السوري، وإنما هي بمثابة خطوة تكتيكية من جانب النظام الإيراني ليظهر بمظهر الدولة الداعية إلى الحل السلمي بعيدا عن العنف.

إلا أن الموقف الحاسم دوما في السياسة الإيرانية هو موقف المرشد الأعلى اعتبارا أنه هو الحاكم الفعلي للبلاد والمشرف على أهم القضايا بالغة الأهمية لم يتراجع عن موقفه وخطابه اتجاه القضية السورية سواء في تشخيص الوضع باعتبار المتظاهرين " أدوات تحركهم أمريكا وإسرائيل "، أو باعتبار الثورة السورية مؤامرة على النظام لأنه ضمن محور الممانعة.[2] وهذا ما يوضح مدى التأييد الذي يحظى به النظام السوري من الجانب الإيراني، وقد برز الدعم الإيراني الكبير لنظام الأسد من خلال تقديم إيران الدعم العسكري للنظام السوري وهذا ما كشفت عنه العديد من التقارير التي بدأت ترصد تلقي النظام السوري الدعم العسكري من نظيره الإيراني. وأن طهران قامت بدعم النظام السوري بأسلحة وعتاد للمراقبة والقتال وتقاطعت هذه المعلومات مع إعلان السلطات التركية اعتراضها لكمية من الأسلحة كانت متجه من إيران إلى دمشق، كما زود النظام الإيراني حليفه السوري بالتكنولوجيا اللازمة انطلاقا من الخبرات الكبيرة التي يملكها.[3] بالإضافة إلى ظهور عدة تصريحات حول وجود قوات خاصة من الحرس الثوري الجمهوري الإيراني تقاتل ضد الثوار في سوريا وبناءا على مصادر مقربة من الوضع أفادت بوجود جنود من المشاة الإيرانيين في سوريا لدعم الجيش النظامي ولا تقتصر مهمتهم في المشاركة في المعارك فقط بل تتعداه الى حراسة مخازن الأسلحة وكذا تقديم الدعم اللوجستي.[4]

وينطلق موقف إيران المؤيد للنظام السوري من مبررات ومحددات يمكن إبرازها في التالي:

---

[1] - علي حسين باكير،" قراءة في الموقف الإيراني المستجد من النظام السوري"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، نوفمبر 2011، نقلا عن موقع : (http://www.dohainstitute.org/releax/73d8ba36-e4ac-4081-8385-1c517de01736)

[2]- **المرجع نفسه**.

[3] - علي حسين باكير، " الثورة السورية في المعادلة الإيرانية التركية : المأزق الحالي و السيناريوهات المتوقعة "، **مرجع سابق**.

[4] - برغيت سنفترون ، عبد الرحمان عمار، "الدعم الإيراني للأسد : الخلفيات و الوسائل "، أكاديميةDW ، 2013/02/21 ، نقلا عن موقع(http://www.dw.com/ar/a-16610169.)

-الحلف الاستراتيجي التاريخي المتين بين إيران ونظام الأسد والذي اشتمل على مجالات متعددة.

-التخوف من تبعيات سقوط نظام الأسد، الذي ترى إيران في سقوطه انهيار لمشروعها الإقليمي بالكامل، ما يعني ضياع جهد أكثر من ثلاث عقود من الاستثمار السياسي والمالي والإيديولوجي والطائفي في المنطقة العربية، إذ أن سقوط النظام في سوريا سيؤثر على النفوذ الإيراني في المنطقة.[1]

- ما يقلق إيران في تطورات المشهد السوري أن أي تنسيق إقليمي أو دولي حول مستقبل سوريا قد يستثني إيران، وهذا الاستثناء قائم على أساس أن طهران ليست لها علاقة مع أي معارضة سورية كما هو الحال مع العراق، كما أن موقفها لن يشجع أي من جماعات المعارضة السورية على بناء أي جسور للتواصل، ومن هنا حدوث أي تنسيق سيكون أمرا مهما بالنسبة لطهران لا يقل خطورته عن سقوط النظام السياسي في دمشق.[2]

- الموقف الإيراني من الانتفاضة في سوريا لم يكن مفاجئا، بسبب طبيعة العلاقات الاستراتيجية بين سوريا وإيران ولأن إسقاط أو إضعاف النظام السوري سيؤثر على النفوذ الإيراني في لبنان والمنطقة باعتبار سورية بمثابة البوابة الجيوسياسية لهذا النفوذ.[3]

وفي الأخير يمكن القول أن سوريا تعتبر من أهم المحاور الاستراتيجية الإيرانية بالمنطقة العربية لما لها من أهمية للدور الإقليمي الإيراني، إذ تمثل سوريا حليفا أمنيا وعسكريا لإيران في مواجهة الضغوط الخارجية، فسوريا أصبحت ركيزة إيرانية.

2- التوغل الإيراني في اليمن

بدأ الدور الإيراني في اليمن بعد الوحدة اليمنية 1990، حيث تتضح التحركات العسكرية الإيرانية في اليمن من خلال دعمها للحركات الشيعية والانفصالية، فقد اعتمدت في تمددها على الطائفية الشيعية والتي تمثل الأقلية هناك بنحو 30 % من إجمالي السكان وتعد الحرب

---

[1]- .علي حسين باكير، **المرجع نفسه**.

[2] - محجوب الزويري، " العلاقات الإيرانية السورية و الحراك السوري الشعبي "، مركز الجزيرة للدراسات، 24 أوث 2011 ، نقلا عن موقع : (http://www.studies.aljazira.net/ar/reports/2011/08/2011824131918157377.html)

[3] - فراس أبو هلال، " إيران و الثورات العربية : الموقف والتداعيات "، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 20 جويلية 2011 ، نقلا عن موقع : (http://www.dohainstitute.org/release/19e95FcF-4bF5-437f-9542-b996d4a5f7f5)

الدائرة في اليمن عن طريق جماعة أنصار الله الشيعية أو ما يعرف «الجماعة الحوثية» وحاولت الاستفادة من العوامل المتغيرة في اليمن وذلك بتقديم الدعم المادي والعسكري للحركة الحوثية لاستخدامهم كأداة في لعبتها الإقليمية .[1] ومع اندلاع الثورة اليمنية 2011 التي وجدت فيها إيران فرصة ثمينة لزيادة نفوذها توسيع رقعة تحركاتها بتأسيس تيار قوي يخدم مصالحها و توجهاتها في المنطقة انطلاقا من اليمن التي تملك خصوصية مذهبية سمحت لطهران بتنفيذ مشروعها الطامح للهيمنة. فقد استخدمت إيران لافتة المساعدات الانسيابية كمبرر لتدخلاتها وهذا ما كشفت عنه معلومات من مصادر سياسية مقربة من مركز صنع القرار في اليمن، حيث قامت بإنشاء عدة مستشفيات يديرها ضباط من المخابرات الإيرانية. وأقامت منشآت تجارية وسياحية تعمل تحت إشراف عناصر إيرانية على إثارة الفتن، كما عملت على إرسال مئات الطلبة اليمنيين من الطائفة الزيدية للدراسة عناك بغية تحويلهم إلى المذهب الشيعي. فهي تفعل كل هذا من أجل التحكم في سياسات الدول التي تقع فيها مشاكل ذات طابع طائفي وبالتالي يظهر دورها كمنقذ من خلال عرض من خلال عرض دورها كوسيط لتحل الأزمة التي افتعلتها بنفسها.[2]

وقد عملت إيران على تقديم مساعدات مالية وعسكرية للحوثيين، كما ساندتهم في حربهم ضد نظام " علي عبد الله صالح "، وكما قامت بتدريب عناصر حوثية في قاعدة تابعة للحرس الثوري، فضلا عن إرسال خبراء إيرانيين لمساعدة قادة الميليشيا الحوثية في اليمن.[3] فضلا عن ذلك أيضا قدمت إيران كميات من الأسلحة للحوثيين والحراك الجنوبي، إذ كشفت السلطات اليمنية عام 2013 عن ضبط سفينة محملة بأسلحة إيرانية بالقرب من سواحله، و قال مسؤولون أن شحنة هذه الأسلحة موجهة إلى الحوثيين، وفي شهر مارس من نفس العام كشفت الأجهزة الأمنية اليمنية عن ضبط سفينة أجنبية متورطة في تهريب أسلحة مختلفة إلى السواحل اليمنية تحت اسم " جيهان 2 " علما أن السفينة التي أعلنت إسرائيل أن اعتراضها في البحر الأحمر أمام السواحل الإيريترية في مارس 2014 والتي قيل أنها كانت متجه إلى

---

[1] - هشام بشير، " أبعاد متشابكة : تنامي الدور الإيراني في المنطقة العربية "، مركز الروابط للبحوث و الدراسات الاستراتيجية، 29 نوفمبر 2015، نقلا عن موقع : http://www.rawabet (center.com/archives/45329/)

[2] - نزار السامرائي، " **المشروع الإيراني إقليميا و دوليا : تساؤلات مشروعة** "، **مرجع سابق** ، ص، 74.

[3] - فاطمة الصمادي، " لماذا تواصل إيران المأزومة اقتصاديا دعم حلفائها ؟ "، 22 فيفري 2015، مركز الجزيرة للدراسات، نقلا عن موقع: (http://www.studies.aljazeera.net/ar/repotrs/2015/02/20152189997798000.html)

حركة حماس في غزة بينما كانت في الأصل متجهة إلى السواحل اليمنية لجماعة أنصار الله الحوثية وهذا ما أشارت إليه بعض المعلومات.[1]

وذكرت بعض المصادر على أن إيران زادت في الأشهر الأخيرة دورها في الحرب الدائرة باليمن، وكثفت إمدادات السلاح وغيرها من أشكال الدعم وفي هذا السياق أكد مسؤول إيراني كبير أن قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الجنرال قاسم سليماني اجتمع مع كبار مسؤولي الحرس الثوري في طهران ليبحث سبل " تمكين " الحوثيين، وفي هذا الإطار قال مسؤول أمني سابق أن حكام إيران يخططون لتمكين جماعة الحوثي في اليمن لتعزيز قبضتهم في المنطقة وأضاف" أنهم يخططون لإنشاء مليشيا في اليمن على غرار حزب الله ".[2]

ومن جانب آخر تستخدم إيران الحرب الاستخبارية في إطار تدخلها في شأن اليمن وهذا ما اتضح جليا في ما كشفه الرئيس اليمني عام 2012 من أن الأجهزة الأمنية اليمنية ضبطت 6 شبكات تجسس تعمل لمصلحة إيران، وهذا من خلال الإعلان عن ضبط شبكة تجسس إيرانية تعمل في اليمن طوال 7 سنوات ويقودها ضابط سابق في الحرس الثوري الإيراني.[3]

ومع ذلك فإن التمدد الإيراني في اليمن لم يقف عند المستوى العسكري فقط بل تعدى الأمر إلى استخدام أساليب القوة الناعمة في محاولة التأثير في مجريات الأحداث ببيروت. فقط تم من هناك إطلاق قناة " المسيرة " التابعة لجماعة الحوثي، وكذلك قناة "عدن لايف" التابعة للحراك الانفصالي، وذلك مع رعاية إصدار عدد من الصحف الأسبوعية المعارضة ومنها المسار والديمقراطي والصمود، مع عدد آخر من الصحف التي تصدر في مدينة عدن باسم الحراك الانفصالي. هذا بجانب الدعم الديني بواسطة تجنيد الشباب في صفوف الجماعة من منطلق مذهبي، فمعظم قادة حركة الحوثيين ثم تدريبهم في إيران.[4]

---

[1] - حمود ناصر القدمي، " التدخل الإيراني المتصاعد في اليمن يهدد استقراره الهش "، 2014/4/28 ، صحيفة العرب ،العدد 2459، ص، 6.

[2] - Jonathan Sanl , parisa Hafezi and Mechel Georgy, "Iran steps up support for Houthis in Yemen's war". in: (http://www.reuters.com/article/us-yemen-irann houthis-idUSKBN16S22R .)

[3] -إيمان أحمد عبد الحليم ،" اختراقات مذهبية : مخاطر تنامي النفوذ الإيراني في اليمن "، 18 ماي 2014، مجلة السياسة الدولية ، نقلا عن موقع : .(http://www.siyasa.org.eg/news content/2/105/3715 تحليلات aspx)

[4] - **المرجع نفسه.**

وعليه فإيران تهدف من وراء تدخلها في اليمن الاستفادة من المتغيرات الحاصلة في اليمن، ومحاولة خلق الفوضى وإحداث انقلاب أمني وسياسي داخله لتوسيع تحركاتها وتمرير أجندتها في المنطقة ككل، لهذا فهي تسعى لجعل اليمن نقطة انطلاق لممارسة دورها الإقليمي، وزيادة نفوذها.

خلاصة الفصل الثالث:

في نهاية الفصل الثالث يمكن أن نستخلص الآتي:

1 -أن التوجهات الإيرانية الإقليمية لها انعكاسات على الداخل الإيراني حيث حققت عدة مكاسب على كافة الأصعدة السياسية والأمنية والإيديولوجية والاقتصادية وكلها تصب في خدمة أهداف السياسة الداخلية لإيران.

2- تبنت إيران استراتيجية خاصة في منطقة الشرق الأوسط والخليج تقوم على تأمين واستقرار المنطقة من خلال إقامة نظام أمني إقليمي تطلع فيه إيران بدور إقليمي مهيمن.

3- النفوذ الإيراني في المنطقة الشرق أوسطية في السنوات الأخيرة يتصاعد بقوة وتزداد قوته ونفوذه، فإيران تبدل قصارى جهدها لمحاولة التغلغل داخل الأقطار العربية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة محاولة منها للأخذ الزعامة والهيمنة والقيادة. حيث ثمة العديد من الصور والمظاهر التي تعكس الهيمنة الإيرانية وكأمثلة حية على ذلك تدخلها في العراق مند سقوط نظام صدام حسين، وكذلك في اليمن حيث أصبحت طرفا في الصراع.

خـــاتـــمـــــة

الخاتمة:

خلص هذا الموضوع في مناقشة الفصل الأول إلى أنه من الصعوبة انكار فهم الدور و المكانة الإقليمية الرامية للهيمنة التي تحتلها إيران اليوم خاصة بشكل كلي ، إلا أنها نجحت في تحقيق حلمها النووي ، و تعزيز نفوذها السياسي و الديني داخل بلدان عديدة في منطقة الشرق الأوسط بغرض الهيمنة ، و بالمقابل لا يمكن تجاهل أثر تفاعلات الوضع الداخلي الراهن و المستقبلي في ضوء المتغيرات التي تجري في المنطقة على قوة إيران و دورها . إضافة إلى أنه رغم حضور مشكلة الهوية الإيرانية ، فإيران الشيعية غير عربية تبقى كما هو سائد في الخطاب الرسمي الإيراني . و ترى نفسها كحالة فريدة خصوصا مع مجيء الجمهورية الإسلامية بعد 1979 ذات ثقافة قومية أخلاقية و بالتالي يجب العمل على نشرها و هو ما يتبناه مبدأ تصدير الثورة الإيرانية و تقديمه على أنه النموذج البشري الخلاق في الشرق الأوسط و هذا ما يبنى عليه الدور الإقليمي الرامي الهيمنة و المرتكز على المقومات الجيوبولوتيكية الداعمة الأخرى للسياسات الإيرانية تجاه الشرق الأوسط .

كما خلص هذا البحث من خلال مناقشة الفصل الثاني إلى أن الاهتمام الإيراني بالشرق الأوسط ليس وليد اللحظة بل يعود إلى أزمنة غابرة في التاريخ و هذا راجع إلى الأهمية الكبرى التي يتمتع بها ، ما جعل إيران تهتم بمنطقة الشرق أوسطية و تعمل على تكثيف سياسات و استراتيجيات تتناسب مع الظروف الراهنة من أجل بسط السيطرة و الهيمنة على منطقة الشرق الأوسط ، ومن جهتها قامت ببناء قوتها الذاتية اعتمادا على نفسها لتحقيق مشارعها و طموحات هيمنتها ، كما أن إيران تسعى دائما نحو التفوق الإقليمي و تستند في ذلك على عمقها التاريخي الذي هو امتداد لإمبراطوريتيها الفارسية . و كذا جغرافيتها فهي ترى نفسها مؤهلة لتحديد مصير و شكل المنطقة ، إضافة إلى ذلك فهي تتصور نفسها واحدة من بين الدول الهامة و المحورية في الشرق الأوسط باعتبار أنها امتداد لحضارة قديمة يمكن لها التأثير خارج حدودها .

و خلص هذا البحث في فصله الثالث و الأخير إلى أن التوجهات الإقليمية الإيرانية لها انعكاسات على الداخل الإيراني حيث حققت عدة مكاسب على كافة الأصعدة السياسية و الأمنية و الإيديولوجية و الاقتصادية و كلها تصب في خدمة اهداف السياسية الداخلية لإيران ، سواء من خلال توصلها إلى اتفاق مع الغرب و رفع القيود و العقوبات الدولية عنها

و ما صاحبه من ارتياح إيراني محلي اقتصادي لتغلب علة أزمتها الاقتصادية بتحقيق عائدات مالية و إمكانية توظيفها للتنمية المحلية و اعادة انعاش اقتصادها المتردي ، أو من خلال أيضا توظيف مكاسب هذا الاتفاق لإسكات متطلبات الجبهات الاجتماعية الإيرانية في الداخل ، ضف إلى ذلك أيضا فإن النفوذ الإيراني في المنطقة الشرق أوسطية في السنوات الأخيرة يتصاعد و يزداد قوته و نفوذه . فإيران تبدل قصارى جهدها للمحاولة التغلغل داخل الأقطار العربية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة محاولة منها لأخد الزعامة والهيمنة، حيث يوجد العديد من الصور والمظاهر التي تعكس الهيمنة الإيرانية ومن أمثلتها تدخلها في العراق منذ سقوط نظام صدام حسين وكذلك في اليمن حيث أصبحت طرافا في الصراع الدائر هناك.

لذلك خلص هذا البحث إلى أن إيران استطاعت أن تفرض نفسها كقوة مؤثرة و فاعلة في المنطقة الشرق أوسطية مستعملة في ذلك مجموعة الاستراتيجيات والسياسات، استفاظ نشاطها من انهيار النظام السابق سنة 2003 ، أين برزت مظاهر الهيمنة الإيرانية اقليمية الطموحة على الشرق الأوسط من خلال تعدد سياساتها الناعمة و الصلبة انطلاقا من الخليج و اندفاعها نحو الشرق الأوسط خاصة مع تجلي السعي الإيراني النووي الإقليمي كأحد مقومات قوة الدولة الإيرانية أن هي امتلكت السلاح النووي في المستقبل المنظور .

و كما خلصنا إلى بعض النتائج ومن أهمها :

- أن أهم المصالح الإيرانية في المنطقة الشرق أوسطية عموما و المنطقة العربية خصوصا هو تثبيت و ترسيخ وجودها في الخليج و فرض سيطرتها عليه بهدف لعب دور رئيسي في أي اجراءات أمنية مستقبلية في المنطقة .
- مزاحمة النفوذ الغربي في المنطقة و خصوصا النفوذ الأمريكي .
- محاولة تقديم نفسها كقوة إقليمية و كقوة حامية للدول المجاورة .
- استمرارية إيران في سياساتها الهيمناتية و العمل علة تحقيق مشروعها الإقليمي الرامي إلى خلق شرق أوسطي إسلامي .
- النفوذ الإيراني في بعض الدول العربية هو مقدمة للتوسع و التمدد الإيراني في المنطقة الشرق أوسطية ككل .

- إن تعاظم قدرات إيران العسكرية و تنامي مشروعها النووي يدّعم اتجاه أن تلعب إيران دور أكبر في المنطقة .
- إن حجم الدور الإيراني و سياساته اتجاه المنطقة مرتبط بعدم وجود نظام عربي موحد.
- غياب الإدراك المشترك لما تمثله لإيران بين دول المنطقة مكنت طهران من التأثير و للاختراق للبيئة العربية .
- مثل سقوط فرصة استراتيجية مكنت طهران من التمدد في المنطقة و زيادة دورها الإقليمي .
- تعتمد إيران آليات متعددة لتحديد أهدافها ، ومن أبرز هذه الآليات استخدام القوة الصلبة و القوة الناعمة .

فهرس الأشكال والجداول

فهرس الأشكال والجداول:

رقم الشكل	الصفحة
الشكل رقم 1 : خريطة لموقع الجمهورية الإيرانية	45
الشكل رقم 2 : خريطة لموقع الخليج العربي	57
الشكل رقم 3 : خريطة لموقع الشرق الأوسط	61
الشكل رقم 4 : خريطة تبين موقع مضيق هرمز و أهميته بالنسبة لإيران و الشرق الأوسط و العالم	73
الشكل رقم 5 : منحنى بياني يوضح تطور الاقتصاد الإيراني بعد الاتفاق النووي	95

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية:

الموسوعات والمعاجم:

1- الكيالي عبد الوهاب وآخرون: **الموسوعة السياسية**، ج 3، ط 2، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1993.

الكتب:

1- الحمداني ضاري سرحان، **سياسة إيران تجاه دول الجوار**، ط 1، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع 2012.

2- الراوي رياض، **البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط**، ط 2، دمشق: دار الأوائل للنشر والتوزيع وخدمات الطباعة، 2008.

3- السبكي أمال، **تاريخ إيران السياسي بين ثورة 1906-1979**، المجلس الوطني للثقافة والقنوات والأداب، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، 1999.

4- السامرائي نزار، **المشروع الإيراني إقليميا ودوليا: تساؤلات مشروعة**، ط 1، عمان: دار دجلة للنشر والتوزيع، 2015.

5- الكعكي يحي أحمد، **الشرق الأوسط والفراغ الدولي، دراسة عامة لموقع المنطقة في الصراع**، بيروت: دار النهضة العربية، 1986.

6- المبيض وليد وكتن جورج، **خيارات إيران المعاصرة**، دمشق: منشورات دار علاء الدين ،2002.

7- المخادمي عبد القادر رزيق، **مشروع الشرق الأوسط الكبير: الحقائق والأهداف والتداعيات**، ط 1، الجزائر: الدار العربية للعلوم، 2005.

8- النعيمي أحمد نوري، **السياسة الخارجية الإيرانية 1979-2011**، ط 1، عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2012.

9-الهيتي صبري فارس، **الخليج العربي، دراسة في الجغرافية السياسية**، مطبعة جامعة بغداد، 1976.

10-الوريدي علي، **دراسة في طبيعة المجتمع العراقي**، بغداد: المكتبة الحيدرية.

11- بريك محمد الجازي ممدوح، **النفوذ الإيراني في المنطقة العربية على ضوء التحولات في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية 2003-2011**، ط 1، عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014.

12- بشارة عزمي، **العرب وإيران: ملاحظات عامة**، في: بشارة عزمي والزويري محجوب (محرران)، **العرب وإيران: مراجعة في التاريخ والسياسة**، ط 1، الدوحة: المركز العربي دراسة السياسات، 2012.

13- حتي ناصيف يوسف، **النظرية في العلاقات الدولية**، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985.

14- حسين عمر كامل، **المجالات الحيوية الشرق أوسطية في الاستراتيجية الإيرانية**، ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2015.

15- جندلي عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظرية التكوينية**، ط1، الجزائر: دار الخلدونية، 2007.

16- زهرة عطا محمد، **البرنامج النووي الإيراني**، ط 1، بيروت: لبنان، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2015.

17- شريعي علي، **التشيع العلوي والتشيع الصفوي**، بيروت: دار الأمير، 2007.

18- عباس عبد الرزاق، **الجغرافيا السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبوليتيكية**، مطبعة اسعد، بغداد، 1976.

19- عبد الحي سماح عبد الصبور، **القوة الذكية في السياسة الخارجية دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان 2005-2013**، ط 1، مصر: دار البشير للثقافة والعلوم، 2014.

20- عبد الحي وليد، **إيران: مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020**، الجزائر، مركز الدراسات التطبيقية،2010.

21- عودة جهاد، **النظام الدولي ... نظريات وإشكاليات**، ط1، مص: دار الهدى للنشر والتوزيع،2005.

22- غازي حسين، **الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية والإمبريالية الأمريكية**، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2005.

23- غضبان مبروك، **مدخل للعلاقات الدولية**، باتنة، شركة باتنيت للمعلومات والخدمات المكتبية، 2002.
24- كشك أشرف، **العلاقات الخارجية الإيرانية: الواقع وأفاق المستقبل**، مركز البحرين: للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، مارس 2012.
25- مالوني سوزان، **الهوية والتغيير في سياسة إيران الخارجية**، بيروت: دار الساقي، 2012.
26- محمد محمد عبد القادر، **إيران مند فجر التاريخ إلى الفتح الإسلامي**، ط 1، القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية، 1982.
27- محمود احمد إبراهيم، **البرنامج النووي الإيراني: آفاق الازمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2005.
28- مكاوي نجلاء وآخرون، **الاستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي**، مركز طباعة الفكر للدراسات والأبحاث، 2015.
29- مطر جميل وعلي الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1986.
30- ———— ، **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، ط3، القاهرة، كتب عربية، 1988.
31- منصور ممدوح محمود، **صراع الأمريكي السوفياتي في الشرق الأوسط**، الاسكندرية: دار مدبولي، 1995.
32- نيكسون ريتشارد، **ما وراء السلام**، ترجمة: عباس مالك، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1995.

الرسائل:

1- اعطيوي فاطمة إبراهيم جمعة، " المثلث الأوراسي والبرنامج النووي الإيراني " (رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجيستير في الدراسات الدولية من كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، فلسطين، ماي 2011.)

2- الحسن أحمد فاضل عبد المنعم،" السياسات الأمنية في منطقة الخليج 1990-2002"، (بحث تكميلي لنيل شهادة درجة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، شعبة العلوم السياسية، جامعة الخرطوم، 2003.)
3- الدلابيح علي يوسف، " توازن القوى وآثاره في الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأمريكي للعراق 2003-2011 "، (رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسة، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2011.)
4- الشيبالي عدنان كاظم جبار وحميد عبد الحسين الظالمي،" الأهمية الاستراتيجية لموقع إيران الجغرافي: دراسة في الجغرافيا السياسية "، (كلية التربية، جامعة القادسية.)
5- المطيري وضحة دبيان غانم،" مجلس التعاون الخليجي في حفظ أمن الخليج 2003-2011 "، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2010-2011.
6- العبادي خالد جويعد الرتيمة، " تأثير النفوذ الإيراني على الدول العربية (سوريا ولبنان) 1979-2007 "، (رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا استكمالا للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسة، قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة، 2008.)
7- العتيبي عبد الله سعد، " الأزمة الأمريكية الإيرانية وانعكاساتها على أمن الخليج العربي (دولة الخليج دراسة خاصة) 1997-2011 "، (رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسة، كلية العلوم، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2012.)
8- القزلان أنس بن صالح عبد الله، " تحليل استراتيجي للسياسة الإيرانية في المنطقة "، (رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، في العلوم الاستراتيجية تخصص الدراسات الاستراتيجية، كلية العلوم الاستراتيجية، قسم الدراسات الاستراتيجية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011.)
9- المجالي عصام نايل، " تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي مند الثورة الإسلامية 1979 "، (رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة ،2007.)

10- الهبيدة سعد مجبل الفلاح، " البرنامج النووي الإيراني وأثره على توجهات السياسة الخارجية الكويتية للفترة 2003-2012 "، (رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسة، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2012-2013.)

11- حجاب عبد الله، " السياسة الإقليمية في آسيا الوسطى والخليج 1979-2011: دراسة في المحددات الداخلية والخارجية "، (مذكرة مكملة لنيل متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسة، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2011.)

12- حسنين رائد حسين عبد الوهاب، " البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على أمن القومي الإسرائيلي 1979-2011"، (رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم الدراسات العليا، جامعة الأزهر الأوسط غزة، 2010.)

13- حمودنة أحمد محمود إبراهيم، " السياسة الإيرانية تجاه العراق في ظل الاحتلال الأمريكي 2003-2010، دراسة في متغيرات الجيوسياسية "، (رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير لدراسات الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم العلوم السياسية، جامعة الأزهر غزة، 2012.)

14- زلاقي حبيبة، " تأثير التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية الإيرانية "، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011.)

15- عرجون شوقي، " المشكلة النووية في الشرق الأوسط وانعكاساتها على استقرار المنطقة "، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسة والعلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية، كلية الآداب والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خدة، 2006-2007.)

16- هادي علي عبد المنعم، " إيران – روسيا: دراسة في واقع الجوار والتنبؤ به "، (دراسة مقدمة إلى مجلس كلية الآداب في جامعة كوفى وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في الجغرافيا، كلية الآداب والجغرافيا، جامعة كوفى، 2006.)

التقارير:

1- إيران في العراق، ما مدى النفوذ؟، التقرير رقم 38 حول الشرق الأوسط، أرأيسز جروب الشرق الأوسط، 21 أذار (مارس) 2005.

الجرائد والمجلات:

1- أحمد عمر كامل:" موقف الترويكا الأوروبية من البرنامج النووي الإيراني"، **دراسات دولية**، العدد 50.

2- إياد عايد والي البديري، " الدور الاستراتيجي لإيران في منطقة الخليج العربي، دراسة جيوبوليتكية "، **مجلة القادسية للعلوم الإنسانية**، المجلد 11، العدد 3، مارس 2008.

3- البطنيحي عياد، " أنماط السياسة الخارجية الإيرانية "، المملكة العربية السعودية، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد 119، ماي 2017.

4- الحسيني سنية، " طبيعة الدور الإيراني في الشرق الأوسط "، المملكة العربية السعودية، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد 85، أكتوبر 2011.

5- الخزار فهد مزيان، " الأزمة النووية الإيرانية: التطورات – الدلالات الاستراتيجية "، **مجلة دراسات إيرانية**، العدد (5-3).

6- القديمي حمود ناصر، " التدخل الإيراني المتصاعد في اليمن يهدده استقرار هش "، **صحيفة العرب**، العدد، 2459، 2012/4/28.

7- حسين بهاء بدري،" تحديد الأقاليم المناخية لإيران "، بغداد: **مجلة الجمعية الجغرافية**، العدد 24-25 ،1990.

8- عبد الواحد سيد عزت، " البرنامج الإيراني بين صعود الدور الإيراني وتهديد الأمن الخارجي: سيناريوهات مفتوحة "، **مجلة قضايا**، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، العدد 93، سبتمبر 2016.

9- عجاقة جاسم، نظرة اقتصادية على الاتفاق النووي الإيراني، لبنان، **جريدة الجمهورية**، القسم الاقتصادي، العدد 106592، الخميس 12-02-2017.

10- ناجي محمد عباس، " الانكماش: مستقبل الدور الإقليمي لإيران بعد الثورات العربية "، **السياسة الدولية**، 6 أكتوبر 2011.

11-غيوم اكزافيية، ترجمة: المقداد قاسم، " العلاقات الدولية "، **مجلة الفكر السياسي**، دمشق: اتحاد الكتاب العرب، العدد 11-12 مزدوج، 2003.
12- كنيبر جينيفر، " الأسلحة النووية والثقافة الاستراتيجية الإيرانية "، **مجلة دراسات عالمية**، أبو ظبي: مركز الامارات، العدد 88، جويلية 2009.
13- مقداد محمد أحمد،" تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية الإيرانية على توجهات إيران الإقليمية: العلاقات العربية الإيرانية حالة دراسة "، **دراسة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد 40، العدد 2، 2013.
14- اتفاق تاريخي حول الملف النووي الإيراني ينهي أزمة مستمرة مند 12 عام، **صحيفة الحياة الجديدة**، الأربعاء 2015/7/15، العدد 7065.

مقالات من الأنترنت:

1- ابراهيم عمرو محمد، " البرنامج النووي الإيراني والصراع على الشرق الأوسط "، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية الاقتصادية، نقلا عن موقع:
(http://www.democraticac.de/?p=28369)
2- أبو هلال فراس،" إيران والثورات العربية: الموقف والتداعيات "، 20 جويلية 2011، نقلا عن موقع:
(http://www.dohainstitue.org/release/ 19e95FcF-4bF5-437F-9542-b996d4a5F7F5)
3- البربري أميرة،" ما بعد غزو العراق"، السياسة الدولية، 29 أكتوبر 2012، نقلا عن موقع:
(https://www.siyassa.org./newsQ/ 2773-4bF5-aspx-9542-b996d4a5F7F5)
4- الزويري محجوب، "مفاوضات الملف من جنيف إلى فينا: ما بعد؟ "، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 26 نوفمبر 2014، نقلا عن موقع:
(http://www.dohainstitue.org/file/Get/2282223f-0365-429c-99a0-4baa50c76b1.pdf)

5- ———————— ،"العلاقات الإيرانية السورية والحراك السوري الشعبي"، مركز الجزيرة للدراسات، 24 أوث 2012، نقلا عن موقع:
(https://www.studiesaljazzera.net/ar/reports/2011/08/2011824131918157377html)

6- ———————— ،"العبء المذهبي: العوامل الحاكمة للسياسة الإيرانية تجاه العالم العربي"، السياسة الدولية، 15 مارس 2015، نقلا عن موقع:
(http://www.siyassa.org.eg/newsq/5119.aspx)

7- ———————— ،"حدود الدور الإقليمي الإيراني: الطموحات والمخاطر "، مركز الجزيرة للدراسات، 16 أفريل 2013، نقلا عن موقع:
(http://www.aljazeera.netar/files/dstrengtfactors/2013/04/20134492330407430407430html)

8- السيد علاء الدين، "إيران والسعودية من الأقوى عسكريا؟ "، 30 مارس 2015، نقلا عن موقع:
(http://www.sasa post.com/Iran-and-saudi-armed-forces)

9-الشرقاوي باكينام، "السياسة الخارجية الإيرانية "، 2014/10/30، نقلا عن موقع:
(http://www.aljazzera.net/Specialfiles/pagec/de4add73-d4c-44ed-b455-5ec92a0F43a9a)

10-الصمادي فاطمة، " لماذا تواصل إيران المأزومة اقتصاديا دعم حلفائها؟ "، مركز الجزيرة للدراسات، 22 فيفري 2015، نقلا عن موقع:
(https://www.studiesaljazzera.net/ar/reports/2015/02/20152189997798000html)

11- العبيدي عبد السلام، "مرتكزات السياسة الخارجية الإيرانية ... المصلحة والعامل الإيديولوجي، صحيفة الوئام الإلكترونية، 25 يوليو2016، نقلا عن موقع:
(https://www.alweeam.com.Sa/416084/)

12- العراقي عبد الله ،" النفوذ الإيراني واستراتيجيته في العراق "، موقع البينة، نقلا عن موقع :
(https://www.albainah.net/index.ap?fonction=Item&=1469&lang)
13-إلياس سامر،" محددات وحدود الدورين التركي والإيراني في سوريا والشرق الأوسط، 2015/12/8، نقلا عن موقع: (http://www.arabic.rt.com/news)
14- باكير علي حسين، الثورة السورية في المعادلة الإيرانية التركية: المأزق الحالي والسيناريوهات المتوقعة "، المركز العربي للأبحاث والدراسات والسياسات، جانفي 2012، نقلا عن موقع:
(https://www.dohainstitue.org/ar/file/Get/78e668c5-40dFa-40ea-adac-Fod30d004972.pdf)
15- ————،" قراءة في الموقف الإيراني المستنجد من النظام السوري"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نوفمبر 2011، نقلا عن موقع :
(https://www.dohainstitue.org/releax/ 73d8ba36-e4ac-4081-8385-1c5117de01763)
16– البطنيحي عياد، " السياسة الخارجية الإيرانية: دراسة نقدية "،2011/11/26، نقلا عن موقع:
http://cssrd.org.lb/index.php?option=com_content&view=article&id=70:2011-07-26-09-55-40&catid=10:--- 130&Itemid=3)
17– بشير هشام،" أبعاد متشابكة: تنامي الدور الإيراني في المنطقة العربية "، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 29 نوفمبر 2015، نقلا عن موقع:
(https://www.rawabetcenter.com/archives/45329)
18- بلخيرات حسين، " كيف نفهم سياسة إيران الخارجية في الشرق الأوسط؟ "، نقلا عن موقع: (http:// www.noonpost.org/content/13172)
19- تشويش شي بان،" الشرق الأوسط في الاستراتيجية الدولية : العالم العربي الشرق أوسطي حاضرا ومستقبلا ،" المركز العربي للمعلومات، 08/11/2015، نقلا عن موقع :
(http://www.ahewar.org/debat/show)

20– جعفر أحمد يحي، "إيران وعقيدة تصدير الثورة: البضائع في أسواق العرب"، 2017/01/25، نقلا عن موقع:
(https://www.dohainstitue.org/ar/file/Get/78e668c5-40dFa-40ea-adac-Fod30d004972.pdf)
20– درغام راغدة، "انعكاسات الاتفاق النووي على سياسات إيران" ،2016/6/22، نقلا عن موقع: (https://www.alhayat.com/Edition)
21- سبيكمان نيكولاس ونظرية الإطار: 1893-1943، المدرسة الأمريكية، نقلا عن موقع:
(http://bohoht-blogspot.com/2016/04/1893-1943.html)
22– عباس فراس،" الرؤية الإيرانية لأهميتها الاستراتيجية ومكانتها الإقليمية "، مركز حمراوي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 19 جانفي 2014، نقلا عن موقع:
(https://www.hcrsiraq.org/313html)
23– عاشي الحسن، "هل يكفي اقتصاد إيران رفع العقوبات لتجاوز أزمة؟ "، 9 ديسمبر 2013، نقلا عن موقع:
(https://www.alhayat.com/ opinion/letters/244663)
24- عبد الجليل رضوان أحمد، " الاستراتيجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية: دراسة حالة (العراق- لبنان)2003 – 2015 "، القاهرة، المركز الديمقراطي العربي، نقلا عن موقع:
(https://www.democraticac.de/?p=41389)
25- عبد الحليم إيمان أحمد، " اختراقات مذهبية: مخاطر تنامي النفوذ الإيراني"، مجلة السياسة الدولية، 18 ماي، نقلا عن موقع:
(http://www.siyassa.org.eg/portal.تحليلات.Aspx)
26- عبد اللطيف صلاح،" التدخل الإيراني في العراق: التاريخ والواقع والمستقبل"، مصر العربية، 30 مارس 2015، نقلا عن موقع:
(https://www.masralarabia.com/539495)

27- عبيدة دنيا محسن محمود، " الاتجاهات العامة للمصالح الإقليمية لإيران في المنطقة العربية، دراسة مقارنة: سوريا واليمن 2011-2016 "، المركز الديمقراطي العربي، نقلا عن موقع: (https://www.dohainstitue.de/?p=34554)

28- عقيل وصفي محمد عيد، " الأمن القومي لدول المشرق العربي و إشكالية البرنامج النووي الإيراني، نقلا عن موقع : (http://www.revues-univ-ouargla-dz/index-php/numero-15-2016-dafatir/3148-2016-09-21-09-36-53)

29- الكندوري نظير،" الصراع السعودي – الإيراني "، نون بوست، نقلا عن موقع: (http://www. noonpost.org/content/11847)

30- كوش عمر، " تاريخ الشرق الأوسط "، نقلا عن موقع:
(https://www.aljazeera.net/knolwledgegate/books/2010/4/8%D%AA%D8%A7%B1%D9%8A%D8%A)

31– مذكور علي رحيم، "علاقة القوى السياسية العراقية مع إيران بعد الحوار الأمريكي: الحوار المتمدن"، العدد 3691، 7/4/2012، نقلا عن موقع:
(https://www.alhewar.org/debat/show.art.asp?aid=302442)

32- الهباس خالد بن نايف، " حول الدور الإيراني في المنطقة العربية "، الرياض، يومية الشرق الأوسط، الاثنين 2 مارس 2015، العدد 13243، نقلا عن موقع:
(https://www.aawsat.com/home/article/301646)

33- هيكل محمد حسين ن نظريات الأمن القومي، الجزيرة نت، 2008/02/7، نقلا عن موقع: (http://www.aljazera .net)

34– وهاس عبير، "السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني"، 25 جانفي 2015، نقلا عن موقع:
(https://www.abeerwahas-bloqpost.com/2012/01/bloq-posthtml)

35- موسوعة ويكيبيديا، نقلا عن موقع: (https://er.wkipedia//wiki//)

36- حصاد 2015 الاقتصادي الإيراني في عام 2016 – ما بعد المتحدة الاتفاق النووي، نقلا عن موقع: (http://www.noonpost.org/)

37- الفتح الإسلامي لإيران، القاهرة، مركز التنوير للدراسات الإنسانية، نقلا عن موقع:
(http://www.altanweer.net.articles.aspx?id=200480003&links=true)
38- مجهول، "إيران في ظل العصور السنية والشيعية القاهرة "، مركز التنوير للدراسات الإنسانية، نقلا عن موقع:
(http://www.altanweer.net/articles.aspx?id=20048§5electedid=20048 0010§pageSize=5§links=true)
39- مجهول، "الدور التركي وأثره في تحجيم النفوذ الإيراني"، مجلة البيان الإلكترونية، 2015/7/1، نقلا عن: (https://ar.islamway.net/article)
40- مجهول،" دراسة: دوافع وأشكال التغلغل الإيراني في العراق،06 جوان2016، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، نقلا عن موقع: (http://www.rawabet center.com/archives/27905)
41- النفوذ الإيراني في العراق و آلية مواجهته، 2015/9/20 ، مركز الروابط للبحوث و الدراسات الاستراتيجية، نقلا عن موقع: https://www.rawabet (center.com/archieves.13043)
42- الأزمة القطرية الخليجية، نقلا عن موقع:(http://www.arabic.cnn.com)
43- "تأثير العامل النفطي في السياسات الأمريكية إزاء منطقة الشرق الأوسط"، يومية الناس الإلكترونية، 2012/06/08، نقلا عن موقع:
(http://www.almspaper.com/inp/view-asp?Id=8664)
44- " ترامب ينتقد الاتفاق النووي الإيراني ويشيد، ببوتين، الجزيرة نت، 2017/02/06، نقلا عن موقع:
(http://www.aljazeera.net/news/international/2017/2/6)
45- تصريحات إيرانية حول عملية عاصفة الحزم في اليمن،" جنرال إيراني يحدر من تبعيات ثقيلة لعاصفة الحزم"، الجزيرة نت، 2015/04/5، نقلا عن موقع:
(http://www.alazeera.net/news/international/2015/4/5)

ثانيا: بالغة الأجنبية:-1

1- Abadi Amir, " Iran's Nuclear program : Rational or Irrational ? Acase for Regime Rationality .

2- Barkay Henri j, " Turkish Foreign policy and the Middle East, Lehigh University , CERI Strategy PAPERS N° 10-Rencontre Stratégique , 6 juin 2011 .

3- Djalili Mohamad-reza et Kellner Thierry, " politique régionale de l'iran : potentialités, défis et incertitudes,Geneva Center for Security policy, 2012 .

4-" l'iran après l'Accord sur le nucléaire : entre ouverture économique et rivalités politiques ".

5-Hiro Dilip, " Iran under the Ayatollahs ", London, Routledge, 1985.

6-Mohseni payam," the Iran project iran and the arab world after the nuclear Deal, Rivalry and Engagement in a new Era, Harvard University, Belfer Center, August 2015.

7-Sanl Jonathan , Hafezi Pariza , and Georgy Mechel , " Iran Steps up support for Houthis in Yamen's war ", in: (http://www.reuters.com/article/us-yamen-iran-houthis-idUSKBN162S22R).

8-Jaques Jean (Roche), théories des relations internationales,paris montchrestien, 2eme edition, 1997.

9-Hobbes Thomas, liviathan,oxford, basi/black well, 1994, in; james daugherty robert Pfastgraff, Contending Ttheories of InternationalRelations, USA HAPER power publicher ,1981.

10- Paul R. Viotti ,Mark V.Kauppi. Internationale relatons Theory, Realism Pluralism,Globalism and Beyand.London,3rd:1999.

11- Barrea Jean, Theories des Relations Internationales,Jenève,Institue Universitaire de Hante Etudes Internationals ,1974.

12- Eisenstadt Michael ," Iran and Iraq", the Washington Institut, policy analysis. On site, (http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/iran-and-iraq)

13- Ehteshami Anoushirvan and A. Hinnebusch Ramond -Syria and Iran :Middle Powers in a Penetrated Regional System,Routledge,1997

14- Buzan Barry and others, « the logic of anarchy : Neorealisme to structural realism.In (http://www.ciaonet.org/book/buzan/outh.html).15.01.2010

15- N. Rosenau James, International politics and foreign policy, New-York, the free press, 1969.

16- Rittberger Volker,"Approaches to the study of Foreign Policy derived from international relations theories", In site internet: (http://www.isanet.org/noarchive/rittberger.html.)

17- Carpenter Ted Galen & Ashoo Jessica-A View to A Coup,National Interest,Issue.88.May April.2007.

18- J. Fettweis Christopher, 'Revisiting Mackinder and Angell: The Obsolescence of Great Power Geopolitics',
Comparative Strategy, vol. 22, no. 2

19- D. Kaplan Robert, *The Revenge of Geography: What the Map Tells Us about Coming Conflicts and the BattleAgainst Fate* (New York: Random House, 2012).

20- Lounnas Djallil, La sécurité collective dans l'unipolarité : la crise nucléaire iranienne, Université de Montréal, Département de science politique, Faculté des arts et des sciences, (Thèse présentée à la faculté des études supérieures en vue de l'obtention du grade de PhD, en Science politique), septembre 2010.

21- Walt Stephen. M., International:one May theories:Forgen Policy, spring 1998.

22- J-F (THI BAULT) : presenter et connaitre les relation internationale : Atexendre Weiredt et le paradigme constructive » Note de recherche n° 07.(http://www.er.upan.capnoble/ceptes/

فهرس الأشكال والجداول

فهرس الأشكال والجداول:

رقم الشكل	الصفحة
الشكل رقم 1 : خريطة لموقع الجمهورية الإيرانية	
الشكل رقم 2 : خريطة لموقع الخليج العربي	
الشكل رقم 3 : خريطة لموقع الشرق الأوسط	
الشكل رقم 4 : خريطة تبين موقع مضيق هرمز و أهميته بالنسبة لإيران و الشرق الأوسط و العالم	

الشكل رقم 5 : منحنى بياني يوضح تطور الاقتصاد الإيراني بعد الاتفاق النووي	

الفهـــرس

المحتوى	الصفحة
شكر وتقدير	
إهداء	
خطة الدراسة	أ
الملخص	ج
مقدمة	د
الفصل الأول : الإطار النظري	
المبحث الأول: الاتجاه الواقعي في تفسير السلوك السياسي الخارجي الإيراني	2
المطلب الأول: المصلحة القومية: سلوك إيران الخارجي من منظار الواقعية الكلاسيكية	3
المطلب الثاني: الواقعية الجديدة: آثار البنية الفوضوية للنظام الدولي على سلوك إيران	11
المبحث الثاني: الدور الإقليمي الإيراني من منظار الجيوبولتيك و مقاربة الدور و البنائية	21
المطلب الأول: موقع إيران من التفسير الجيوبوليتيكي لحافة الأرض	21
المطلب الثاني: الدور الإقليمي الإيراني من منظار مقاربتي الدور الإقليمي	27
الفصل الثاني: الشرق الأوسط ضمن الاستراتيجية السياسية و الأمنية الإيرانية	
المبحث الأول : الدولة الإيرانية بين النشأة و التطور	43
المطلب الأول : تعريف الدولة الإيرانية و خصائصها	43
المطلب الثاني : تطور الجمهورية الإيرانية و توجهاتها الإقليمية	52
المبحث الثاني : مركزية الخليج و أهمية الشرق الأوسط بالنسبة لإيران	56
المطلب الأول : التحديد الجيوبوليتيكي لمنطقة الشرق الأوسط و الخليج	56

المطلب الثاني : البعد التاريخي و الراهن للانشغال الإيراني بالشرق الأوسط 63

الفصل الثالث : مرتكزات السياسات الإيرانية تجاه الشرق الأوسط و مشاغل الهيمنة

المبحث الأول: احتواء الخليج والتربّع على الشرق الأوسط: الأبعاد والمتغيرات 72

المطلب الأول : السياسة الخارجية الإيرانية الشرق أوسطية :المحددات و الأدوات.... 72

المطلب الثاني : الاستراتيجية الإيرانية تجاه الخليج و اندفاعاتها الشرق أوسطية 83

المطلب الثالث : البرنامج النووي الإيراني في خدمة مآرب الهيمنة الإقليمية 88

المبحث الثاني : آثار و مظاهر مشروع الهيمنة الإيرانية على الشرق الأوسط : التوغل و التمدد 93

المطلب الأول : الانعكاسات الإستراتجية لسياسات الهيمنة الإيرانية محليا 93

لمطلب الثاني : مظاهر الهيمنة الإقليمية الإيرانية في الشرق الأوسط : التغلغل و التمدد 99

خاتمة 110

قائمة الأشكال و الجداول 114

قائمة المراجع و المصادر 115